وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص:إدارة واقتصاد المؤسسة

جودة التعليم العالي والنمو الاقتصادي

-اي دروس تستخلصها الجزائر-

من إعداد الطالبة

قدار رقية

إشراف الأستاذ

بكريتي لخضر

أستاذ محاضر أ في الاقتصاد

لجنة المناقشة:

أ.عمراني محمد.....رئيسا.

د.بكريتي لخضر.....مقررا.

د.بوشرف لجلالي.....مناقشا.

أ.شهيدة عبد الله.....مناقشا.

السنة الجامعية:2014–2015.

الإهـــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك،ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك،ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جلا جلاله.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة،ونصح الأمة،إلى نبي الرحمة ونور العالمين،سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار،إلى من علمني العطاء دون انتظار،إلى من احمل اسمه بكل افتخار،أرجو من الله إن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوى اهتدي بها اليوم وفي الغد والى الأبد.

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب والى معنى الحنان والتفاني، إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي.

إلى من بهم اكبر وعليهم اعتمد،إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي،إلى من بوجودهم اكتسب قوة ومحبة لا حدود لها،إلى من عرفت معهم معنى الحياة إخوتي حفظهم الله "سعده،محمد بنعلي،ايما،عمر الحق،يعقوب عبد الله".

كما أزف هذا الإهداء إلى جدتي الغالية وجداي العزيزان.

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير إلى كل طلبة إدارة واقتصاد المؤسسة خاصة فج2.

المـتـــشـــكـــرات

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات،تتبعثر الحروف وعبثا أن يحاول تجميعها في سطور سطورا كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلا من الذكريات وصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا.

فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطوتنا الأولى في غمار الحياة ونوقع جزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف الدكتور بكريتي لخضر الذي لولا توجيهاته ونصائحه لما كان البحث على هذه الصورة،إلى كل من أشعل شمعة في دروب علمنا والى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا،والى كل من مد لنا يد العون والمساعدة.

ولا أنسى شكر كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

مقدمة

يعتبر النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي الذي يساعد على رفع مستوى معيشة الأفراد من خلال توفير حاجاتهم المتزايدة بالإضافة إلى خلق فرص العمل التي تساهم في القضاء على مشاكل الفقر وبالتالي تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، وقد أضحى الفهم الصحيح لمصادر النمو الاقتصادي وأسباب التباين بين مستويات نمو الدخل الفردي في البلدان مسألة مهمة شغلت الفكر الاقتصادي منذ عقود،حيث نجدأن مختلف الأبحاث تتمحور حول تحديد السياسات الجديدة التي تعزز النمو الاقتصادي حاليا والإبقاء عليها في المستقبل،وحتى تصل الدول إلى تحقيق نمو اقتصادي بالشكل الذي تتطلع إليه عليها استغلال كافة مواردها المتاحة سواء كانت مادية أو بشرية،لأن استغلال إحداها لا يفي بالغرض،حيث أن الاستثمار في رأس المال البشري لا يقل أهمية عن المادي بل وانه يتعداه فيما يخص مسالة المردود.

وبالرغم من عدم وجود نظرية موحدة للتنمية والنمو الاقتصادي إلا أن الاهتمام المتزايد للعلماء حول الموضوع انبثق عنه فرع جديد يسعى إلى إيجاد بدائل تؤدي تحقيق التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم ألا وهو علم اقتصاديات التعليم الذي عمل رواده أمثال بيكر وهاربيسون على إيجاد أثر المستوى التعليمي في المجتمع على النمو الاقتصادي،ونجد في المقابل أن الدول النامية أدركت مؤخرا أهمية التعليم في تقدم المجتمعات وازدهارها،أطلقت له كل العنان وركزت عليه كل الجهود بغية مواكبة التطورات التي يشهدها العالم اليوم بدءا بإدراجه ضمن مخططاتها التنموية وإعادة هيكلة برامجها التعليمية لاسيما التعليم العالي،الذي تبرز مكانته من خلال الدور الذي يقوم به في جوانب متعددة اقتصادية واجتماعية ،سياسية وثقافية،لأنه يقوم بإعداد الفرد وبالتالي المجتمع لمواكبة المستجدات والتفاعل معها بكفاءة عالية،كما يمكن من إيجاد السبل الجديدة والتي من شأنها تعظيم المنفعة وتقليل التكاليف وبالتالي زيادة الدخل القومي،كما يعد من أهم الجوانب التي تساعد على توسيع قدرات الأفراد ومهاراتهم إضافة إلى أنه مصدر من مصادر إنتاج رأس المال البشري بالنسبة للمجتمع،فالثورة العلمية الحديثة تعتمد على الاستعمال الأمثل للمعلومات المتدفقة بوتيرة متسارعة بالإضافة إلى العقل البشري الذي يعمل على تسخير طاقاته في استيعاب هذه التدفقات و التفاعل معها،وهذا ما يدعو إلى تسخير قاعدة علمية متطورة مرتبطة بأنظمة التعليم العالي والبحث العلمي،الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام به وقد صاحب هذا الاهتمام ظهور ثقافة الجودة في التعليم العالي التي أضحت ضرورة تفرضها ظروف العصر، إذ بات الحديث عن ضمان الجودة في التعليم من المسائل الملحة التي يتنافس فيها من أجل اختراق الأسواق

وتكوين وجذب طاقات قادرة على ضمان الجودة في النشاط الاقتصادي والبيداغوجي،وبفضل الدور الفعال للتعليم العالي اتصف بأنه قاطرة للتقدم والرقي،والتوافق مع مقتضيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي،مما أدى إلى رسم سياسات واتجاهات قادرة على تطبيق وتحقيق ما هو متوقع منه حتى تضمن مخرجات سليمة يحذى بها.

وفي هذا الصدد يمكن القول بأنه على القائمين على التعليم بالوطن العربي رسم استراتيجيات مستقبلية لإحداث التطورات المحلية والإقليمية وحتى العالمية على كافة المستويات،من أجل الاستعداد لهذه المتغيرات ومجابهتها بدلا من الانتظار في حالة حدوثها ثم مواجهتها،وقد وضح البنك الدولي إصلاح التعليم في الوطن العربي والعلاقة التي تربط بين أنظمة التعليم والنمو الاقتصادي خلال العقود الأربعة الماضية أن حجم الاستثمارات في مجال التعليم والتي تركزت على مدخلاته لاسيما البنى التحتية لم تنعكس على الواقع الاقتصادي،كما أنها لم تستطع مواكبة احتياجات السوق الحقيقية و لم تفسر الفجوة بين التعليم والتوظيف،لذا أقر بأنه لابد من الانتقال من مرحلة التركيز على الكم إلى التركيز على النوع،مما يؤهل الطلبة للالتحاق بسوق العمل،وقد ورد في نفس التقرير أن العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي والتعليم في الدول العربية والإفريقية علاقة ضعيفة،وهذا ما يعبر عن هشاشة الاقتصاديات العربية وعجزها على التخطيط المحكم للنمو الاقتصادي.

والشيء الملاحظ أن الجامعة الجزائرية باعتبارها منظمة تساهم في دفع التعليم العالي والبحث العلمي قدما فقد شهدت تطورا سريعا فيما يخص البنى التحتية والهياكل القاعدية وكذا إعداد الطلبة وهيئة التدريس،كما أن الدولة تخصص جزء معتبر من مواردها وجهودها للتعليم العالي،فهي تركز اهتمامها بهذا القطاع رغم ما تواجهه من عقبات من أجل تجسيد تطلعاتها على أرض الواقع والتي تبنى على أساس استثمار بشري ذو نوعية وكفاءة راقية وتحسين طرق التفكير وكذا ضمان التقدم والرقي لمواطنيها.

طرح الإشكالية:

بعد إدراك الجزائر أهمية العنصر البشري وفعاليته في الاقتصاد تسعى جاهدة للنهوض بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي لتحسين نوعية مخرجاته وملائمتها لمتطلبات الاقتصاد،ويتجسد ذلك في جملة الإصلاحات التي مر بها هذا الأخير منذ الاستقلال إلى يومنا هذا،لأنه إذا صح القول إن لم تكن هناك مخرجات تتميز بالكفاءة والجودة لا يمكن للاقتصاد النهوض بالشكل المرغوب،ونستطيع التأكد من فعالية وجود ة مخرجات التعليم العالي من خلال مساهمتها في النمو الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق ولضبط الآليات التي تستطيع من خلالها الدولة اللحاق بركب الدول المتطورة ومن أجل الإلمام بمختلف عناصر الموضوع تطرقنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير التعليم العالي في النمو الاقتصادي بالجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية الدراسة فان البحث تضمن بالإضافة إلى كل من المقدمة العامة والخاتمة العامة ثلاث فصول :

استهل الفصل الأول الإطار المفاهيمي للجودة في التعليم بعرض مفاهيم التعليم وكل ما يتعلق به، فقد جاء في ثلاث محاور رئيسية:تناول الأول منها التعليم والاقتصاد،أما الثاني فقد تضمن التعليم العالي وماهيته والثالث فقد فهو الجودة في التعليم تناولنا فيه مفاهيم عامة حول الجودة والجودة في التعليم وكذا معايير التقييم والاعتماد وضمان الجودة وبعض التجارب في التقييم والاعتماد. أما الفصل الثاني فقد تمحور حول الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالتعليم وقد قسم أيضا إلى ثلاث محاور رئيسي ة، أما الأول فقد تضمن النمو الاقتصادي مفاهيم، شرو ط، خصائص، عناصر والفرق بين النمو والاقتصادي والتنمية ،أما الثاني فقد تمحور حول النظريات الاقتصادية التي تكلمت عن النمو وأدرجت قطاع التعليم ضمنها،ثم المحور الثالث الذي جاء ليضبط العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي وكذا كيفية قياس العائد الاقتصادي من التعليم. أما الفصل الثالث بعنوان أثر جودة التعليم العالي على النمو الاقتصادي بالجزائر،تضمن ثلاث محاور هو الآخر المحور الأول فقد اخت ص بعرض مسار التعليم العالي بالجزائر ومختلف الإصلاحات التي مر بها ثم المحور الثاني الذي تم فيه تحليل للمؤشرات الكمية للتعليم العالي والثالث تضمن عرض مردودية وكفاءة وجودة التعليم العالي في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للجودة في التعليم

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للجودة في التعليم

لقد أيقنت اقتصاديات العالم اليوم أهمية العنصر البشري بأنه الوسيلة الأنجع والغاية الأسمى لعملية التنمية لا محالة،لهذا حظيت مؤسسات التعليم باهتمام كبير أدى إلى النهوض بها وتطوير أدائها بشكل مستمر وفعال،وهذا لتحقيق التوافق والتكامل بين خططها واحتياجات سوق العمل، إضافة إلى الاستجابة لمتطلبات التنمية اللامتناهية للبلاد.

ويعتبر موضوع التعليم حديث الساعة الذي اخذ اهتمام المتخصصين في كل المجالات،وكنتيجة للتطورات السريعة والمتغيرات التي يشهدها العالم اليوم في ظل العولمة يتوجب على قطاع التعليم العالي الذي يعتبر احد مراحل التعليم واسماها وأهمها أن يساهم في إنشاء وتهيئة جملة من الكفاءات العلمية التي تلبي احتياجات السوق.

إن الارتباط الوثيق بين التعليم والاقتصاد يفرض على مؤسسات التعليم العالي برمجة أنظمتها وفق المتطلبات الاقتصادية والتفاعل معها خاصة مع بروز مفاهيم جديدة (كالمعرفة ، نظم المعلومات،...الخ) أضحى التعديل والتغيير باتجاه مسار هذه المتغيرات العالمية التي تندد بضمان الجودة في التعليم في كل مراحله وبالأخص التعليم العالي هو الملاذ الأخير.

ومن خلال هذا الطرح سنتطرق في هذا الفصل إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بقطاع التعليم ثم نحاول ضبط علاقة التعليم بالاقتصاد وبعدها نتطرق إلى التعليم العالي ومختلف جوانبه والتطورات التي يعيشها ثم ننتقل إلى ضمان الجودة في هذا القطاع.

1.1-التعليم والاقتصاد

إن الأحداث التي وقعت على الصعيد الاقتصادي أدت إلى إحداث تغيرات وقلب الموازين فبعد أن كانت الدول تسعى إلى تراكم رأس المال المادي من أراضي،معادن ،آلات،...الخ، صارت تركز اليوم كل

جهودها على تطوير التعليم وباتت تتنافس فيه بعد ما اكتشفت قيمة رأس البشري والعوائد التي ستجنيها من وراء الاستثمار فيه، ففيما تكمن قيمة التعليم؟

1.1.1- مفهوم التعليم:

1.1.1.1- تعريف التعليم:

يقصد به لغة "التنمية والزيادة والتطوير والتحسين." [1]أما اصطلاحا فيمكننا إدراج من بين عدة تعاريف ما يلي:حيث عرفته منظمة اليونسكو بأنه "تكوين الأفراد وتطوير قدراتهم تكوينا شاملا ومتكاملا فرديا أو اجتماعيا لتأهيلهم للمشاركة الفاعلة والايجابية في خطط التنمية.[2] كما عرفه محمد بوعشة على أنه " تلك المعارف التي يتحصل عليها الإنسان منذ ولادته إلى أن يموت، وهو ما ينعكس عادة على تصرفاته في الحياة اليومية. [3]كما يعرف بأنه عملية منظمة يتم من خلالها إكساب المتعلم الأسس البنائية العامة للمعرفة بطريقة مقصودة ومنظمة ومحددة الأهداف، وبظهور المدنية وتطورها،أنشئت المدارس أو ما يعرف بالتعليم النظامي[*]الذي يطلق عليه في مجتمعاتنا بلفظ- التربية والتعليم- والتي تعني بالأجنبية Education أي الإنماء والرعاية.[4]

ومما سبق يمكننا تلخيص تعريف التعليم كأداة يتم من خلالها تزويد العنصر البشري بجملة من المعارف في مجال ما، وكذا الاهتمام بتنميتها وتجديدها لتهيئته للانخراط في المجال المهني والتفاعل معه من خلال استيعاب المحيط الخارجي، كما تهتم بتطوير المكتسبات الفكرية. زد على ذلك التعليم هو النشاط الاقتصادي المأمول منه تحقيق المنفعة من جهة وزيادة فعالية أداء العاملين من جهة أخرى.

- إذا تمعنا جيدا في كل هذه التعاريف نجد بان التعليم بلعب دور مهم على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي معا فهو يقوم بتربية الأجيال وفق منهاج حضاري استجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية للمجتمع.

---

[1] د.عدنان أبو مصلح،معجم علم الاجتماع،ط1،دار أسامة،الأردن،2010،ص:79.

[2] Olivier Basdevant ; **"croissance et formation" revue d'économie politique** ; 2002 ; p.03 – 04.

[3] محمد بوعشة،أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي-بين الضياع وأمل المستقبل-،دار الجيل،بيروت،ط1،2000،ص:10.

[*] **التعليم النظامي** هو عملية التحكم في المعرفة والمحتوى العلمي المقدم للمتعلم بالتقنين والضبط والتنظيم،وذلك لتوصيله إلى المتعلم بغية إعداده سلوكيا وجدانيا وعقليا وفق الفلسفة المتفق عليها، ويجب أن يتساوى الجميع في اكتساب المعرفة وتم إقرار الحق في التعليم والاعتراف به من قبل بعض الولايات القضائية سنة 1952 المادة 2 من البروتوكول الأول للاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان والتي تلزم به جميع الأطراف الموقعة على ضمان الحق في التعليم،وعالميا وفقا لميثاق الأمم المتحدة الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1966،بموجب المادة 13

[4] تصنيف الجامعات العربية،educolfg.uodiyala.edu.iq،تاريخ الإطلاع:2015/03/04،على:23:10.

2.1.1.1- أهمية التعليم:

❖ *من الناحية الاجتماعية:*

إن التغيرات والأحداث التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة وما انبثق منها من آثار اجتماعية وأخلاقية من شانها أن تنعكس سلبا على الحياة الاجتماعية كالتفكك الأسري والانحلال الأخلاقي وغيرها من الظواهر السلبية"[5] هنا تظهر لنا أهمية التعليم المتمثلة في:

- ✓ بناء مجتمع قائم على أسس أخلاقية ،دينية،ثقافية واجتماعية، وهذا من شانه محاربة الجهل والأمية وكذا تحسين الأوضاع الصحية والديمغرافية مما يضمن مستوى معيشي مناسب.
- ✓ محاربة الاضطرابات الدينية والعرقية التي تشكل هاجسا يهدد استقرار وامن الدول والمجتمعات.[6]
- ✓ اكتساب مهارات لغوية وفنية واجتماعية تساعد الأفراد على الاندماج والتفاعل مع التطورات العالمية.
- ✓ إعداد جيل قادر على تصور نظام اجتماعي متضامن وعادل وله المؤهلات اللازمة لبناء حضارة قوية متماشية ومتطلبات العصر.[7]

❖ *من الناحية الاقتصادية:*

لقد بدأ الاهتمام بفكرة القيمة الاقتصادية للتعليم مع بداية ال 60 كنتيجة لدراسات سابقة بدأت بالنظرة إلى الإنسان انه غاية لخدمة النظام الاقتصادي وليس جزء منه فعلى سبيل المثال **كيتز** الذي نادى بان العامل الحاسم للتنمية هو زيادة راس المال المستثمر ،أما العنصر البشري فله دور سلبي في الإنتاج وبالتالي النمو والتنمية.

وقد لاقت هذه النظرية انتقادا من قبل الاقتصادي **لانج** الذي يقول أن زيادة رأس المال المستثمر وحدها لا تكفي بل يجب إجراء إصلاحات اجتماعية جذرية لتحقيق التقدم والنمو.

ثم بدأت تتوالى الأفكار والدراسات إلى أن وصلت إلى ال 60 في هذه السنوات بدأ الاهتمام برأس المال البشري والاستثمار في التعليم وتم التأكيد على أنها أهم عامل في تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية.[8]

---

[5] مها عبد الباقي جويلي،دراسات تربوية في القرن الواحد والعشرين،الإسكندرية،دار الوفاء،2001،ص9.

[6] ميشيل تودارو،ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود،التنمية الاقتصادية،الرياض،دار المريخ للنشر،2006،ص:80-83.

[7] مها عبد الباقي جويلي،دراسات تربوية في القرن الواحد والعشرين،نفس المرجع سبق ذكره،ص:30.

[8] حسن بن العارية،(أستاذ محاضر بجامعة أدرار،الجزائر)،دور التعليم في النمو الاقتصادي مع الإشارة إلى حالة الجزائر،مجلة المستقبل العربي،ص78.

انطلاقا من هذه الفترة بدأ معظم الاقتصاديون يجزمون بأن الموارد البشرية للدولة وليس مواردها الطبيعية أو رأس مالها العيني هي المحدد الأساسي للتنمية الاقتصادية،فيرى الاقتصادي **هاريسون** بأن "الموارد البشرية هي المكون الأساسي لثروة الأمم،فرأس المال والموارد الطبيعية هي عوامل سلبية أو على الأكثر عوامل مساعدة في العملية الإنتاجية. فالإنسان هو المحرك الرئيس النشيط والفعال الذي يقوم بعمل التراكم في راس المال واكتشاف الموارد الطبيعية،وكذلك هو يقوم ببناء وتشييد المنظمات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية،ومن ثمة فان الدولة غير القادرة على تنمية مهارات ومعارف أفرادها لا تستطيع بأي حال من الأحوال أن تنمي أي شيء أخر ".[9]

وعليه:

- ✓ التعليم هو المحدد الأساسي لتنمية المعارف واكتساب المهارات وتشجيع الاتجاهات الحديثة لتنمية روح الابتكار والتجديد.
- ✓ إعداد فنيين ومتخصصين وقوى عاملة مؤهلة تساهم في دفع عجلة الإنتاج والصناعة، لهذا لابد أن يرتبط التعليم بشكل مباشر بسوق العمل ليكون الآلة المنتجة لكفاءات ومهارات عالية.وهذا يظهر لنا بان أهمية التعليم ليست ذاتية فحسب بل هي تتعدى الحدود الاقتصادية إلى المجتمع ككل، إذ أن المجتمع المتعلم يكون أكثر إدراكا وأحسن تعاملا مع التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية.[10]

أدى الاهتمام المتزايد بالأنشطة التعليمية وكذا تطور العلاقة بين التعليم والاقتصاد إلى بزوغ فرع جديد من العلوم يجمع بين التعليم والاقتصاد هو اقتصاديات التعليم ،ما المقصود بهذا الأخير؟

2.1.1- اقتصاديات التعليم:

ترجع بوادر الاهتمام بهذا العلم إلى كتابات "ادم سميث" في كتابه ثروة الأمم سنة 1776 الذي بين فيه أهمية التعليم وانه المجل الذي يمكنه منع الفساد بين العمال وعنصر فعال في استقرار المجتمع وهو من عناصر رأس المال الثابت وقد أيده في ذلك كل من "مالتوس" الذي اعتبره عامل من عوامل تحديد النسل في نظريته التشاؤمية الشهيرة و"وليام بيتي" الذي حاول قياس راس المال البشري وطالب الاقتصاديين من بعده بتخصيص رؤوس أموال كبيرة للتعليم وغيرهم ممن شجعوا و ونادوا بأهمية التعليم.

---

[9] ميشيل توادور،التنمية الاقتصادية،نفس المرجع سبق ذكره،ص:365.

[10] علي الحوات،العلاقة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل-دراسة المجتمع الليبي-،الهيئة الوطنية للمعلومات والاتصالات،ليبيا، 2007،ص:7،من الموقع الالكتروني ncrss.com يوم 2015/01/06.

إلا أن الولادة الحقيقية لحقل اقتصاديات التعليم كانت بعد الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في نهاية ال50 وبداية ال60 من القرن ال20 على يد كل من "روبرت سولو"1957،"تيودور شولتز"1960،"جاري بيكر1962"،"دينيسون"1962،"هاربيسون"1964،وغيرهم.[11]

1.2.1.1- تعريف اقتصاديات التعليم:

لقد تعددت تعاريفه وفقا لتضارب وجهات نظر الكتاب والباحثين ولا يوجد مفهوم شامل لهذا الأخير ،ولكن سنحاول تسليط الضوء على أهم التعاريف .

- ✓ علم يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية ماليا وبشريا وتكنولوجيا وزمنيا من اجل تكوين الأفراد بالتعليم والتدريب.[12]
- ✓ ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي يهتم بعملية إنتاج التربية والتعليم والمهارات المعرفية وتوزيعها بين الجماعات والأفراد المتنافسين،كما يهتم بمقدار ما ينبغي على المجتمع أن ينفقه وتأثير هذا الإنفاق على النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.[13]
- ✓ عرفه Cohn:"دراسة كيفية قيام الأفراد والمجتمعات بعملية اختيار واستخدام الموارد الإنتاجية المحدودة والنادرة خاصة من خلال التعليم الرسمي، لإنتاج متواصل عبر الزمن لأنواع متعددة من التدريب وتنمية المعارف والمهارات والأفكار الشخصية...الخ، وكيفية توزيع كل ذلك في الحاضر والمستقبل بين أفراد المجتمع وجماعاته المختلفة".[14]

1.2.1.1- أبعاد علم اقتصاديات التعليم:

- **الكلفة**:هي الأموال المنفقة على الخدمات التعليمية لتحقيق الأهداف المحددة.
- **الفائدة**:هي العائد المادي الذي ينتج عن الخدمات التعليمية سواء كان المستفيد هو الفرد أو المجتمع بشكل عام،فلكل عمل من قبل أي فرد عائدا ماديا أو معنويا يعود بالنفع على الفرد نفسه ، غيره، المؤسسات أو المجتمع بصفة عامة،وحسب التقديرات العالمية فان العائد من راس المال البشري يفوق العائد من راس المال المادي ب3 مرات على الأقل.

---

[11] حسين محمد مطوع،اقتصاديات التعليم،الإمارات العربية المتحدة،دار القلم،دبي،ص:87.

[12] عبد الغني النوري،اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية:الدوحة،دار الثقافة،ص:88.

[13] عبد الله زاهي الرشدان،في اقتصاديات التعليم،ط2،عمان،دار وائل للنشر،2008،ص:32.

[14] عليان عبد الله العولي،علم اقتصاديات التعليم،غزة،الجامعة الإسلامية قسم أصول التربية،2008،ص:1.

- **معدل العائد** :هو النسبة بين الفائدة المادية العائدة عن برنامج تعليمي معين، وبين كلفة هذا البرنامج.
- **الخيارات**:هي البدائل الممكنة المتعلقة بالنظم التعليمية أو بالوسائل الخاصة بهذه النظم والتي يمكن اختيار الأمثل منها.
- **مصادر التمويل**:وهي الجهات الرسمية التي تتحمل كلفة الخدمات التعليمية وهي إما أن تكون مصادر داخلية أو خارجية.
- **الكفاية والفاعلية والتقييم**: وتعني جودة الخدمات التعليمية وملائمتها للحاجات التنموية ومتطلبات المجتمع.

3.2.1.1- مجالات البحث في اقتصاديات التعليم

من أبرز مجالات البحث في هذا العلم نذكر:

❖ *العلاقة بين التنمية والتعليم:*

إن العلاقة بين التنمية بمختلف جوانبها والتعليم يسودها مبدأ التفاعل بين مختلف الظواهر،حيث أن التعليم يؤثر في التنمية ويتأثر بها،كما أن إسهامات العليم في الجانب الاقتصادي لا تتضارب مع ما يقدمه من الناحية الاجتماعية،حيث أن الاقتصاد القائم على أسس التعليم يشيد جزء من ثقافة وحضارة المجتمع، والى هذا الجانب العلمي يجب أن يسير التعليم بمختلف مراحله،كما يستلزم أن يسير الاقتصاد الحديث وفق هذا المنحى،لأنه من الخطأ أن نعالج الجوانب الاجتماعية ومنها الأنشطة التعليمية دون الأخذ بعين الاعتبار الأسس الاقتصادية[15] كما نجد أن التعليم يعمل على تحقيق أهداف عديدة كالمساهمة في تفتح ونضج شخصية الفرد،زد على ذلك تهيئة عمال المستقبل والسعي إلى إدماجهم مع قيم المجتمع وأهدافه كما يساهم في تكوين العمال بتزويدهم بالمهارات والتقنيات اللازمة لاستيعاب التطورات ومواكبتها واستخدامها بعقلانية.[16]

❖ *تمويل التعليم:*

يعتبر احد أجزاء موضوع نفقات التعليم ،حيث يتناول كل ما يتعلق بتمويل التعليم (المصادر،الأنماط والأشكال) التي يأخذها،وتظهر أهمية هذا الأخير في العلاقة التي تربط تمويل التعليم في البلد ونوعية النظام التربوي فيه،وهو يشير بصورة مباشرة إلى البحث في مختلف الموارد التي تمكننا من تمويل السياسات

---

[15] فاروق عبده فليه،اقتصاديات التعليم –مبادئ راسخة واتجاهات حديثة–، ط1، عمان، دار المسيرة، 2003، ص:626.

[16] Sadek Bakouche, **la relation éducation développement** , offices des publications universitaires ; Alger ,2009.

التعليمية،ولهذا يجب أن تكون لكل سياسة تعليمية تقدير لنفقاتها لتسهيل البحث عن مصادر التمويل الأساسية واللازمة من اجل تغطيتها ،وتتمثل هذه المصادر فيما يلي:[17]

أ/**الضرائب**:يعتبر احد أهم مصادر التمويل الأساسية والأكثر شيوعا، إذ أن الدول تقوم بتمويل نفقات التعليم عن طريق الإيرادات الثابتة للدولة والمأخوذة من الضرائب المختلفة، وتكون إما من طرف الحكومة المركزية أو بالتعاون مع السلطات الإقليمية والمحلية.

ب/القروض: ظهر هذا المصدر نتيجة الاهتمام الكبير الذي حظي به التعليم ويتم التمويل إما من ناحية الأفراد أو الدولة،وقد أثبتت الدراسات أن الأموال المستثمرة في التعليم تسترجع خلال 9 أو 10 سنوات في حين أن الأموال المستثمرة في قطاع آخر كالفلاحة والمنشات المالية تستغرق مدة سد النفقات من 12الى15 سنة.

ج/أقساط التعليم: تعتبر 3 مصادر تمويل التعليم، متمثلة في تلك الدفعات التي يقدمها الخواص للمدارس أو المعاهد لتعليم أولادهم وغيرها، تلجا إليها الدول التي أثقل كاهلها بنفقات التعاليم العام والتي لا تستطيع توفيره للجميع.

وتبحث اقتصاديات التعليم في تنظيم مصادر تمويل التعليم بالطرق التي تؤدي تحقيق أقصى درجة من الكفاءة في إنتاجية النشاط التعليمي في كل نواحيه،ولذلك فان كفاءة أي نوع من أنواع تمويل التعليم يمثل معيار من معايير اقتصاديات التعليم وهذا ما سنتطرق إليه فيما بعد.

3.1.1- رواد اقتصاديات التعليم:

يمكن تقسيم دراسات تطور العلاقة بين التعليم والاقتصاد إلى مرحلتين أساسيتين:

- ***المرحلة الأولى***:تضم كل الدراسات التي أجريت في مجال اقتصاديات التعليم من ظهوره إلى غاية بداية القرن ال20 ،ومن أهم مفكري هذه المرحلة لدينا:
  - ✓ **وليام بيتي 1623-1687**: الذي تطرق أي مفهوم رأس المال البشري المشتمل على التعليم،بين مردود الاستثمار في راس المال البشري كان عاليا جدا،واعتبر قيمة البشر تعادل 20 مرة قدرة مكاسب العمل السنوي العالية،كما نادى بضرورة تخصيص رؤوس أموال كبيرة للتعليم.[18]
  - ✓ **ادم سميث 1723-1790**:من بين الأوائل الذين نادوا بالاهتمام بالتعليم ومحاولة إخضاعه للمعايير الاقتصادية كما يرى أن القدرات المكتسبة من النشاطات التعليمية يمكن أن تدخل ضمن مفهوم راس

---

[17] عبد الله زاهي الرشدان،في اقتصاديات التعليم،نفس المرجع سبق ذكره،ص:32.

[18] فاروق عبده فليه، اقتصاديات التعليم، نفس المرجع سبق ذكره، ص:14.

المال الثابت،لهذا دعا بسيادة مبدأ المنافسة بغية رفع كفاءة أداء المؤسسات التعليمية،ونادى بالمساواة في حق التعليم،ودعا إلى تمويل التعليم من قبل الحكومة والأهالي.[19]

- ✓ **توماس روبرت مالتوس 1766-1834**:كان مؤيدا لسميث حول أهمية التعليم وفي جعله بالمقابل لترسيخ مبدأ المنافسة ورفع كفاءة التعليم وكان مرتكز في ذلك على نظريته التشاؤمية الشهيرة بحيث لاحظ انه يجب نشر ثقافة تحديد النسل عن طريق التعليم.
- ✓ **دافيد ريكاردو 1772-1823**:كان متأثرا بنظرية مالتوس حيث حاول تحديد دور التعليم في تحقيق الرفاهية وذلك من خلال توعية أفراد المجتمع بضرورة تحديد النسل والتحكم في نسب نمو السكان لهذا اعتبر التعليم يؤثر بصورة غير مباشرة على زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي للمجتمع.[20]
- ✓ **جون ستيوارت ميل 1806-1873**:اهتم بالتعليم لمختلف فئات المجتمع وعلى وجه الخصوص طبقة العمال،لان تطور مستوى التعليم يؤدي إلى تغير سلوك العمل.[21]

نتيجة لهذه المرحلة نستنتج أن هذه الدراسات كلها كانت نظرية و لم تشتمل على أي دراسة أو وسائل إحصائية تحدد العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي.

- ❖ ***المرحلة الثانية*** :بدأت من أوائل القرن ال 20 إلى يومنا هذا،اتسمت بالتوسع الكبير بفضل الدراسات الميدانية والعملية التي استخدمت فيها وسائل أكثر دقة،وهذا كله كنتاج لتراكم الدراسات النظرية، ومن أهم مفكري هذه المرحلة:

- ✓ **الفريد مارشال** :يعتبر همزة الوصل بين الأفكار القديمة والآراء الحديثة في الق ال 20 في مجال التعليم،ساعد على استخدام أساليب القياس وتحديد درجة تأثير التعليم على العملية الإنتاجية والنمو الاقتصادي،ومقارنة دوره مع العوامل الأخرى،كما يعتبر التعليم استثمار اجتماعي ذو مردود اقتصادي.[22]

---

[19] عبد الله زاهي رشدان،في اقتصاديات التعليم،نفس المرجع سبق ذكره،ص:16.

[20] عبد الله زاهي الرشدان،في اقتصاديات التعليم،نفس المرجع سبق ذكره،ص:16.

[21] احمد مندور وآخرون،اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية،بيروت،الدار الجامعية،1990،ص:43.

[22] عبد الله زاهي الرشدان،في اقتصاديات التعليم،نفس المرجع،ص:18-19.

- ✓ **روبرت سولو**:دراسته من أهم دراسات هذه المرحلة،حيث درس الإنتاج الزراعي في الوم ا خلال الفترة بين (1909-1949) واستنتج أن 12.5% من هذه الناتج تعود لراس المال المادي أما الباقي فيرجع للتطور التكنولوجي والعلمي الذي ساهم في مضاعفة الإنتاجية وهذا التطور بفضل التعليم.
- ✓ **أود اوكرست**:سلك نهج صولو،وحاول تحديد العوامل المؤثرة في زيادة الإنتاج باستخدام دالة الإنتاج لكوب دوغلاس في الاقتصاد النرويجي خلال الفترة بين (1900-1955) واعتمد أسلوب كاسيل وتوصل إلى ما يلي: زيادة1% من رأس المال المادي ⟵ زيادة الإنتاج بنسبة2%.

زيادة كمية العمل ب1% ⟵ زيادة نسبة الإنتاج بنسبة 0.7% ،إلا أن تطوير مستوى العاملين يؤدي إلى زيادة الإنتاج بنسبة 1.8% ،كما انه أكد أن الدراسات قد أثبتت بأنه لا يوجد علاقة ثابتة بين الاستثمار الرأسمالي والنمو الاقتصادي.[23]

- ✓ **هاريسون ومايرز**:قاما بدراسة العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي في 70 بلد،وقد كانت العوامل المعرفية والتعليمية تحتل حصة الأسد من مجمل العوامل التي تحدد مدى تقدم الدول،ومن بين أهم المؤشرات المعتمدة في الدراسة:
  - نسبة معلمي المرحلة الابتدائية لكل 10 آلاف نسمة.
  - نسبة الأطفال في الفئة العمرية بين 5 الى15 سنة والمتمدرسين و ما يقابلهم من السكان في نفس الفئة.
  - درجة تعميم التعليم الابتدائي والثانوي.
  - نسبة العلماء لكل 10 آلاف نسمة من السكان.

وقد وجدا أنه هناك علاقة كبيرة بين هذه المؤشرات ومعدلات النمو لتلك البلدان.[24]

لقد حظي التعليم العالي اليوم باهتمام أكثر من أي وقت مضى بالمقارنة مع مراحل التعليم الأخرى،لأنه يعتبر الدافع الأساسي لتشييد صرح مجتمع المعرفة وتحقيق التقدم في البحوث العلمية والتجديد والإبداع،بالإضافة إلى انه أهم مرحل التعليم فهو أكثرها تعقيدا لأنه يزود الطلبة بالحصيلة اللازمة للتعامل والتفاعل مع المتغيرات السريعة التطور،وهذا ما سنجده في المحور الموالي.

---

[23] حامد عمار، في اقتصاديات التعليم، الطبعة2، دار المعرفة، القاهرة، 1968، ص:78-79.

[24] عبد الله زاهي الرشدان،في اقتصاديات التعليم،نفس المرجع سبق ذكره،ص:24-25.

2.1- ماهية التعليم العالي:

يأتي التعليم العالي في قمة الهرم التعليمي، فهو آخر مراحل التعليم وأرقاها، والتي تكسبه مؤهلات ومهارات عالية تساعده فيما بعد في الحصول على وظيفة، كما تمنحه مكانة اجتماعية مرموقة.سنحاول من خلال هذا المحور أي مفهومه واهم ما يدور حوله.

1.2.1- مفهوم التعليم العالي:

1.1.2.1- تعريف التعليم العالي:

هناك عدة تعاريف من بينها نجد

- ✓ عرفته منظمة اليونسكو ب:"كل أنواع الدراسات، التكوين أو التكوين الموجه للبحث الذي يتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها من قبل السلطات الرسمية للدولة."[25]
- ✓ عرفته الجريدة الرسمية ب:"كل نمط للتكوين أو للتكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي، ويمكن أن يقدم تكوين تقني على مستوى عال من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة."[26]

ومما سبق يمكننا تعريف التعليم العالي بأنه آخر مراحل التعليم واسماها، متمثل في كل أنماط التعليم التي تقدمها وتقوم بها مؤسسات التعليم العالي (جامعات، معاهد، مدارس عليا، مدارس تحضيرية...) يأتي بعد المرحلة الثانوية والحصول على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها.

- ✓ كما يمكن القول أن التعليم العالي مرتبط بالبحث العلمي فهو يهتم بإعداد وتهيئة الطلاب وفق أسس ومبادئ تتواءم مع معايير ترقية المجتمعات وكذا العمل على دفع عجلة التكنولوجيا، زد على ذلك فهو يعمل على تزويد المجتمع بخبرات ومهارات تتواكب مع احتياجاته،لهذا نستطيع الجزم بأنه مرتبط ارتباطا وثيقا بسوق العمل من خلال مده باليد العاملة المؤهلة والتي تمثل القاعدة الأساسية في عملية الإنتاج والنمو الاقتصادي.

لهذا يجب على مؤسسات التعليم العالي أن تكون ديناميكية وسريعة التأقلم والاندماج مع المتغيرات العالمية لتستطيع الالتزام بمهامها لتلبية حاجيات المجتمع.

---

[25] محمد بوعشة،أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي-بين الضياع وأمل المستقبل-، ط1، دار الجيل،بيروت،2000،ص:10.

[26] الجريدة الرسمية، ع24، قانون رقم99-05 المؤرخ في 1999/04/04 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، ص:05.

ومن هذا المنطلق نجد بأنه أضحى للجامعات أهمية بالغة من خلال ما تلعبه من أدوار وما تقوم به من وظائف،وهذا ما سنتطرق إليه.

2.1.2.1/ أهمية التعليم العالي:

يكتسي أهمية بالغة من خلال:[27]

- ✓ معرفة حياة المجتمعات وتقدمها ودرجة الوعي والرقي فيها.
- ✓ الكشف عن واقع الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح.
- ✓ تبيان القوى السياسية، الاجتماعية والثقافية بالمجتمع التي تسهم في أعداد وأداء سياسة التعليم العالي.
- ✓ الكشف عن درجة التمفصل من عدمها بين المجتمع والتعليم العالي على الأصعدة الفكرية،الثقافية والسوسيواقتصادية مع الخارج.
- ✓ يعد من بين القطاعات الإستراتيجية الأولى وأهمها على الإطلاق في سياسات الدول الحية، لذا تعمل الدول على تطويره وتحيينه وكذا مراقبة التطورات والنتائج المحرزة من قبل الدول المتقدمة.

أما المجتمعات التي لا تعطي أهمية لهذا القطاع فلا يمكن أن تواكب التقدم بل وستظل رهينة المجتمعات المتعلمة والتي تبحث باستمرار عن الأفضل لواقعها من خلال تطوير العلوم والمعارف وتوظيف الاختراعات بغية ترقية الإنسان والمجتمع والدولة.

إن التطورات السريعة التي يشهدها العالم جعلت من الجامعات البوابة والمركز الأول لاحتضان البحوث والتجارب وانجازها وإخراجها إلى النور،وهذا بغية الالتحاق بالركب والتفاعل مع العالم الخارجي وهذا ما جعلها محل الحكومات وقد أصبحت تركز عليها من خلال تخصيص مراكز بحث ملائمة ومناسبة لتحقيق أفضل النتائج على مختلف المستويات.

وهذا ما تقوم به الجامعات وفق جملة من الوظائف ، سنتعرف عليها الآن:

3.1.2.1/ وظائف التعليم العالي:

حتى تقوم الجامعة بوظائفها بالشكل المطلوب لابد لها أن تلقي نظرة على ما يدور حولها وما يحصل في المجتمع المحيط بها وهذا للاستجابة للاحتياجات ومواكبة التطورات السريعة بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية،لذلك فدورها لا يقتصر على الإمداد بالكفاءات وتدريبها فحسب بل يتعدى ذلك إلى ما يلي:[28]

---

[27] محمد بوعشة،أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي،نفس المرجع سبق ذكره،ص:10-12.

[28] يوسف حجيم الطائي وآخرون،إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي،ط1،عمان،الوراق،2008،ص:140.

❖ *مهمة الإعداد، التأهيل والتدريب:*

وذلك من خلال التركيز علي محتويات برامج التعليم ومنهجياته ومقارباته ووسائل نقل المعرفة بغية تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تعزيز العلاقات بين المحيط الأكاديمي وعالم الشغل.
- ✓ تزويد المتخرجين بكفايات محددة من معارف،مهارات واتجاهات تتيح لهم الانخراط والمشاركة الفعالة في المجتمع.
- ✓ إنشاء شراكات مع مختلف القطاعات وتحليل احتياجات المجتمع والعمل على تلبيتها،مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات العلمية،التقنية والاقتصادية.

❖ *مهام البحث العلمي:*

- ✓ ضمان الإعداد والتدريب المناسبين للباحثين من خلال تطوير الدراسات العليا.
- ✓ تنشيط البحث العلمي لاسيما في الميادين التطبيقية وكشف أسرار العلم وتفسير نتائج البحوث العلمية ونشرها.
- ✓ تعزيز نشر المعارف في جميع المجالات والاعتراف بالحريات الأكاديمية ولاسيما حرية البحث والنشر.

❖ *خدمة المجتمع:*

- ✓ المساهمة في نشر الثقافات المحلية، الإقليمية، الدولية والتاريخية وتعزيزها في إطار التنوع الثقافي.
- ✓ حماية التراث الإنساني والحفاظ على نتاج الفكر البشري.
- ✓ المساهمة في الحفاظ على قيم المجتمع وتعزيزها.
- ✓ نشر القيم المتفق عليها عالميا وأهمها:السلامة، العدالة، المساواة، التضامن وحقوق الإنسان.
- ✓ تزويد المجتمع بالإطارات المؤهلة والمتخصصة.

ونستطيع القول بان رسالة الجامعة إنمائية حضارية لها دور في القيام بالبحوث العلمية في مختلف فروع المعرفة وتنقسم البحوث الأكاديمية إلى 3 أنواع:

- بحوث جامعية:تقرير، مقالة، بحث ومشروع.
- بحوث الدراسات العليا: ماجستير ودكتوراه.
- البحوث الأكاديمية المتخصصة:يقوم بها الأساتذة الجامعيون في إطار الجامعة ومخابر البحث، وفي كثير من الدول توجه البحوث الأكاديمية لمسايرة متطلبات وحاجات المجتمع.

4.1.2.1/ أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي:

يواجه التعليم العالي في دول العالم وبالخصوص النامية منها عدة عقبات ،أهمها:[29]

- *تكثيف التعداد في التعليم العالي:* نتيجة التحسن المعيشي لاسيما في الدول النامية، جعل السكان يقبلون أكثر على الالتحاق بالتعليم العالي،والنتيجة المباشرة لهذا التوجه هو أن كثافة عدد طالبي التعليم العالي في تزايد مستمر مما أحدث عجزا في بعض الأنظمة للتكفل بهذه الطلبات.مما يوجب إعادة النظر في التنظيم وفي كيفية التعامل وتسيير الحجم المتزايد لطالبي التعليم العالي حتى نضمن مستويات نوعية مقبولة.
- *تنويع التعليم*: في نفس المنطق لكثافة التعليم العالي،ظهرت بالتوازي ضرورة تنويع التكوينات حيث أن التقسيم العالمي للعمل جعل لعالم الاعتمال متطلبات إضافية تتعلق بالتكوين والتخصص،مما جعل مؤسسات التعليم العالي تقترح مجالات تكوين بتخصصات متنوعة حتى تلبي حاجيات سوق العمل.
- *العولمة،التدويل فتح التعليم على القطاع الخاص* : مع ظهور العولمة بكافة أبعادها وتطور تقنيات الإعلام والاتصال(TIC) وفتح الأسواق والعولمة،ظهر تطابق في كيفية التعامل وعلى عدة أصعدة،قطاع التعليم العالي من الأوائل الذين تأثروا بهذه التحولات.حيث تم فتح قطاع التعليم العالي للخواص بالرغم من وجود مؤسسات للتعليم العالي عمومية وتقدم تكوينا ممتازا،لهذا أصبح من الضروري على السلطات العمومية أن تقوم بتنظيم هذه السوق وذلك حتى تخضع بعض المؤسسات التي تسعى لتحقيق أرباح إلى متطلبات النوعية و إلا تحولت إلى مصانع للشهادات.ضمان الجودة والتقييم أصبحا شرطين أكثر من الضروريين.
- *صعوبات التمويل*:(نقص الميزانية،تنويع مصادر التمويل والاستقلالية) على المستوى العالمي ،نجد أغلبية مؤسسات التعليم العالي تمول بنفقات عمومية. في إطار العولمة الاقتصادية ومنطق السوق اضطرت الدول إلى تنويع مصادر التمويل والسعي أكثر فأكثر إلى تحقيق الاستقلالية.المطلوب من مؤسسات التعليم العالي إيجاد مصادر أخرى للتمويل مع تحسين الأداء،الخبرات ونتائج البحث والنجاعة والفعالية إلى جانب الشفافية .
- *بطالة خريجي التعليم العالي:* هي ظاهرة عالمية إلا أن أثارها تختلف من بلد لأخر، هذا المشكل يشهد على صعوبة وضع توافق بين التموين والتشغيل، لأنها مسالة معقدة.فاللجوء إلى تحقيق ضمان الجودة يعتبر وسيلة فعالة يمكنها تقليص حدة الظاهرة، لان العملية ذاتها والأدوات التي تستعملها تمكن من ترشيد مسارات

---

[29] بداري كمال وآخرون،ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي-إعداد وإنجاح التقييم الذاتي-،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،2013،ص:31-33.

إحداث تكوين وتشخيص الحاجيات.كما أنها تحث على أكثر حوكمة بين مؤسسات التعليم واهم المستعملين،من ناحية أخرى فان ضمان الجودة يضع آليات متابعة مستقبل خريجي الجامعات وتطور نتائج التعليم والتقييم الاستراتيجي للتكوين سواء كان في أطار التقييم الذاتي المنجز من طرف المؤسسات نفسها أو من طرف هيئات تقييم خارجية.

2.2.1- أهم مؤسسات التعليم العالي:

1.2.2.1- أهم التصنيفات الأكاديمية لجامعات العالم:

تهتم عدد من المؤسسات الأكاديمية العالمية بتصنيف الجامعات حول العالم، حيث أصبحت بعض تلك التصنيفات معتمدة من قبل الكثير من الجامعات في العالم، ويعتمد التصنيف على عدة معايير تختلف من تصنيف لأخر ومن أهم تلك التصنيفات نجد:[30]

- ✓ التصنيف البريطاني the-qs (التايمز):

صادر من المؤسسة البريطانية (Times higher Education-Quacquarelli Symons) تأسست سنة 1990،وهي شركة تعليمية مهنية وتهدف إلى تصنيف التايمز كيو أس العالمي للجامعات إلى تحديد الجامعات ذات المستويات التي ترقى من خلال أدائها الوطني ورسالتها المحلية في مجتمعاتها إلى بلوغ مستوى عالمي ومقارنتها وتحديد مرتبتها ضمن ارقي الجامعات العالمية وقد حقق هذا التصنيف للجامعات شهرة دولية بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وذلك من خلال اعتماده على معايير تقييم تتناول الهيكلة البنيوية لكل من هذه الجامعات،ويعتمد هذا التصنيف على المعايير التالية(جودة البحث،توظيف الخريجين ،النظرة العالمية للجامعة وجودة التعليم).

- ✓ تصنيف ويبومتركس الاسباني لتقييم الجامعات والمعاهد : webometrics scic

يشرف على إعداد معمل (cyber metrics lab. cchs)وهو وحدة في المركز الوطني للبحوث بمدريد في اسبانيا،بدا سنة 2004 بتصنيف 16000 جامعة يهدف بالدرجة الأولى إلى حث الجهات الأكاديمية في العالم لتقديم ما لديها من أنشطة علمية تعكس مستواها العلمي المتميز على الانترنت وليس ترتيبا أو تصنيفا للجامعات،بل ترتيب لموقع الجامعة ويتم عمل هذا التصنيف في شهر جانفي وجويلية من كل سنة،يعتمد على قياس أداء الجامعات من خلال مواقعها الالكترونية ضمن المعايير التالية(الحجم،الإشارة إلى الأبحاث والأثر العام).

---

[30] منشورات جامعة ديالي،كلية التربية(العراق)،من الموقع:educogolf.uodiyala.edu.iq، 2015/03/02.

✓ التصنيف الدولي للموقع الالكتروني للجامعات والكليات على الشبكة العالمية: ICUs4

تصنيف عالمي استرالي،يشبه تصنيف الويبماتركس،لكن يهتم بقياس مدى شهرة المواقع الالكترونية للجامعات التي نالت الاعتراف أو الاعتماد الأكاديمي من منظمات أو هيئات دولية،ويعلن كل 6 أشهر، يحتوي على 9000 كلية وجامعة يطلب منها تحديث بياناتها شهريا،يهدف إلى ترتيب الكليات والجامعات العالمية وفق شهرة وجماهيرية الموقع الالكتروني للجامعات بشكل تقريبي وهو لا يصنف المؤسسات بناء على جودة التعليم أو مستوى الخدمات المقدمة وإنما يعتمد على 3 مقاييس موضوعية ومستقلة ومستخلصة من 3 محركات بحث،وهي(تصنيف صفحة جوجل،الروابط الداخلية بالياهو وتصنيف مرور اليكسا)

✓ تصنيف جامعة جياو جونغ شنغهاي ARWU –أهم تصنيف–

صادر من جامعة جياوجونغ الصينية،يعرف بالتصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية،وقد أصدر أول تصنيف عام 2003 من معهد التعليم العالي بالجامعة،وكان يهدف إلى معرفة موقع الجامعات الصينية بين الجامعات العالمية من حيث الأداء الأكاديمي والبحث العلمي،ويستند إلى معايير موضوعية جعلته مرجعا تتنافس الجامعات العالمية على أن تحتل موقع بارز فيه،ونشير ليه كأحد أهم التصنيفات العالمية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، يقوم على فحص 2000 جامعة في العالم من اصل قرابة 10000 جامعة مسجلة في اليونسكو امتلكت المؤهلات الأولية للمنافسة،ويعتمد التصنيف على معدل الإنتاج العلمي للجامعة،وعلى مدى حصولها على جائزة نوبل أو أوسمة فيلدز للرياضيات،ويقوم على أساس 4 معايير رئيسية(جودة التعليم،نوعية أعضاء هيئة التدريس،الإنتاج البحثي،الانجاز الأكاديمي مقارنة بحجم المؤسسة العلمية) وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في الفرع الموالي.

المعايير التي يستند إليها هذا التصنيف جعلته يحتل أهمية عند الجامعة التي أخذت تتنافس لاحتلال موقع متميز فيه حتى تضمن سمعة علمية عالمية جيدة،ويقوم هذا الأخير على فحص آلفي جامعة في العالم من اصل قرابة 10 آلاف جامعة مسجلة في اليونسكو وفي الخطوة ال2 من الفحص يتم تصنيف 1000 جامعة منها وتخضع مرة أخرى للمنافسة على مركز في أفضل 500 جامعة يتم ننشرها.

2.2.2.1– أهم المعايير المعتمدة في التصنيف:

اعتمدت 4 معايير لقياس كفاءة الجامعات وجودتها وهي:[31]

✓ *جودة التعليم*:وهو مؤشر لخريجي المؤسسة الذين حصلوا على جائزة نوبل وأوسمة فيلدز ويأخذ نسبة 10% من المجموع النهائي.

---

[31] التصنيف الأكاديمي للجامعات ، مقالة منشورة بعنوان شنغهاي للجامعات،الموقعwww.alittihad.ae يوم 2015/01/03على 18:10.

- ✓ *جودة هيئة التدريس:* وهو مؤشر لأعضاء هيئة التدريس الذين حصلوا على جوائز نوبل وأوسمة فيلدز ويأخذ نسبة 20%،وأيضا في هذا المعيار مؤشر للباحثين الأكثر استشهادا بهم في 21 تخصصا علميا ويأخذ مانسبته 20%.
- ✓ *مخرجات البحث* :وهو مؤشر للمقالات المنشورة في مجلتي nature وscienceويأخذ 20%، أيضا المقالات الواردة في دليل النشر العلمي الموسع ودليل النشر للعلوم الاجتماعية ودليل النشر للفنون و العلوم الإنسانية ويأخذ نسبة 20%.
- ✓ *حجم المؤسسة*:وهو مؤشر للانجاز الأكاديمي نسبة إلى المعايير أعلاه ويأخذ نسبة 10%.

النسبة حسب كل معيار:

- جودة التعليم:10.%
- جودة هيئة التدريس:40%.
- مخرجات البحث:40%.
- حجم المؤسسة:10%.
- المجموع:100%.

3.2.2.1/أهم النتائج المتوصل إليها حسب التصنيف:

من بين النتائج اللافتة خلال السنوات من 2003الى 2013في التصنيف نجد:

- حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على 166 جامعة من بين أفضل 500 جامعة في العالم و 17 جامعة من بين 20 جامعة،بريطانيا 42 جامعة من بين أفضل 500 جامعة وجامعتين من بين أفضل 20 جامعة،اليابان 33 جامعة واحدة منها من بين أفضل 20 جامعة،إسرائيل 7جامعات،تركيا جامعة واحدة،مصر جامعة واحدة،سنغافورة جامعتين، 10 جامعات لكل من البرازيل ونيوزيلندا و 4 جامعات لجنوب إفريقيا.
- احتلال جامعة القاهرة المرتبة 409 نظرا لحصول بعض خريجيها على جوائز نوبل،إذ حصلت على درجة 24.3 في المؤشر الخاص بالخريجين الحاصلين على جوائز نوبل وميداليات فيلدز،بينما حصلت على درجات اقل في المؤشرات ال3 الأخرى التي تعكس أساسا جودة هيئة التدريس وجودة مخرجات البحث العلمي والمؤشر الخاص بالباحثين الأكثر استشهادا بهم في 21 تخصصا عالميا ومؤشر المقالات المنشورة في العلوم الطبيعية والعلو الاجتماعية والإنسانية.

- الجامعة الصينية المشرفة على هذا التصنيف حصلت على المرتبة 404، وقد ظهرت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في قائمة 3000 جامعة في العالم في مرتبة 2998.
- في تصنيف عام 2009 دخلت جامعة الملك سعود في العاصمة السعودية الرياض التصنيف كأول جامعة سعودية لتكون بين المرتبة 400و500 على مستوى جامعات العالم.
- في 2010 تقدمت جامعة الملك سعود لتكون في المرتبة 391 متصدرة بذلك الجامعات العربية، ودخلت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن واحتلت المرتبة 480.

أهم النتائج المتوصل إليها في سنة 2014 نجد:[32]

- صدر خلال شهر 06/14 المنصرم التصنيف العالمي لأفضل الجامعات،وقد أشار إلى أن الريادة لا تزال في قبضة الولايات المتحدة الأمريكية بجامعاتها الشهيرة بحيث تتقدم جامعة هارفارد والتي تعتبر أفضل جامعات العالم من حيث المناهج المنفصلة والكليات المتخصصة في شتى فروع المعرفة في العلوم الإنسانية والطبيعية.
- وارتكازا على هذا الأخير فان ترتيب ال10 جامعات الأولى عالميا جاء كالتالي:

هارفارد،ستانفورد،ماسوشتس للتكنولوجيا،كاليفورنيا(بركلي)،كمبردج(بريطانيا)،برنستون،معهد كاليفورنيا التقني،كولومبيا،شيكاغو (الولايات المتحدة الأمريكية)،أكسفورد(بريطانيا).

- ونجد أن قائمة التفوق للجامعات ال 500 الأولى في العالم حسب هذا الأخير من نفس السنة تكاد تخلو من الجامعات العربية عدا الجامعة السعودية تتصدرها جامعة الملك سعود بالرياض(200 عالميا)،والملك عبد العزيز بجدة فجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران ثم الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا في شمال جدة (500 عالميا) أما الجامعات الإفريقية المتميزة فقد غابت تماما من قائمة ال500 الأولى باستثناء جامعة جنوب إفريقيا وهي:كيبتاون و ويتوترزراند 300 عالميا،كوازولوناتال و وستلنبوش 500 عالميا.

ولكن بالرغم مما يعرضه التصنيف الأكاديمي ARWU لجامعات العالم إلا أن النتائج التي توصل إليها لا يعتمد في إحصائها على البيانات الخام (العامة) التي تنشرها الجامعات ولا يذهب إلى أدق التفاصيل وهذا ما أثار الجدل حوله بحيث لا يمكن الاعتماد عليه كليا باعتبار أن مسح نتائجه سطحي وليس مدقق.

---

[32] عبد الرحيم محمد خيير(عميد كلية الدراسات العليا،جامعة بحري)،قراء في التصنيف العالمي للجامعات لعام 2014،يوم 2014/08/17على am03:49 ،الموقع www.alkakoba.net.

3.2.1- الاستثمار في التعليم العالي:

العملية التربوية هي عملية استهلاكية كباقي الاستثمارات المادية الأخرى غير أن حقل المعرفة والموارد البشرية يشكل المجال الخصيب في موضوع الاستثمار.

1.3.2.1- التعليم بين الاستهلاك والاستثمار:

اعتبر التعليم عند معظم الاقتصاديين قديما مجرد خدمة تقدم للأفراد لا عائد من ورائها،لذلك جاءت النظرة للإنفاق على التعليم على انه استهلاك،والنظرية الكيترية تأتي في هذا السياق لذا فان حساب الدخل يعالج الإنفاق التعليمي كاستهلاك نهائي.وبعد الثورة الصناعية تبينت الفروق الجوهرية بين أداء العمال المتعلمين وغير المتعلمين في السلوك والإنتاج،ومن ثم بدا الاهتمام بالتعليم يأخذ منعطفا جديدا في الفكر الاقتصادي جعل منه منبرا للدراسات والبحوث العلمية،وتعززت بذلك فكرة التعليم استثمار مربح بدرجة عالية،حيث أدرك الكلاسيكيون حسبما توحي كتاباتهم مفهوم تكلفة الفرصة بدلالة المكاسب الضائعة للتعليم،فتكلفة هذا الأخير تعوض بشكل أعظم من خلال الفوائد التي يجلبها للفرد والمجتمع في صورة دخل ومكافآت أعلى، إنتاجية متزايدة[33]، قيادة أفضل وقدرة أحسن على الحراك الاجتماعي،...الخ.

التعليم استثمار في رأس المال البشري:

يعتبر التعليم استثمارا بالمقاييس التي تنطبق على التي تنطبق على المفهوم العام للاستثمار حيث تتضمن هذه العملية الاستثمارية استخداما للموارد لتكوين رأسمال حقيقي يضاف إليه الأصول السلعية مع فارق جوهري في طبيعة رأس المال الحقيقي الذي هو عبارة عن راس مال بشري كذلك يصنف التعليم داخل إطار الاستثمار غير المادي

1.1.2.3.1- نظرية رأس المال البشري

أثبتت تطور أساليب القياس الاقتصادي أن التعليم استثمار وليس استهلاك،وبذلك ظهر مفهوم الاستثمار في راس المال البشري،الذي يضاهي أو يفوق أحيانا راس المال الطبيعي خصوصا مع التقدم التكنولوجي والتقنيات الحديثة التي تحتاج إلى مهارات ومتطلبات خاصة للتعامل معها،مما يجعل التعليم والتكوين عنصرا يتنافس عليه عالميا.

[33] Jacky Ouziel , « la valorisation du capital humains » problèmes économiques ,05/02/2003 ,N.2795 ,p.25.

2.1.3.2.1– مفهوم النظرية

تقوم النظرية على أساس أن هناك علاقة ايجابية بين الاستثمار في التعليم وبين زيادة دخل الفرد والمجتمع أي انه كلما زاد الاستثمار في راس المال البشري كلما زاد الدخل سواء على مستوى المجتمع أو على مستوى الفرد. وهنا تجدر بنا الإشارة إلى أن مفهوم راس المال البشري انتشر في بداية ال 60 عند الاقتصاديين الأمريكيين،وقد عرفه مايكل توادور بأنه الاستثمارات الإنتاجية التي يحتوي عليها الفرد نفسه،وهي تشمل المهارات والقدرات والقيم والصحة وغيرها من الأمور التي ينتجها الإنفاق على التعليم ويمكن تعريف الاستثمار في راس المال البشري بأنه استخدام جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد في تطوير قدرات ومهارات ومعلومات وسلوكيات الفرد،بهدف رفع طاقته الإنتاجية وبالتالي طاقة المجتمع الكلية لإنتاج مزيد من السلع والخدمات التي تحقق الرفاهية للمجتمع،وكذلك لإعداده ليكون مواطنا صالحا في مجتمعه.[34]

3.1.3.2.1– أسس النظرية

تبنى النظرية على ثلاث أسس[35]

- ✓ المبالغ المنفقة على التعليم عموما مشروطة بالربح المنتظر منه.
- ✓ الاستثمار في رأس المال البشري رفع إنتاجية العامل هذا ما يمثل حافزا للمؤسسة والفرد على حد سواء،لان الارتفاع في الإنتاجية ينعكس إيجابا على المداخيل.
- ✓ الطلب على تكوين معين يتوقف على احتياجات سوق العمل الذي يعدل آليا عملية العرض والطلب.

4.2.3.2.1– فروض النظرية

- ✓ التوجه الحضاري:يعتمد على النظرة التفاؤلية للمستقبل بالنسبة للأفراد الأكثر تعليما.
- ✓ العمر:فالأفراد الأصغر سنا يتمتعون بقيمة حالية للعائد اكبر من أقرانهم الأكبر سنا في التعليم والتدريب.
- ✓ التكاليف:حيث أن احتمال الاستثمار في راس المال البشري يكون اكبر في حالة ما تكون التكاليف منخفضة، فالمتوقع زيادة الالتحاق بالجامعة في حالة انخفاض التكاليف.
- ✓ فروق الدخل العمالية:تعني هذه الفرضية أن هناك علاقة موجبة بين التعليم والعائد لي الزيادة في الأجر على طول الحياة العملية للفرد أو المكاسب النفسية التي يحصل عليها في الدراسة.[36]

---

[34] Le site d'internet : http://www.alhijaz.net/vb/show.

[35] Pierre Caluic, André Zylberg, « **Microéconomie du marche du travail** » ; édition la découverte ; paris 2003 ; p.37.

➢ وتسعى دول العالم اليوم سواء المتقدمة أو النامية منها إلى تطوير هذا القطاع من خلال تسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية،سعيا منها أن يحقق الاقتصاد تراكما كبيرا في راس المال البشري الذي هو عمود التنمية وجوهرها،وسنسلط الضوء على بعض أشكال التعاون بين الجامعة والمؤسسات الصناعية كنموذج لتطوير التعليم العالي والاستثمار فيه بشكل أكثر نجاعة في العنصر الموالي.

2.3.2.1-أشكال التعاون بين الجامعة والصناعة:

في المشهد الدولي تتوفر العديد من الأمثلة على التعاون والعلاقات بين الصناعة والجامعة وعلى مستويات مختلفة،حيث تمتد العلاقة بين الصناعة والجامعة في بعض الدول المتقدمة إلى مئات السنين،وتعتبر هذه الأشكال من التعاون من أهم الاستثمارات التي تقوم بها الصناعة عموما والشركات بشكل خاص،ولعل الكثير من الجامعات العالمية تطورت ونشأت في معامل للشركات وبأفكار مبدعة ومبتكرة،فعلى سبيل المثال جامعة كالسروه التقنية في ألمانيا والمشهورة جدا في مجال الهندسة بدأت من معمل السيارات الذي أنشاه السيد بتز مؤسس شركة مرسيدس بتز مع السيدة مرسيدس،وتتراوح العلاقة بين الصناعة والجامعة في المشهد الدولي بين التعاون الوثيق وتطوير وتأسيس المختبرات المشتركة وعمل الأبحاث الخاصة للجامعات،وتصل في أقصى حدودها إلى تأسيس جامعة الشركة الصناعية مثل:جامعة موتورولا وكذلك Microsoft Univ وغيرها في الشرق والغرب،ويمكن الحديث عن مستويات التعاون بين الجامعات والصناعة فيما يلي:[37]

- **المستوى التقليدي**: في هذا المستوى تهتم الجامعة بالتدريس والبحث العلمي لا البحث والتطوير والبحث التطبيقي، وتقوم بأبحاث مشتركة مع الصناعة أو تقديم خدمات استشارية ولكنها تكون بشكل مؤقت، ولا يتولد عنه تعاون طويل الأمد بين الجامعة والصناعة.
- **المستوى المتطور** :وهنا يتم دعم الأبحاث وتوجيهها في الجامعة بما يتوافق مع احتياجات الشركة الرئيسية التي يتفاعل معها القسم أو الوحدة الأكاديمية،مثلا:جامعة ميتسجن- أمريكا مع شركات السيارات.
- **المختبرات المشتركة** :تقوم مجموعة من الشركات بتأسيس مختبر متخصص في الجامعة وتتولى إدارته وتوجيه الأبحاث من خلال مجلس يضم ممثلين لهاته الشركات.

---

[36] Pierre Caluic, Op cit, p.37.

[37] زين العابدين طهبوب وآخرون،**محور العلاقة بين الجامعة والصناعة**،المؤتمر الوطني لتطوير التعليم العالي،عمان،2004،ص:12-13.

- **المعاهد العلمية المتخصصة** :على سبيل المثال معهد الدراسات المصرفية في الأردن ومعاهد الطيران المتخصصة في التدريب والتعليم على مستوى الليسانس والماجستير في العلوم الهندسية، الإدارية والتقنية.
- **الصناعة الجامعة** :في هذه الحالة عدم قدرة الشركات على انتظار الجامعات لتطور برامجها وفق ما يتلاءم مع احتياجات الشركة ذات التغيير والتجديد السريع،تقوم الشركة بتأسيس جامعة خاصة بها تقوم من خلالها بتدريب إطاراتها ومنحهم الشهادات العلمية المعترف بها وكذلك القيام بالأبحاث التي تحد الشركة واحتياجاتها.
- **الجامعة المتكاملة**: هذا النموذج ناتج عن تكامل العلاقة بين الصناعة والجامعة،بحيث تكون الصناعة والجامعة شريكين لبعضهما بصفة كاملة،ويختلف هذا النموذج عن سابقه بان الجامعة لها علاقة متعدد مع شركات وصناعات مختلفة بالإضافة إلى ذلك فان الصناعة ليست مستفيدة من خدمات ومنتجات الجامعة فقط بل هي شريك في المدخلات والعمليات وكذلك النتائج في الجامعة والمخرجات.

➢ **ومن أهم الأمثلة للاستثمار في التعليم العالي لدينا تجربة ماليزيا التي تعتبر من انجح التجارب.**

تعد تجربة ماليزيا من بين التجارب القليلة التي يمكن الاستفادة منها لأنها نجحت في فترة قصيرة نسبيا،لأنه كما نعلم أن ماليزيا بدأت مرحلة التحولات الكبرى تدريجيا وذلك بالتركيز على تنويع مصادر دخل إضافية كالصناعة التقنية والالكترونيات المتميزة بالجودة والقيمة العالية وغيرها،مما ساهم في ارتفاع الدخل بشكل مباشر، في المقابل نجد أن البنى التحتية والإمكانات المادية التي تزخر بها الجامعات الماليزية والضبط الحكومية منها قد ساهمت وبشكل كبير في إحداث قفزة علمية جعلت من ماليزيا بلد يفتح ذراعيه بكل ثقة واقتدار للطلاب الأجانب بعدما كان يصدر طلابه لطلب العلم إلى الخارج، وهذا الانفتاح العلمي رفع من مستوى الجامعات الماليزية إلى المراتب العالمية وجعلها تنافس للوصول إلى اسماها،ومما لا شك فيه إن هذا التفوق لم يكن ليبرز دون وجود دعم كبير من قبل الحكومة من تمويل مالي ضخم محكم بسياسات ورقابة صارمة على المشاريع الممولة وعلى الأبحاث ونتائجها التي تنشر وتعرض في كبرى المجلات العلمية.[38]إضافة إلى الجهود المبذولة من طرف الحكومة نجد بان الجامعة لا تقف عند هذا الحد بل هي تسعى جاهدة في تطبيق المعايير الدولية في التدريس كما أنها تقوم بربط تخصصاتها بحاجات البلاد

---

[38] ناجي الحاج،**التجربة الماليزية في التعليم العالي اليمني**،من الموقع www.al-tagheer.com ، تاريخ الإطلاع:2010/01/22،على:00:18.

واحتياجاتها ،وقد وضعت ماليزيا قاعدة ممتدة لشبكة المعلومات في المؤسسة الجامعية وإمدادها بموارد المعرفة. كما أن الحكومة تدعم جهود الأبحاث العلمية في الجامعات بواسطة مؤسسة تطوير التقنية الماليزية التي تشجع الروابط بين الشركات والباحثين والمؤسسات المالية والتقنيين من اجل استخدام أنشطة البحث لأغراض تجارية.[39] وتوافقا مع عصر السرعة فان الدولة تعمل على تشييد ما يعرف بالمدارس الذكية التي تتوفر فيها موارد دراسية تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم،زمن أهم الموارد المدرجة لدينا أنظمة التصنيع الذكية،شبكات الاتصال،أنظمة النقل الذكية ونظم استخدام الطاقة غير الملوثة،وهناك اتجاه جديد ساعد التعليم العالي في ماليزيا يطلق عليه–تلبية الجامعات لحاجات الشركات– يتجلى في عدة أشكال كالشراكة بين الشركات الكبرى والجامعات التقليدية وذلك لتلبية الحاجات التعليمية التي تتطلبها العلاقة بين العرض والطلب في سوق العمل،ولقد أضحى التعليم العالي صناعة تنمو باستمرار وأصبحت تعادل نحو 740مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 10% من PIB[40].وإذا تمعنا جيدا في هذه التجربة نجد انه من أهم أسباب النبوغ في هذا القطاع هو الاعتماد على القيادة الجيدة والابتكار والتجديد.

ومن خلال كل ما سبق نجد أن التعليم أضحى يسير نحو سياق عالمي انبثقت منه عدة تغيرات عاشها التعليم العالي خاصة مما توجب العمل على تحقيق الجودة في التعليم العالي وهذا ما سنتطرق إليه في المحور 3.

3.1– الجودة في التعليم العالي:

1.3.1– مفهوم الجودة:

هو مصطلح اقتصادي ظهر نتيجة للتنافس الصناعي والتكنولوجي الذي عرفته الدول المتقدمة رغبة منهم في مراقبة وتحسين نوعية الإنتاج وكسب ثقة السوق والمشتري، وبالتالي تتركز على التفوق والامتياز لنوعية المنتج في أي مجال.[41]

ونظرا للقدم الملحوظ في كل المجالات تزايد الاهتمام بموضوع الجودة وخص بعناية كبيرة في العديد من دول العالم،لذا سنحاول التطرق إلى مفهوم الجودة وعلاقته بقطاع التعليم العالي.

---

[39] محمد الشريف بشير،استثمار البشر في ماليزيا،من الموقع:www.islamonline.net ،تاريخ الإطلاع:2015/01/22،على:23:06.

[40] ربما سعد الجرف،**الخطة الإستراتيجية لجامعة التكنولوجيا بماليزيا للوصول إلى مستوى عالمي**،وكالة إلى مستوى عالمي،وكالة الجامعة للتطوير والجودة،موقع مشروع الخطة الإستراتيجية لجامعة الملك سعود،من الموقع//http://forums.ksu.edu.sq ، تاريخ الإطلاع:2015/01/30،على:20:25.

[41] يوسف حجيم الطائي وآخرون،**إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي**،ط1،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان،2008،ص25.

1.1.3.1– تطور مفهوم الجودة وعلاقته بالتعليم العالي:

لم يقتصر مفهوم الجودة على العصر الحديث فحسب بل عرفته البشرية منذ القدم،فقد كانت دائمة البحث عن الأمور والأشياء الأفضل لحياتها،ومن هنا واصلت تقدمها بشكل مستمر ودائم فالجذور التاريخية لهذا لمفهوم تعود إلى العصور القديمة،حيث قام المصريون القدامى بوضع وتطوير مقاييس في المساحة والأطوال لاستخدامها كمقاييس معيارية،وفي الدولة الإسلامية حظيت الجودة باهتمام خاص على المستوى الأخلاقي وعلى المستوى العلمي.أما في العصر الحديث فقد ترعرعت في القطاع الصناعي في كل من اليابان والولايات المتحدة،إذ شهدت الكثير من التغيرات والتطورات العلمية والتقنية،فبرز العديد من العلماء الذين طوروا هذا المفهوم وأصبح من بين المفاهيم الأكثر انتشارا في مجال تطوير العمل والأساليب الإدارية.[42]وقد ظهرت عدة محاولات لوضع تعريف شامل للمفهوم الجودة،إلا أن هذه التعاريف كانت تعبر عن آراء كاتبيها وتخصصاتهم،وفيما يلي سنتعرض إلى أهمها:

- ✓ عرفها ادوارد ديمنج:"فلسفة إدارية مبنية على أسس إدارية مبنية على ركيزة إرضاء العميل وتحقيق احتياجاته حاضرا ومستقبلا."[43]
- ✓ عرفها جوران:"الملائمة للاستخدام".أي كلما كان المنتوج ملائم للاستخدام كلما كان جيدا.
- ✓ عرفتها الجمعية الأمريكية:"هي الهيئة والخصائص الكلية للمنتوج التي تظهر وتعكس قدرة هذا الأخير على إشباع حاجات صريحة وأخرى ضمنية."[44]

وانه من البديهي أن تتخلل هذه المفاهيم من قطاعي الاقتصاد والصناعة إلى قطاع التعليم ،شانها شان العديد من الأفكار التربوية التي تعود أصولها إلى تخصصات أخرى،وقد أضحى تطبيق الجودة في التعليم مطلبا ملحا من أجل التفاعل والتعامل بكفاءة مع متغيرات عصر يتسم بالتسارع المعرفي والتكنولوجي،ويعتبر التعليم العالي من أهم الميادين التي تتطلب النوعية فيها بالأخذ بعين الاعتبار قطاعات المجتمع كافة وهذا بسبب العلاقة المباشرة بين جودة التعليم العالي والنمو الاجتماعي عامة والنمو الاقتصادي خاصة،ويمان التعليم العالي أضحى المحرك الأساسي للتقدم فان عدم توفير الجودة فيه هو الوصفة الفعالة للتخلف. ويمكن تسليط الضوء على أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد الاهتمام بجودة التعليم العالي فيما يلي:[45]

---

[42] خالد أحمد الصرايرة وليلى عساف،**المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**،العدد 1،2008،ص:8.

[43] Deming Edward,out of the crisis: mit , center for advanced engineering study, Cambridge, 1986.

[44] حسين حسن البيلاوي وسلامة عبد العظيم حسين،إدارة المعرفة في التعليم،ط1،دار الوفاء،الإسكندرية،ص:291-292.

[45] يوسف حجيم الطائي وآخرون،إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي،مرجع سبق ذكره،ص:26.

- التزايد السريع في نسبة الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي.
- تنويع أهداف وبرامج أنماط التعليم العالي.
- زيادة حدة المنافسة بين المؤسسات الجامعية لاستقطاب الطلاب.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف جودة التعليم العالي كالتالي:

☜ غاية تسعى لبلوغها كل مؤسسة جامعية غيورة على سمعتها. عندما نستحضر جودة التكوين، جودة البحث...الخ، فأننا نثمن معرفة مستوى التفوق الذي بلغته المؤسسة في إطار مهام التكوين أو البحث ولهذا يصعب وصف الجودة فهي مرتبطة بالمستوى الذي نريد تحديده.[46]

☜ تعد غالبا مطابقة للأهداف إذا تمكنت المؤسسة الجامعية من بلوغ الأهداف المسطرة.[47]

☜ حسب CHENG:"مجموعة من البنود (مدخلات،مخرجات والعمليات) لنظام تعليمي والتي تلبي التطلعات الإستراتيجية للجمهور الداخلي والخارجي."[48]

ومنه نستنتج: جودة التعليم العالي هي عملية تنفيذ لجملة من المعايير والمواصفات التعليمية والتربوية لرفع مستوى المنتج التعليمي من خلال اختيار وانتقاء المدخلات الجيدة وتطبيق العمليات المختلفة لإشباع حاجات الطلبة ورفع قدراتهم المتنوعة التي تفي بمتطلبات السوق وحاجات المجتمع.

2.1.3.1– أهداف الجودة في التعليم:

هناك عدة أهداف للجودة في التعليم أهمها:[49]

⇦ تطوير الإبداع عن طريق تنمية مهارات روح العمل الجماعي بهدف الاستفادة من كافة الطاقات المتاحة بالمنشاة الجامعية.

⇦ تحقيق نقلة نوعية في عملية التعليم والتي ترتكز على التوثيق للبرامج والإجراءات والتفعيل للأنظمة واللوائح والتوجهات والارتقاء بمستويات الطلبة.

⇦ اتخاذ كافة الاحتياطات لتفادي الأخطاء قبل وقوعها ورفع درجة الثقة لدى العاملين في مستوى الجودة المحققة من خلال العمليات المنفذة والعمل على تحيينها بصفة مستمرة لتكون في موقعها الحقيقي.

---

[46] Jablonsky .Joseph.1994.implementers total quality management on overview, without publisher, Santiago, preiffer, USA, p: 04.

[47] محمد عوض الترتوري،إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات،ط1،دار المسيرة،عمان،ص:06.

[48] العمري هاني،منظور الجودة في قطاع التعليم العالي بالوطن العربي –المنهجية والتطبيق– مجلة اتحاد الجامعات العربية،2002،ص:21.

[49] يوسف حجيم الطائي وآخرون،إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي،نفس المرجع سبق ذكره،ص:61-63.

⇦ الوقوف على المشكلات التعليمية في الواقع العلمي، ودراستها وتحليلها بالأساليب والطرق العلمية المعروفة واقتراح الحلول المناسبة لها ومتابعة تنفيذها في الكليات التي تطبق نظام الجودة.

⇦ التواصل التعليمي مع الجهات الحكومية والأهلية التي تطبق نظام الجودة والتعاون مع المنظمات التي تعنى بالنظام لتحديث برامج الجودة وتطويرها بما يتفق والنظام التعليمي.

⇦ الاهتمام بمستوى أداء الإداريين والأساتذة والموظفين في الكليات من خلال المتابعة المستمرة وإيجاد الإجراءات التصحيحية اللازمة وتنفيذ برامج التدريب المقننة مع تركيز الجودة على جميع أنشطة مكونات النظام التعليمي (ويمكن توضحها من خلال الشكل التالي: مكونات النظام التعليمي.

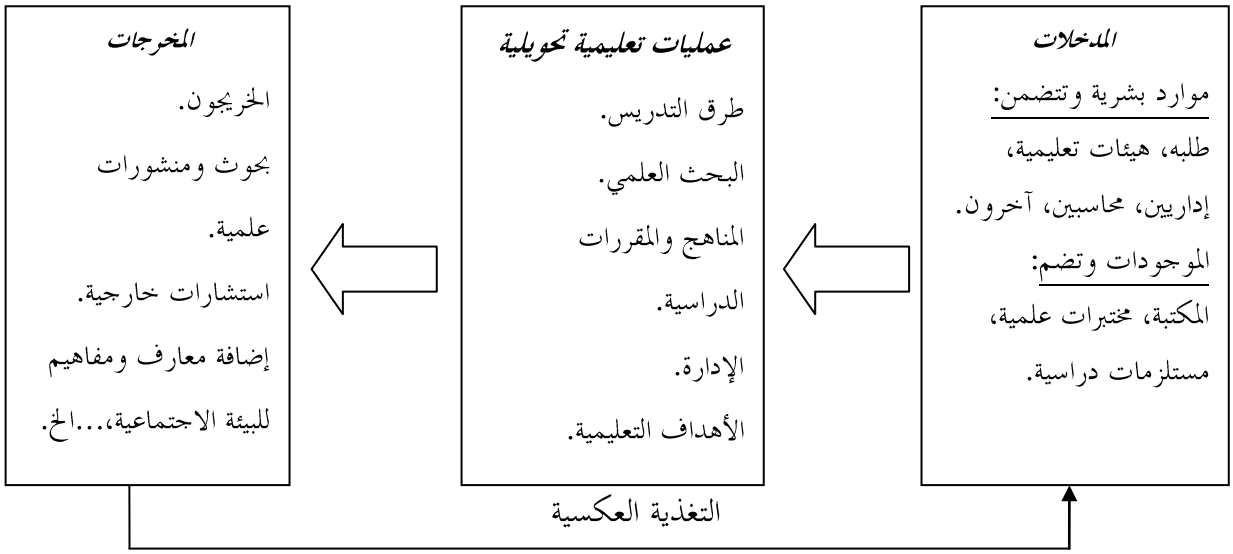

مكونات النظام التعليمي،يوسف حجيم الطائي وآخرون،ص:63.

3.1.3.1- أبعاد جودة التعليم:

هناك 3 أبعاد للجودة في التعليم يجب الاهتمام بكل واحدة منها وهي:[50]

- ✓ البعد الأكاديمي: وهو التمسك بالمعايير والمستويات المهنية والبحثية الأكاديمية.
- ✓ البعد الفردي:وهو اهتمام المؤسسة التعليمية بالنمو الشخصي للطلبة من خلال التركيز على حاجاتهم المتنوعة في كافة الجوانب المعرفية والوجدانية.
- ✓ البعد الاجتماعي:تمسك المؤسسة بإرضاء حاجات القطاعات الهامة المكونة للمجتمع الذي توجد فيه وتخدمه.

[50] الحلبي وسوسن شاكر،معايير الجودة الشاملة في الجامعات العربية،مجلة اتحاد الجامعات العربية،العدد ال4،2007/04/04،ص:277.

- مما سبق نجد أن الاهتمام بهذا القطاع في تزايد مستمر خاصة بعد تلك الأسباب التي مررنا بها والتي أضحت بمثابة هاجس مخيف للمسئولين من حدوث أي زلة تؤدي إلى تراجع في المستويات التعليمية ، مما يتطلب القيام بنظام مشدد لضمان نوعية جيدة في مخرجات التعليم العالي. وهذا ما سنتطرق إليه في المحور ال2.

2.3.1- أسس ضمان الجودة في التعليم العالي:

1.2.3.1- الاعتماد، المعايير وضمان الجودة:

1.1.2.3.1- الاعتماد:

إن الاعتماد في التعليم العالي عنصر لصيق بمبادئ الجودة التي تتضح أنها متداخلة في مضمونها ومخرجاتها، بالإضافة إلى ارتباطه بمفاهيم أخرى متوازية معه كالاعتراف بالشهادات أو تراخيص مزاولة النشاط، ويمكن تعريف الاعتماد كما يلي:

- ✓ نشاط مؤسسي علمي موجه نحو النهوض والارتقاء بمستوى مؤسسات التعليم والبرامج الدراسية وهو أداة فعالة ومؤثرة لضمان جودة العملية التعليمية ومخرجاتها واستمرارية تطويرها،[51] ولا يقف على ترتيبها بل يعمل على تشجيعها لاكتساب شخصية وهوية مميزة بناءا على منظومة معايير أساسية تضمن قدرا متفقا عليه من الجودة،وليس طمسا للهوية الخاصة بها.[52] وينقسم إلى:

- **الاعتماد المؤسسي**:يركز على تقييم الأداء بالمؤسسة التعليمية بصورة شاملة.
- **الاعتماد التخصصي**:يركز على الاهتمام بالبرامج الأكاديمية التخصصية التي تطرحها المؤسسة بشكل منفرد.[53]

2.1.2.3.1- معايير الجودة:

مجموعة المواصفات والخصائص التي ينبغي توافرها في النظام التعليمي لتحقيق جودة في المخرجات،أي أنها مؤشرات يعتمد عليها كمقياس للجودة أو الانجاز،وقد فرض منطق الجودة وجود معايير لمدخلات وعمليات ومخرجات العملية التعليمي وقد ارتبطت حركة هذه المعايير تاريخيا بحركة الجودة وتساعد على

---

[51] National quality assurance &accreditation, Handbook: National Quality Assurance and Accreditation, 2004.

[52] Davis D. J & Ringsted C. , « **Accreditation of undergraduate and graduate medical education »** how do the standards contribute to quality? Adv Health Sic Educ Theory Pract, p. 305-313,2006.

[53] Cizas A. E, **« Quality assessment in smaller countries » problems and Lithuanian approach**, Higher Education Management, Global J. of Engng. Educ., p.43-48, 1997.

إدارتها ،ولا وجود للجودة بدون معايير فقد أضحت المدخل الرئيسي لتحقيق جودة التعليم في أي مؤسسة كما أضحى الاعتماد هو الشهادة بان المؤسسة التعليمية قد حققت معايير الجودة واستوفتها.[54]

- وكلما طبق مؤسسات التعليم العالي معايير الجودة في التعليم بشكل سليم ودقيق كلما اختصرت دربها في الوصول إلى ضمان الجودة في التعليم العالي وهذا ما سنتعرض إليه في العنصر الموالي.

3.1.2.3.1/ضمان الجودة:

يعتبر مفهوم ضمان الجودة مصطلح حديث النشأة نبغ في مجال رقابة جودة السلع والخدمات المقدمة وضبط جودة الإنتاج ويعرف هذا المصطلح "على انه استعداد المنتج للخدمة أو السلعة بالتعهد بان ما ينتجه يتطابق مع التصميم والمعايير المقررة من ناحية الجودة،وإنها تقابل متطلبات المستهلك وتشبع حاجاته ورغباته وتحقق رضاه".[55]وفي قطاع التعليم العالي فان ضمان الجودة هو نشاط حديث ،فرض منذ تفعيل مسار بولون سنة 1999،وهي"مسار تقييم مبرمج للتأكد من معايير(التكوين والبحث في المؤسسة الجامعية وكذا الهياكل والتكفل بالطلبة،...الخ) محترمة وتخضع للمتابعة والتنفيذ."[56] وهي أيضا"كل السياسات والعمليات الموجهة نحو توفير كل ما يساعد على تحقيق الجودة، والمحافظة عليها والارتقاء بها." [57]وتتم متابعة عملية ضمان الجودة من قبل هيئة مستقلة تحرص على توفير مجموعة معايير تحقق جودة ذات مستوى عالمي،وتقوم منظمات الاعتماد وضمان الجودة بالعمل مع مؤسسات التعليم العالي لتعزيز جودة الخدمة التعليمية ودعم نموها،كما تعمل على توفير معلومات واضحة ومحددة للطلاب والمسئولين على ضمان الجودة في المؤسسات،سواء من حيث تطبيق المؤسسة لمعايير جودة التعليم العالي أو تقديم النصح حول المؤهلات الممنوحة ونشر وتبادل الخبرات الميدانية في مجال التطبيقات العلمية لضمان الجودة بالمؤسسات المختلفة[58]،ويتطلب التطبيق العملي لضمان الجودة في التعليم وتطوير خدمات التعليم قطع مراحل متعددة على أنظمة ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي،وهذا ما سنتطرق إليه في العنصر الموالي.

---

[54] رشدي أحمد طعيمة وآخرون،الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد،ط1،عمان،دار المسيرة،2006،ص:20.

[55] يوسف حجيم الطائي وآخرون،إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي،مرجع سبق ذكره،ص:307.

[56] بداري كمال وآخرون،ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي،مرجع سبق ذكره،ص:38.

[57] عبد العزيز البهواش وآخرون،ضمان الجودة في التعليم العالي- مفهوم،مبادئ وتجارب عالمية-،ط1،القاهرة،علم الكتب،2005،ص:31.

[58] يوسف حجيم الطائي وآخرون،إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات العليم العالي،مرجع سبق ذكره،ص:307.

2.2.3.1- مراحل تطبيق الجودة في التعليم العالي:

إن تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي يستدعي مراجعة الرسالة والأهداف والغايات والاستراتيجيات المسطرة من قبل مؤسساته وكذا النظر في المعايير والإجراءات التي يسير عليها في عملية التقويم،مع العمل على تطوير طرق استثمار هيئة التدريس بكفاءة، زد على ذلك ضرورة رصد جودة محتوى وأهداف البرامج والمناهج الدراسية المرسومة وربطها مع متطلبات السوق،والاستجابة إلى تطلعات الطلاب والمجتمع الذي ينتمون إليه بغية تهيئة جو ملائم للإبداع والابتكار الذي يؤدي إلى تطوير القدرات والمهارات،وبالتالي تحقيق قيمة للأعمال التي تقوم بها الجامعة وكذا توسع مجال خدماتها ومنه الوصول إلى تحقيق كل الأهداف (المباشرة وغير المباشرة) للمجتمع،وتمر هذه العملية بعدة خطوات متمثلة في:[59]

- ⇦ **مرحلة التقييم:**ويتم بموجبها التعرف على الوضع القائم بالمؤسسة سواء من ناحية الإمكانات المادية أو البشرية والطريقة التي يطبق بها النظام التعليمي ونتائج التحصيل العلمي للطلبة وفعالية العلاقة بين الكلية والمجتمع.
- ⇦ **مرحلة تطوير وتوثيق الجودة** :يتم فيها تطوير النظام عن طريق إعداد خطة تطويرية شاملة لاستيفاء متطلبات الجودة بإنشاء دليل الجودة وإجراءاتها للحصول على نظام الجودة المطلوب.
- ⇦ **مرحلة تطبيق نظام الجودة:**يتم تطبيقه بالكلية وأقسامها العلمية وحتى وحداتها الإدارية والفنية والتأكد من تطبيق وتنفيذ إجراءات وتعليمات نظام الجودة.
- ⇦ **مرحلة إعداد برامج ومواد التدريب** :لمختلف المستويات الإدارية خلال فترة تطبيق النظام، وتوزع المواد على جميع العاملين في الكلية للإطلاع عليها تمهيدا للتدريب عليها.
- ⇦ **مرحلة التدريب:** يتم تدريب مجموعة من منتسبي نظام الجودة وتطبيقاته ويقوم هؤلاء بتنفيذ التدريب لبقية العاملين ويركز التدريب على الطرق المثلى لإجراء المراجعة الداخلية.
- ⇦ **مرحلة المراجعة الداخلية:**وتهدف إلى التأكد من قيام جميع الأقسام العلمية بتطبيق متطلبات المواصفات واكتشاف حالات عدم المطابقة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- ⇦ **مرحلة الترخيص:** تتم بعد المراجعة الخارجية من الجهة المانحة للشهادة،ويتم اتخاذ القرار بشان منح شهادة الجودة العالمية في حالة المطابقة التامة للمواصفات وتدعى شهادة الايزو.

---

[59] ربا جزا جميل المحايد،إدارة المعرفة في تحقيق ضمان جودة التعليم العالي،مذكرة ماجستير منشورة،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،2008،ص:38.

شكل رقم 01 -01:يوضح مراحل الجودة في التعليم

مراحل جودة التعليم،يوسف حجيم الطائي،ص:66.

3.2.3.1-الايزو ISO 9001كنظام لضمان الجودة في التعليم العالي:

تعد ISO9000 سلسلة مواصفات مرتبطة تشكل معايير دولية لازمة لتطبيق وضمان الجودة،أي أنها تشكل نظاما للجودة يضمن استمرارية وفعالية العمل،وتبلور ISO9000كنظام للجودة تشترطه الكثير من المؤسسات والمنظمات الدولية،ويتمثل هدف الايزو بالأساس في وضع نظام متكامل ومنظم يشتمل على معايير دولية متسقة ومتجانسة من حيث العناصر والمبادئ الرئيسية،مما يحقق تماثلا دوليا في مختلف النشاطات بأخذ واعتماد هذه المعايير كنظام دولي ومرجعي للجودة وتشتمل مواصفات ISO 9000 على ما يلي:[60]

- **المواصفة 9000** عبارة عن خريطة عامة لسلسلة المواصفات تساعد المستخدم في تطبيق المواصفات 9001،9002،9003،9004.
- المواصفة 9004:تضع الإرشادات اللازمة لتطبيق ومراجعة المنظومة التطبيقية لإدارة الجودة.
- المواصفة 9001،9002،9003: نماذج لتوكيد الجودة الخارجية،لكن ما يهمنا في النشاط التعليمي هي الايزو 9001 إصدار 2000 بعد تكيفها لمتطلبات الجامعة كمنظمة خدمية،حيث يعتبر حصول الجامعة على شهادة ISO9001 بمثابة ضمان للطالب والمجتمع والمؤسسات الأخرى بالحصول على المعارف والمهارات المطلوبة عن طريق ضبط كافة العمليات داخل الجامعة.

---

[60] محمد عوض الترتوري وأغادير عرفات،إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز العلوم،نفس المرجع سبق ذكره،ص:118.

ويمكن ترجمة بنود ISO9001 البالغ عددها 20 بندا والتي وجدت أساسا للقطاع الإنتاجي بما يناسب قطاع التعليم العالي على النحو التالي:[61]

- المسؤولية الإدارية.
- نظام الجودة.
- العقود مع الزبائن والعملاء.
- تصميم المناهج والخطط الدراسية.
- مراقبة وضبط الوثائق.
- نظام الشراء.
- قبول الطلبة وتزويدهم بالدعم والتشجيع والخدمات اللازمة كالإرشاد.
- الاحتفاظ بسجلات عن حضور الطلبة وأدائهم الأكاديمي في مسافاتهم التي درسوها ويدرسونها.
- تخطيط وتطوير البرامج الدراسية وتوثيق هذه البرامج وتحديد مواضيع الدراسة وأوقاتها لكل مساق.
- تقييم الطلبة الذين سيلتحقون بالدراية في الجامعة للتأكد من أن لديهم الخلفية العلمية المناسبة.
- مدى تناسق طرق الفحص والتفتيش(صحة الامتحانات وطرق التقييم).
- الاحتفاظ بسجلات أداء الطلبة في المساقات التي يدرسونها.
- إجراءات لتشخيص أسباب فشل الطلبة في بعض المساقات وتحويلهم من برنامج دراسي إلى آخر.
- إجراءات ملاحظة للطلبة الفاشلين حسب أسباب الفشل والطرق الممكنة لتحسين أدائهم.
- المظهر الخارجي للجامعة وبناياتها والأجهزة التي يستخدمها الطلبة وإجراءات الأمن والسلامة فيها.
- سجلات الجودة.
- التدقيق الداخلي على الجودة وعمل مقابلات باستمرار لمراجع المنهاج الدراسي بالاستفادة من التغذية العكسية من الطلبة ومتابعة الوضع التعليمي باستمرار.
- تدريب الإطار الوظيفي باستمرار في الجامعة.
- دعم الطلبة بعد التخرج من الجامعة.
- استخدام الأساليب الإحصائية.

---

[61] نفس المرجع سبق ذكره،ص:123-124.

كما يعتبر ISO9001 هيكل أساسي لمؤسسات التعليم العالي من اجل تحسين أدائها وتزيدها بمجموعة من التعليمات التي تركز على عمل الأشياء الصحيحة بشكل صحيح،كما انه قد لا يعطي الإجابات الكاملة عن كل شيء يخص المؤسسة إلا انه يمثل الخطوة الأولى الصحيحة نحو إدارة الامتياز والريادة.

3.3.1- تجارب ضمان تقييم واعتماد الجودة في التعليم العالي في العالم:

هناك العديد من دول العالم التي نبغت في قطاع التعليم وقد وصلت فيه إلى أعلى المراتب وخاصة فيما يخص تجارب الجودة في التعليم من بينها نجد.

1.3.3.1- الولايات المتحدة الأمريكية:

تعتبر من الأوائل الذين انتهجوا مبدأ توازي "الحرية والجودة" في أوائل الق ال 20 للآلاف المؤسسات التعليمية بالانتشار،وفي المقابل أنشئت الآليات المناسبة التي تتابع جودة أداء هذه المؤسسات واعتماد ما يستحق منها الاعتماد وتجعل نتائج هذه المتابعة متاحة للراغبين حتى يكونوا على بينة من موقف مؤسسات التعليم المتاحة.

مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة تشبه إلى حد كبير المؤسسات الخاصة إلى تتمتع باستقلالية كبيرة وسلطة تمثل بمجالس إدارة هذه المؤسسات.ويعتبر التأثير الحكومي على هذه المؤسسات محدود الأكثر قياسا بالدول الأوربية،ولذلك فان المسؤولية تقع على مؤسسات التعليم العالي لتنظم نفسها وإيجاد موارد لها وإلا فقدت هذه المؤسسة مواردها وطلابها الذين سيتجهون إلى أخرى منافسة.

ويتخذ الاعتماد في الولايات المتحد شكلين:اعتماد مؤسسي وتقوم به مجالس إقليمية تابعة لمؤسسات التعليم العالي نفسها وآخر تخصصي للبرامج الدراسية تقوم به لجان متخصصة مثل مجلس اعتماد الهندسة والتكنولوجيا والذي يعمل منذ ال 30 من القرن المنصرم وهيئة اعتماد التعليم الطبي،في سنة 1996 تم إنشاء مجلس اعتماد التعليم العالي والذي يهدف إلى إيجاد مؤسسة قومية تتولى الإشراف على مؤسسات الاعتماد وهي مؤسسة غير حكومية في التعليم العالي.ويقوم مجلس الاعتماد بالاعتراف بمؤسسات الاعتماد العاملة في مجال التعليم العالي بناءا على معايير محددة يضعها مجلس الاعتماد ويتم إعادة اعتماد هذه المؤسسات مرة كل 10 سنوات بناءا على تقرير يقدم كل 5 سنوات.والعمل الذي تقوم به مؤسسة الاعتماد هو عمل تطوعي ويتم من خلال المهام التالية:[62]

- ☜ مراجعة عملية التقييم الذاتي بواسطة القائمين على المراجعة.

---

[62]National quality assurance&accreditation**, « the quality ass&accreditation »**, hand book,2004.

☜ زيارة ميدانية للمؤسسات التعليمية مرة كل سنة.

☜ العمل على جذب متطوعين جدد من المهتمين بالتعليم العالي للانضمام إلى المنظمة.

2.3.3.1- المملكة المتحدة:

تعرض نموذجاً جيداً للفكر الأوروبي الذي جاء متأخراً عن الولايات المتحدة والمختلف عنها ففي 1997 أنشئت المملكة هيئة توكيد الجودة بغية وضع نظام لتوكيد الجودة ومعاييرها في التعليم العالي .وتعتبر هذه الأخيرة هيئة مستقلة وغير حكومية وتعمل كجمعية أهلية.

يشمل نظام توكيد الجودة في هيئة توكيد الجودة الآتي:[63]

☜ عمليات المراجعة الداخلية لتوكيد الجودة والتي تتم بواسطة المؤسسات التعليمية نفسها من خلال مراجعة البرامج بواسطة محكمين داخليين وخارجيين.

☜ مراجعة الجودة بالمؤسسة التعليمية وذلك بواسطة هيئة توكيد الجودة.

☜ مراجعة برامج المؤسسة التعليمية بواسطة هيئة توكيد الجودة.

☜ الاعتماد بواسطة هيئة توكيد الجودة.

☜ تقييم الأبحاث التي تتم بالمؤسسات التعليمية بواسطة القائمين على المراجعة عن طريق الجهة المانحة

لقد تم تفعيل دور هيئة توكيد الجودة من خلال النظام الآتي:

☜ مراجعة المؤسسات التعليمية كل خمس سنوات.

☜ التطوير بالمشاركة مع مؤسسات التعليم العالي حول مدى مطابقتها للمعايير الأكاديمية .

ويتم تمويل هذه الهيئة من خلال المصادر التالية:

☜ مساهمة من جميع مؤسسات التعليم العالي.

☜ الدخل الذي يتم تحصيله من خلال التعاقدات التي تتم بين الهيئة وصندوق تمويل التعليم العالي 30%.

☜ مصادر أخرى تبرعات10% .

---

[63] CampbellC. & RozsnyaiC. **« Quality Assurance and the Development of Course Programmes »** Bucharest, UNESCO, CEPES Papers on Higher Education.

وكخلاصة لهذا الفصل نستطيع الجزم بان التعليم بكافة مستوياته وعلى وجه الخصوص التعليم العالي دور فعال في تحريك عجلة التنمية للدولة والمجتمع ككل وإخراجه من قاع الركود،وفي حالة غياب مؤسسات تعليم عالي مهيأة ستغيب البحوث وبالتالي المهارات والإطارات الفعالة ومنه انهيار المجتمع،وباعتبار أن راس المال البشري هو النواة الأساسية في عملية التنمية فان تكونه بشكل جيد هو الخطوة الأولى لتحقيق التنمية وهذا يتطلب تضافر الجهود على عدة أصعدة وكذا تكييف البرامج التعليمية وفقا لمتطلبات السوق والمجتمع ككل وتفعيله مع المتغيرات الاقتصادية،لهذا أضحى من الضروري أن يخص هذا القطاع باهتمام بالغ وذلك من خلال إعادة هيكلته وإدخال تقنيات جديدة مبنية على ركائز علمية تسعى إلى تحقيق الجودة التي أضحي الهروب منها شيء من الغباء.

الفصل الثاني

الإطار النظري للنمو

الاقتصادي وعلاقته بالجودة

الفصل الثاني

الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالتعليم

قد أضحت مسالة تحسين المستوى المعيشي للأفراد أهم غاية يسعى إلى تحقيقها أي مجتمع ، وهذا لا يتحقق إلا في إطار ترقية الأداء الاقتصادي داخل الدول عن طريق رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة.

وبالتمعن في تاريخ الفكر الاقتصادي نجد أن موضوع النمو الاقتصادي قد حظي باهتمام بالغ من قبل رجال الاقتصاد وقد تم التطرق إليه في مختلف المدارس الاقتصادية،وقد بدا في شكل أفكار وتحليل نظري إلى نماذج مفسرة ويتجلى ذلك من خلال ما تقدم به هارود ودومار وكذا تلته بروز النظرية النيوكلاسيكية التي أعطت للنمو الاقتصادي آفاق جديدة متمثلة في نموذج سولو والذي يعتبر ركيزة للعديد من الدراسات والنماذج التي تلت هذه النظرية والتي كانت تسعى إلى إيجاد عوامل داخلية لعنصر التطور التقني،والذي يعزز النمو الاقتصادي ويقلل من العوائد الحدية المتناقصة لراس المال لضمان استمرار النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

ومن خلال هذا الطرح سنتطرق في هذا الفصل إلى مختلف المفاهيم المتعلقة النمو الاقتصادي ثم نحاول ضبط أهم المدارس والنظريات التي عالجت مسالة النمو بإدراج قطاع التعليم العالي وبعدها نتطرق إلى إيجاد العلاقة التي تربطهما معا.

1.2-ماهية النمو الاقتصادي

1.1.2-مفهوم النمو الاقتصادي:

1.1.1.2-تعريف النمو الاقتصادي:

يقترن النمو الاقتصادي بالسؤال عن كيفية زيادة الموارد والطاقات الإنتاجية التي تعظم من ثروة الاقتصاد ككل، وقد تضاعفت الجهود في تحديد مفهوم واضح للنمو الاقتصادي و يتجلى ذلك في مختلف التعاريف التي توصل إليها الباحثون ومن أهمها نذكر مايلي:

- ✓ يعتبر مصطلح جديد نسبيا،تزامن ظهوره مع بداية الآراء الاقتصادية وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لراس المال أدت إلى تغيرات جذرية في المجتمعات حيث كانت قبله مجتمعات بدائية،همها الوحيد الحصول على وسائل العيش و البقاء فقط.[64]
- ✓ حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع الزمن. [65]أي انه يشير إلى متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي للمجتمع.وهذا لا يعني مجرد الزيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك إلى حدوث تحسين بتمثل في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي،ويلاحظ في هذا الصدد التركيز على التغير الكمي الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها،فقد تحصل طبقة قليلة من الأغنياء على كل الزيادة في الدخل الكلي وتحرم منها الطبقة العريضة من الفقراء.وبالرغم من ذلك يزداد متوسط الدخل الفردي. يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يعني عدد الوحدات النقدية التي يحصل عليها الفرد خلال السنة الواحدة أما الدخل الحقيقي فهو عبارة عن الدخل النقدي على المستوى العام للأسعار.أي انه يشير إلى زيادة كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي.
- ✓ ظاهرة مستمرة وليست عارضة أو مؤقتة،مثلا قد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة تزيد من متوسط الدخل الحقيقي للفرد فيها لمدة سنة أو سنتين إلا أن هذه الزيادة لا تمثل نموا اقتصاديا فالزيادة في الدخل يجب أن تكون ناجمة عن تفاعل جملة من القوى الداخلية والخارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبيا حتى تعتبر نموا اقتصاديا.[66]

1.1.2.2-عناصر النمو الاقتصادي:

يعتبر تحديد مصادر النمو وكيفية التحكم فيها من بين أهم أهداف نظرية النمو الاقتصادي،نعلم أن العملية الإنتاجية تعتمد على استخدام عوامل الإنتاج(العمل وراس المال)ويستطيع أي مجتمع أن يزيد من الناتج الذي هو بالأساس حاصل عملية الإنتاج عن طريق زيادة الموارد المستخدمة(المدخلات) أو بتحسين إنتاجية هذه الموارد والتي تتحقق نتيجة لتحسين نوعية العمالة ذاتها (زيادة التأهيل عن طريق التعليم،التدريب والتكوين)أو

---

[64] روب موريس،النمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة،ترجمة هشام متولي ،الطبعة 2،دار الطليعة للطباعة والنشر،بيروت،1979،ص.9.

[65] عبد القادر محمد عبد القادر عطية،اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية،الإسكندرية،2003،ص.11.

[66] نفس المرجع سبق ذكره،ص.11.

نتيجة لاستخدام آلات أو تكنولوجيا جديدة(تطوير تقنيات الإنتاج) أو نظم إدارية أفضل وسياسات حكومية أكثر مرونة وفاعلية،وفي هذا الإطار نميز بين:[67]

- النمو الاقتصادي المكثف:وهو ناتج عن تحسن مستوى إنتاجية عوامل الإنتاج(مع الإبقاء على نفس كميات المدخلات).
- النمو الاقتصادي الموسع:ناتج عن التوسع في حجم عوامل الإنتاج المستعملة في العملية الإنتاجية(زيادة الاستثمارات كالمصانع والمزارع).

❖ وحسب مختلف متغيرات الإنتاج تعمد محددات النمو الاقتصادي لإظهار عوامل الإنتاج الرئيسية حسب مختلف التركيبات،فهي ملزمة بضمان نمو ثابت ودعم المجمعات الاقتصادية في المدى الطويل ومنه نستنتج أن عملية النمو الاقتصادي ترتكز على 3عناصر،هي:

⇦ *العمل:* يتمثل في مجمل القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجاته،حيث يعد من العناصر المهمة في زيادة الناتج القومي،ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان النشيطين في البلد وكذا بساعات العمل التي يبذلها كل عامل،كما تمثل الزيادة في عدد السكان عامل رئيسي في ارتفاع حجم اليد العاملة في الدولة.ويجب التركيز على نوعية العمل حيث يعتبر التحسين المستمر في نوعية عنصر العمل من العناصر المهمة في زيادة إنتاجيته،ويتم تحسين عنصر العمل عن طريق التدريب أثناء العمل والتعليم.[68]

⇦ *تراكم رأس المال* :هو مجموع السلع والخدمات التي توجد في لحظة معينة في اقتصاد معين،كما يمثل راس المال مجموع الاستثمارات والتجهيزات والبني التحتية التي يمتلكها الاقتصاد في لحظة زمنية معينة ويتم تمويل راس من خلال الادخار الذي يذهب للاستثمار وبدون أن تكون هناك فجوة بين الاثنين، إذ أن زيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار ومن غير الممكن تصور بقاء الأموال المدخرة عقيمة بدون استخدامها لأغراض الاستثمار الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الناتج والدخل،ما يزيد في القدرة على التكوين الرأسمالي في الاقتصاد،كما يمكن أن يتكون راس المال عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي والمساعدات الخارجية،وهو يساهم بدرجة كبيرة في تطوير البني التحتية للاقتصاد التي تساعد في تسريع

---

[67] كلاوس روزة ،ترجمة عدنان علي عباس،الاسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي،الطبعة الاولى،جامعة قاريونس،بنغازي،1990،ص.10-13.

[68] محمد ناجي حسين خليفة،النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم،دار القاهرة،القاهرة،2001،ص.81.

العملية الإنتاجية وفي استثمار البنية التحتية للاقتصاد مثل:الطرق،السكك الحديدية،الاتصالات والكهرباء...الخ.[69]

⇦ *التطور التكنولوجي*:هو تلك النظم والتقنيات التي تستعمل في الإنتاج والتي تهدف إلى إنتاج اكبر كمية من المنتج بنفس كمية المدخلات أو إنتاج نفس كمية المنتج ولكن بكمية مدخلات أقل،أي أن التقدم التقني يعمل على زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج بالاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج،حتى ولو بقيت عناصر الإنتاج على حالها وفي ظل وجود تطور تقني فهذا سيؤدي إلى زيادة الإنتاج لا محالة وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي الذي يعمل بدوره على توليد التطور والتقدم في التكنولوجيا من خلال المكتشفات والاختراعات الحديثة،واهم صفة يتميز بها التطور التكنولوجي هي انه يعمل على استزاف الطاقة الكامنة في كمية المدخلات من الموارد المستخدمة من اجل الزيادة الكبيرة في الناتج القومي.[70]

2.1.2-شروط تحقيق النمو وخصائصه في الدول المتقدمة:

يتعين على متخذي القرارات السياسية في الدول النامية تحقيق النمو الاقتصادي في المجتمع قبل الوصول إلى عملية التنمية،والذي يشترط توفر 3 مكونات أساسية،وهي كما رأيناها سابقا(تركم رأس المال،العمل والتطور التكنولوجي)،وبالاعتماد على التعريف الذي وضعهKuznets الخاص بالنمو الاقتصادي والذي يرمي إلى أن قدرة الدولة على عرض تركيبة متنوعة من السلع الاقتصادية لمواطنيها ،والتي تحدث زيادة متنامية في القدرة الإنتاجية،تكون مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يتطلبها هذا الأمر،فان للنمو الاقتصادي 6 خصائص تتميز بها المجتمعات المتقدمة، وهي:[71]

⇦ **المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج:**

حيث إن البلدان المتقدمة حاليا وعبر تاريخها الاقتصادي الممتد منذ1770 إلى وقتنا الحالي حققت معدلات مرتفعة من النمو السكاني ونصيب الفرد من الناتج.فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج لهذه الدول نحو 2% و1% لنمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، وهذا مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية.

---

[69] فليح حسن خلف،التنمية والتخطيط الاقتصادي،جدار للكتاب العالمي،عمان،2006،ص.107.

[70] فليح حسن خلف ،نفس المرجع سبق ذكره،ص.105-107.

[71] كبداني سيدي احمد،"اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة مع الدول العربية—دراسة تحليلية قياسية-"،اطروحة دكتوراه،سنة 2013،ص.29-32.

⇦ **المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لمعدلات الإنتاج:**

لقد أكدت الدراسات المعدة من طرف البنك الدولي إن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية،وذلك لأنها توضح كفاءة استخدام كل مدخلات دالة الإنتاج بغض النظر عن نمو هذه الأخيرة،مما يؤدي إلى زيادة المخرجات دون الزيادة في مدخلات العمل وراس المال.كما لوحظ خلال فترة النمو الحديث زيادة كبيرة في الإنتاجية،تراوحت بين 50 %و75% للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج.

⇦ **المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي:**

تتميز الدول المتقدمة الحديثة بالمعدل المرتفع للتغيير القطاعي والهيكلي الملازم لعملية النمو،ما نتج عنه التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية،ثم التحول من الصناعة إلى الخدمات،مما أنتج تطور الشركات الأسرية والشخصية إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات،ثم أعقب ذلك تحول القوى المهنية من الأنشطة التقليدية إلى الحضرية و لم تعد متمركزة فيها.فمثلا كان إجمالي قوة العمل الملتحقة بالقطاع الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1846 حوالي 53.5% وانخفضت بحلول 1960 إلى 7%.

⇦ **المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والاديولوجي:**

عادة ما يصاحب التغيير الهيكلي للاقتصاد تغيرات في الإيديولوجيات والمؤسسات الاجتماعية،والتي يطلق عليها التحول الحضري أو الحداثة،حيث أوضح MYRDALأنها تمس الجوانب التالية:[72]

- **الرشاد:**إذ لابد أن يؤدي التحول الاقتصادي إلى المزيد من التحديث في طريقة التفكير والعمل والإنتاج والاستهلاك لكافة الأنشطة بما في ذلك التقليدية منها،فلا يمكن الحصول على مواد جديدة بوجود عقلية قديمة جامدة،فالمجتمع الحديث الذي يطبق الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة في شتى مجالات الحياة لا يحتاج فقط إلى امتلاك الأدوات الخاصة بذلك،وإنما أيضا إلى تفكير حديث.
- **التخطيط الاقتصادي:** للوصول إلى المراحل المتقدمة للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية لابد من وجود تخطيط اقتصادي سليم،والذي يشترط فيه تحديد أهداف السياسة الحكومية المرتبطة بالتنمية المستقبلية

[72] كبداني سيدي احمد،نفس المرجع سبق ذكره،ص.31.

للبلد،وتحديد الإستراتيجية التنموية التي الأهداف وتحولها إلى واقع يومي ملموس(باستخدام الوسائل الضرورية لتنفيذها) وتشمل الاقتصاد بأكمله دون تهمي شاو استصغار قطاع معين،باستخدام نموذج من نماذج الاقتصاد الكلي وتحديد المدة الزمنية المستهدفة مع مراعاة وضع خطط تكميلية يتم الاستنجاد بها في حال تعثر البرنامج التنموي لسبب أو لآخر.

- **التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة** :إذ من الضروري تحقيق عدالة توزيعية بين الطبقات الاجتماعية وتقليل الفوارق في توزيع الثروة والدخل وترتفع مستويات المعيشة وتتكافأ الفرص بين شرائح المجتمع.
- **تحسين المؤسسات والاتجاهات:** حيث لابد من تحسين كفاءة المؤسسات لزيادة كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة ليتحقق الحراك الاجتماعي وتتشجع المشروعات الفردية، مما يساعد على رفع الإنتاجية بأقصى صورة ممكنة.كما أن تحسين الاتجاهات التي يفرضها التحديث تعمل على غرس المثل العليا والكفاءة والذكاء والحفاظ على الوقت ،والالتزام والأمانة والقيادة والتعاون والاعتماد على الذات والاستقامة والنزاهة وبعد النظر.

⇦ **الهيمنة الدولية:**

عرفت المجمعات المتقدمة بميلها التاريخي نحو السيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام واليد العاملة الرخيصة وفتح الأسواق المربحة أمام منتجاتها الصناعية في المستعمرات القديمة – وهي في اغلبها بلدان نامية– مما أدى إلى تجدد الاستعمار من خلال القوى التكنولوجية الحديثة المحتكرة لديها،خاصة المواصلات والاتصالات الدافع الذي أدى إلى فتح المجال أمام السيطرة الاقتصادية والسياسية مجددا على البلدان النامية والضعيفة.

⇦ **الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي العالمي:**

بالرغم من المكاسب التي حققها الناتج العالمي منذ قرنين من الزمن،فان ذلك لم يشمل كل سكان العالم، فالتوسع في النمو الاقتصادي العالمي الحديث حققه اقل من ¼ سكان العالم بما يعادل 80% من الناتج العالمي وان علاقات القوة بين الدول المتقدمة والنامية غير متكافئة وتزيد من تعميق الفجوة بينها عبر الزمن،وأضحت احتمالات اللحاق به شبه مستحيلة،لأن البلدان المتقدمة تتحول من الصناعات الآلية إلى الهندسية والدقيقة وهي تحتكرها حتى فيما بينها.

3.1.2/ النمو والتنمية الاقتصادية:

هناك ارتباط كبير بين كل من النمو والتنمية الاقتصادية مما أدى بالبعض إلى الخلط بينهما حيث أن لكل منها ميزاتها ومقاييسها الخاصة وهذا ما سنحاول أن نسلط عليه الضوء.

1.3.1.2/مقاييس النمو و التنمية:

يعد النمو شرط ضروري لإعداد التنمية التي تعني أشياء متعددة بالنسبة للأفراد المختلفين،غير أن النمو ليس بالشرط الوحيد أو الكافي ،فان قياسهما يتطلب استخدام عدة معايير حتى نستطيع التفرقة بين الدولة النامية والتي لا تعتبر نامية،ومن أهم تلك المعايير لدينا معيار الدخل ،المعايير الاجتماعية،المعايير الهيكلية،حيث يمثل الأول منها وسيلة قياس النمو بينما الآخران يختصان بقياس التنمية.

- **النمو:**

قبل أن يتم التفريق بين النمو والتنمية من قبل الاقتصاديين نظرا لعدم شمول النمو لمشاكل التنمية فقد استخدمت معايير الدخل كوسيلة لقياسهما غير أن الحقائق العملية أثبتت صعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي في البلدان النامية،لعدم ثبات الأسعار الرسمية عن الحقيقية،وهي من الأمور التي يتعين أخذها بعين الاعتبار عند تقدير هذا المؤشر أو تلك المرتبطة به،ومنها:[73]

- ✓ **الدخل الوطني الكلي:** اقترح MEAD استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل،إلا انه لم يقبل في الأوساط الاقتصادية لان زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج ايجابية أو سلبية،فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت اقل من معدل نمو السكان،كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا،زد على ذلك فهو معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من والى الخارج.
- ✓ **الدخل الوطني الكلي المتوقع** :هناك البعض من اقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصا لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة.
- ✓ **متوسط نصيب الفرد:** وهو أكثر المعايير استخداما وصدقا حسب الكثير من الاقتصاديين،غير أن قياسه وإحصائه يعرف بعض المشاكل الصعاب لدى البلدان النامية،مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير،كذلك القائمة على حسابه انطلاقا من إجمالي السكان أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الإنتاج.وفي هذا الشأن اعتقد CHARLES KINDLEBERGER أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه

---

[73] كبداني سيدي احمد،نفس المرجع سبق ذكره،ص.22.

إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة،وأما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية،حيث:

معدل النمو = الدخل الحقيقي للفرد للفترة T – الدخل الحقيقي للفرد للفترة T-1 / الدخل الحقيقي للفرد للفترة T-1

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة تستخدم مؤشرات أخرى.

✓ معادلة SINGER: في 1952 وضع "SINGER "معادلة النمو الاقتصادي التالية:

$$D=SP-R$$

حيث: D:معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

S: معدل الادخار الصافي.

P: إنتاجية رأس المال(إنتاجية الاستثمارات الجديدة).

R:معدل نمو السكان.

إذ قام SINGER بافتراض أن:

S=6% من الدخل الوطني،P=0 .2%وR=1 .25% فان معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو (D=-0.5) وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور رغم أن افتراضاته كانت صادقة في عهده،وهي غير ذلك في الوقت الحال لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان اكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبة اكبر من 6% وان إنتاجية راس المال يمكن أن تكون اكبر من 0.2% وان معدل النمو السكاني لبعض الدول يقدر ب 1.25%.[74]

- **التنمية:**

يعتبر النمو الشرط الأساسي لحدوث التنمية إلا انه يتطلب إضافة مجموعة من المتغيرات الهيكلية والتوزيعية التي تمس الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية للأفراد والتي تتلخص فيما يلي:[75]

---

[74] كبداني سيدي احمد،نفس المرجع سبق ذكره،ص.23.

[75] ميشيل توادور،"التنمية الاقتصادية"،ترجمة محمود حسن حسني،دار المريخ للنشر،المملكة العربية السعودية2006،ص.52-54.

✓ **مقاييس اقتصادية تقليدية**

لقد كانت التنمية تمثل قدرة الاقتصاد الوطني على توليد زيادة سنوية مقبولة في الناتج الوطني الإجمالي GNP،غير أن الشواهد التاريخية أظهرت أن هذا المؤشر غير دقيق في الحكم على درجة التنمية المحققة في البلدان النامية،حيث غالبا ما يصاحبه زيادة في عدد السكان وارتفاع الأسعار، لذلك يستخدم الاقتصاديون مؤشران اقتصاديان آخران ،أحدهما معدل نمو متوسط الدخل الفردي الذي يأخذ بعين الاعتبار قدرة المجتمع على توسيع وزيادة الناتج والمخرجات بمعدل أسرع من معدلات نمو سكانه.أما الأخر فهو معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي للفرد [(النمو النقدي X متوسط نصيب الفرد)- معدل التضخم]. ومن الناحية الوظيفية فقد كانت تعني تغير هيكل الإنتاج واليد العاملة وتبادل المواقع بين قطاعات الاقتصاد في مكونات الناتج المحلي الإجمالي،إذ يجب أن تنخفض مساهمة الزراعة لصالح الصناعة والخدمات،لهذا ركزت جهود التنمية في الماضي على ضرورة تبني استراتيجيات التصنيع السريع والتي غالبا ما حدثت على حساب التنمية الزراعية.

✓ **المقاييس الجديدة**

إن الانتشار الكبير للمشاكل التنموية أدى إلى صياغة مقاربة جديدة للتنمية من خلال تبني شعار"إعادة التوزيع مع النمو"،حيث انصب الاهتمام حول إشكاليات التنمية الثلاث،وهي:الفقر،البطالة وعدالة توزيع الدخل،وكان ذلك في ما بعد ال70،حيث ظهرت مرحلة جديدة في الأطر والمفاهيم الخاصة بعملية التنمية،لأنه من غير المنطقي أن يصل البلد إلى نتيجة التنمية في الوقت الذي يعجز فيه عن حل تلك المشاكل مجتمعة حتى ولو تضاعف مستوى الدخل الفردي،وهذه الحقائق ميدانية وليست افتراضية،وبالاعتماد على تقرير البنك الدولي عن التنمية الدولية سنة 1991 الذي بين إن التحدي فيها هو تحسين جودة الحياة التي ترقى إلى ابعد من مجرد ارتفاع الدخل لتشمل موضوعات مهمة نسبيا من تعليم أفضل،مستويات أعلى من التغذية وصحة وفقر اقل وبيئة أنقى وتوازن أكثر ومساواة الفرص وحرية شخصية وفردية اكبر،...الخ ولابد أن تتوازى مع عملية التصنيع الذي يلبي الحاجات الأساسية.[76]

[76] كبداني سيدي احمد،مرجع سبق ذكره،ص25.

⇦ **التغذية**

لها أهمية بالغة في السلم الاجتماعي،نجد أن الدول النامية بالرغم من تضافر الجهود لم تحقق بعد التوازن بينها وبين النمو السكاني،مما جعلها تلجا إلى الاستيراد وهذا ما أدى إلى تقلب الأسعار مما هدد بعضا منها بالمجاعة،وذلك بسبب اهتمامها المفرط بالصناعة على حساب الزراعة وهي مسئولية مشتركة بين السلطات الحكومية والهيئات الدولية التي تقدم إعانات غير متكافئة،لذا يجب السعي وراء تحقيق أهداف التنمية التي تؤدي إلى تحقيق تعايش الشعوب والمجتمعات.

⇦ **الصحة**

سوء التغذية يؤدي إلى انتشار الأمراض،وزيادة معدلات الوفيات بالتالي انخفاض متوسط الأعمار وكذا مستويات الإنتاجية ما يؤدي إلى انخفاض المداخيل،وهي كلها حلقات مترابطة،فالعمال الأصحاء أكثر إنتاجية من سواهم مما يؤدي إلى رفع الدخل،حيث يؤدي إلى انخفاض معدل الوفيات وزيادة متوسط الأعمار إلى تحفيز الجيل الحالي على الادخار والتخطيط للتقاعد مما يؤثر على معدلات الادخار الوطني فيعزز الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة.

⇦ **التعليم**

لا يمكن الحديث عن التنمية دون المرور بمسألة التعليم ومعرفة التقدم المحقق والمسجل في شبكاته،وبالرغم من أن الدراسات التطبيقية أثبتت العلاقة الطردية بين التعليم ومستوى الدخل إلا أن حصة الفرد من التعليم في البلدان النامية أقل منه في المتقدمة،حيث تؤدي زيادة المعرفة واكتساب مهارات جديدة إلى زيادة الإنتاجية وترشيد الإنفاق بمعنى زيادة الدخل والادخار والاستثمار،لذا يتعين على الحكومات انتهاج سياسات تعليمية تتوافق واستراتيجيات التنمية المتبعة.

✓ **المقاييس الحديثة:**

يتم حصرها في 3قيم جوهرية مشتركة فيما بين المجتمعات في كل الأوقات، وهي:[77]

⇦ **القدرة على العيش** :أي القدرة على سد حاجات الأساسية الأولية، فكل فرد لديه احتياجات أساسية معينة بغيابها تستحيل الحياة، كالغذاء، المسكن، الصحة، الأمن...الخ، وان غابت أحداها أو كان عجز في توفيرها يصاب المجتمع بعجز وتخلف حضاري مطلق.

---

[77] ميشيل توادور،نفس المرجع سبق ذكره،ص.55-58.

⇦ **تقدير الذات واحترامها** :إن انعدام الإحساس بعزة النفس والثقة بها لا يجعل الفرد يعيش حياة جيدة كعدم إحساسه بالأهلية واحترام الذات وشعوره بأنه أداة يستخدمها الآخرون من اجل مصالحهم الخاصة.لذا نجد بعض الدول تعمل على صياغتها وتختلف بين المجتمعات باختلاف درجة التقدم،وتعتبر من الرفاهية الوطنية والتنمية هي وسيلة تحقيقها.

⇦ **الحرية من الاستعباد** :أي الحق في الاختيار،فالحرية الأسرية تعني العتق والتحرر من التنازل عن الشروط المادية في الحياة،والتحرر من البؤس والمؤسسات غير السلمية،فهي تستلزم مجالا واسعا من الاختيارات للمجتمعات وأفرادها معا مع الحد من التعقيدات الخارجية في إتباع هدف اجتماعي معين الذي يدعوا إليه وهو التنمية.[78]

2.3.1.2-الفرق بين النمو والتنمية:

هناك العديد من الباحثين الذين عمدوا إلى التفريق بين النمو والتنمية الاقتصادية كل حسب توجهاته،من بينهم:[79]

- ✓ **بونية:** النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة،في حين أن التنمية تفترض تطويرا فعالا وواعيا،أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة.
- ✓ **جور- كوستون:** إن الفرق بين نظريان التنمية ونظريات النمو يكمن في أن نظريات التنمية تركز اهتمامها على الموازنة بين تراكم راس المال والزيادة السكانية،في حين تركز نظريات النمو على التوازن بين التوظيف والادخار.
- ✓ **أورسولاهيكس:**مفهوم النمو ينطبق على البلدان المتقدمة اقتصاديا والتي تتميز باستغلال مواردها المعروفة استغلالا شبه كامل،أما مفهوم التنمية فينطبق على البلدان النامية التي تزخر بمؤهلات التقدم إلا أنها لم تقم باستغلالها.
- ✓ **شومبيتر:**يعتبر النمو تغير تدريجي منتظم يحدث على المدى الطويل نتيجة للزيادة الكمية في الموارد،أما التنمية فهي تغير متصل وتظهر بفعل قوى توسعية ضاغطة.

---

[78] ميشيل توادور،نفس المرجع سبق ذكره،ص.58-59.

[79] محمد مدحت مصطفى وسهيل عبد الظاهر احمد،" النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،الإسكندرية،1999،ص.39-40.

وعلى العكس من النمو الاقتصادي فالتنمية تنطوي على حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل وتغير في هيكل الإنتاج وتغير في نوعية السلع والخدمات وهذا يعني أن التنمية الاقتصادية تتضمن بالإضافة إلى النمو الكمي إجراء مجموعة من التعديلات الهيكلية في بنيان المجتمعات.

2.2/ النمو الاقتصادي في النظريات الاقتصادية:

ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي والخروج من دائرة التخلف،ونجد أن كل نقائص في أي نظرية كانت الانطلاقة لنظرية أخرى ،وفي إطار بحثنا هذا سنتطرق إلى أهم نظريات النمو الاقتصادي مع التركيز على النظريات التي تكلمت عن التعليم العالي.

1.2.2-النمو في الفكر الكلاسيكي:

بالرغم من اختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي،وتباين طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهروا فيها والأوضاع التي ميزتها ،إلا أن أرائهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه،حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي في الأفكار التالية:[80]

- الإنتاج دالة لعدد من العوامل وهي الأرض،العمل،رأس المال والتطور التكنولوجي،وكل تغير في الإنتاج ناجم عن تغير في احد أو كل العوامل،وأن الأراضي الزراعية العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم.
- إن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي وعلى الأرباح التي تعتبر مصدر عملية تكوين راس المال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي،كما أن التراكم الرأسمالي يؤدي غالى تزايد حجم السكان.
- إن العلاقة السببية بين التراكم الرأسمالي وحجم السكان تؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة (ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية) وارتفاع حصة الأجور في الدخل الكلي مما يعوق ارتفاع حصة الأرباح فيؤدي ذلك إلى تباطؤ تكوين رأس المال،مما يدفع بالرأسماليين بتجميد الأجور عند حد الكفاف.

---

[80] مدحت القريشي،"التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات-"،دار وائل،الأردن،2007،ص.56-57.

- ثبات الفن الإنتاجي والمعرفة الفنية عبر الزمن،مما يجعله متغيرا لا يؤثر في عملية النمو،وهو بخلاف التطورات المعاصرة التي جعلته عاملا مؤثرا.
- الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية وهي تشمل تنظيم اجتماعي إداري وحكومة مستقرة ومؤسسات تمويلية منظمة،ونظام شرعي قانوني،وأوضاع اجتماعية مناسبة،وضرورة توسع حجم السوق مع عدم تدخل الدولة في نشاطاته.

1.1.2.2- نظرية أدم سميث:

قام سميث بتقسيم العمل واعتبره سببا لارتفاع الإنتاجية والذي هو مصدر ثروة الأمم وهذا ما يخلفه التقسيم من مزايا،فهو يولد وفرات خارجية ورفع في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات والتي بدورها تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية،وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من زيادة الأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها ليتراكم راس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة،وتوسيع الأسواق واستخدام المعدات والآلات،التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية،لتميزها بارتفاع العوائد وتزايدها على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة.[81]

2.1.2.2-نظرية دافيد ريكاردو:

اعتبر الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان وهي تتميز بتناقص الغلة ما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سببا لحالة الركود والثبات،كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي،حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال،وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه،وهو ما يضمن تحقيق النمو.أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الأجور حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور،فيؤدي ذلك إلى الزيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد الكفاف وأما ملاك الأراضي فتنمو مداخليهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمنا أكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة. وحسب ما قدمه فان نظرية التوزيع الوظيفي توضح إن حصتي الأجور والريع

---

[81] مدحت القريشي،نفس المرجع سبق ذكره،ص.57.

ترتفعان مقارنة بالأرباح كلما حدث توسع في الإنتاج للأسباب السابقة جراء التقدم الاقتصادي وهو ما يعيق ارتفاع حصة الأرباح،فينخفض معدل نموها التي من المفروض يعاد استثمارها،فينخفض التراكم الرأسمالي لاعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي للمشروع وللاقتصاد الوطني ككل.[82]

3.1.2.2-نظرية روبرت مالتس:

اعتمد في تحليله على التزايد السكاني الذي يفترض أن يوفر التغذية التي تؤدي إلى تزايد السكان وفق متتالية هندسية في وقت يرتفع الناتج وفق متتالية حسابية،الأمر الذي يؤدي إلى حدوث انفجار سكاني في الأجل الطويل وفي ظل تزايد الضغط السكاني على الأراضي الزراعية ترتفع نسبة كثافة العمال في القطعة الأرضية الواحدة،ما يؤدي إلى انخفاض مردودهم وفق قانون تناقص الغلة وتراجع الأجور إلى حد الكفاف وبالتالي يتجه الاقتصاد في المدى طويل الأجل إلى حالة السكون أو الاستقرار بمعدل نمو معدوم.[83]

ولحل هذا المأزق الذي يؤول إليه الاقتصاد في المدى الطويل بمعدل نمو منعدم يقترح ريكاردو ومالتس حلول يمكن الاستعانة بها لتأخير وصول الاقتصاد إلى حالة الاستقرار ومن أجل التخلص من النتائج البائسة التي توصلوا إليها،حيث يعتبرون انه إذا كان بالاستطاعة إضافة أراضي جديدة يمكن تأجيل الوصول إلى مرحلة تناقص الإنتاج الحدي والأجور ويمكن إيجاد أراضي جديدة من خلال التوسع الاستعماري و حسب ما ارتأى إليه ريكاردو في سعيه إلى إلغاء قوانين كورن ورفع الحواجز أمام استيراد المنتجات بفتح المجال أمام التجارة الحرة التي تضمن بان المحاصيل ستزرع حيثما تكون الأراضي الخصبة متوفرة وأينما تكون الإنتاجية الحدية للعمال الزراعيين مرتفعة.

3.2.2- المدرسة الكينزية (نموذج هارود و دومار):

ينحدر التحليل الاقتصادي المعاصر للنمو الاقتصادي أساسا من أعمال كينز التي جاءت بعد أزمة 1929 والتي تمثل إسهاما كبيرا يلخص في أعمال كل من هارود و دومار،اللذان انشغلا بدراسة معدل النمو الاقتصادي ومحاولة التعرف على دور الاستثمارات في تحقيق معدلات الدخل القومي، وتنطلق الفكرة الأساسية للنموذج من التأثير المزدوج للإنفاق الاستثماري والمتمثلة في زيادة كل من الطاقات الإنتاجية للمجتمع والدخل مع استيعاب اليد العاملة المتوفرة في المجتمع،وسنحاول عرض نموذجهما من خلال ما يلي:[84]

---

[82] محمد صالح تركي القريشي،"علم اقتصاد التنمية"،إثراء للنشر والتوزيع،الأردن،الطبعة الأولى،2010،ص.79-81.

[83] فريدريك شرر، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**،مرجع سبق ذكره،ص.23،24.

[84] Jacques Lecaillon ,**La croissance économique** ,Paris ,Cujas,1972,p.36-37.

1.2.2.2-نموذج هارود و دومار Harrod-Domar

يحتفظ كل اقتصاد بنسبة معينة من دخله الوطني لاستبدال المهتلك والفاسد من السلع الرأسمالية(المباني والمعدات والمواد)، إذ يجب البحث عن إضافات استثمارية صافية جديدة لرأس المال كي يتم النمو، وهذه العلاقة المعروفة اقتصاديا بمعامل رأس المال إلى الناتج هي التي تحدد كيفية حدوث النمو الاقتصادي. ولهذا فإن النظرية التي صاغها كل من "Roy Harrod" و" Evesy Domar "والتي عرفت فيما بعد بنموذج " Harrod-Domar" تستند إلى التحليل الكيتري الساكن، حيث اعتمدت على تجارب البلدان المتقدمة في متطلبات النمو المستقر، فقاما بالبحث في مشكل الرأسمالية ا ولمتمثل حسبهما في أزمة البطالة، فكان تحليلهما محاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل، مما جعل نموذجهما يتقاربان من حيث المحتوى والمضمون.

إن معدل النمو الاقتصادي (g) عبارة عن النسبة المئوية للتغير في الدخل الوطني (Y)، مع افتراض ثبات معامل رأس المال إلى الناتج أو الدخل الكلي (V). فإذا كان K هو رأس المال، و S هو الادخار الإجمالي وهو نسبة(s) من الدخل الكلي، وإذا كان الاستثمار عبارة عن التغير الحاصل في رأس المال، وبفرضية أن الاستثمار المحقق يساوي دوماً الادخار المحقق I = S ، فإنه يمكن كتابة ما يلي:

$$" g=" \ "\Delta y" /"y" \ "\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots(01\text{-}02)"$$

$$"V=\Delta\, k/y=dk/dy\cdots\cdots\cdots\cdots(02\text{-}02)"$$

$$S=sy\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots(03\text{-}02)$$

$$I=\Delta k\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots(04\text{-}02)$$

$$I=\Delta k=V\Delta Y=sY=S\cdots\cdots\cdots(05\text{-}02)$$

وباستخدام خواص التناسب في الرياضيات وبالرجوع إلى العلاقة 4 نستنتج العلاقات التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y}=\frac{s}{V}\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots(06\text{-}02)$$

$$g=\frac{s}{V}\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots(07\text{-}02)$$

تشير العلاقة الأخيرة أن معدل النمو الاقتصادي (g) يكون محددا بالعلاقة بين معدل الادخار الوطني (s) ومعامل رأس المال/الناتج (V)، وبشكل أكثر دقة فإنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل الوطني يرتبط إيجابا بمعدل الادخار، حيث كلما زادت قدرة الاقتصاد على تعبئة الادخار والاستثمار كنسبة من الناتج الوطني

الإجمالي GNP،كلما أدى ذلك إلى زيادة هذا الأخير، ويرتبط سلبا بمعامل رأس المال/الناتج، فأي ارتفاع فيه يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج الوطني الإجماليGNP.[85]

ونظرا لأن النموذج كان موجها بالدرجة الأولى للبلدان المتقدمة، فقد لقي الكثير من الانتقادات أهمها:[86]

- فرضية ثبات الميل الحدي للادخار$\frac{\Delta S}{\Delta Y}$ ومعدل رأس المال إلى الناتج $\frac{k}{Y}$ غير واقعية حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل.
- كما أن فرضية ثبات استخدام رأس المال والعمل غير مقبولة حيث يمكن الإحلال بينهما.
- أهمل النموذج احتمال تغير أسعار الفائدة وتأثير التقدم التكنولوجي، وكذا تغير المستوى العام للأسعار الذي تتصف به البلدان النامية، وهو كثير الحدوث وبصفة مفاجئة.

من جهة ثانية تتصف البلدان النامية بالكثير من الخصوصيات، الأمر الذي يجعل النموذج غير قابل للتطبيق بسبب اتصاف البلدان النامية بمعدلات منخفضة للادخار وإنتاجية رأس المال، وهو عكس ما يتطلبه النموذج، والذي يهدف إلى منع دخول الدول المتقدمة في حالة الركود الاقتصادي، في حين أنها السمة الرئيسية التي تعاني منها البلدان النامية، كما تعاني أيضا من حالة الاختلال التام واللاتوازن، في حين ينطلق النموذج من معالجة النمو الاقتصادي من حالة التوازن في الاستخدام الكامل، إضافة إلى محدودية النموذج في علاج مشاكل النمو في البلدان النامية وحتى المتقدمة كان له سبب إضافي هو استبعاده أثر الاستثمار على النمو طويل الأمد، لاعتقادهما انخفاض إنتاجية رأس المال مع تزايد الاستثمارات، وهو الانتقاد الذي وجهته نظرية النمو الداخلي.

إن أهم العقبات التي ينبغي على البلدان تجاوزها هو زيادة الجزء المدخر من الدخل الوطني، فإذا كان معدل رأس المال إلى الناتج (V)في الدول الأقل تقدما يساوي 3 ، وكان معدل الادخار الكلي هو6% ، و وفقا للعلاقة (7) فإن الدولة يمكن أن تنمو بمعدل سنوي قدره 2% ، أما إذا زاد معدل الادخار الوطني إلى 15%من خلال زيادة الضرائب أو المساعدات الأجنبية أو انخفاض الاستهلاك العام، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى5%.

من جهة أخرى لا يشكل الادخار أو الاستثمار العقبة الوحيدة لدى الدول الأقل نموا، بل هي تعاني كذلك من الانخفاض النسبي لمستوى رأس المال الجديد. فالدولة التي تريد نموا عند مستوى7% وهي لا تستطيع تحقيق سوى 15 %من الادخار الوطني (بافتراض أن V=3) فلا بد لها أن تسد هذه الفجوة الادخارية حتى تصل

---

[85] ميشيل تودارو، " التنمية الاقتصادية" تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006 ، ص. 127-126.

[86] مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية؛ نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل 2007 ، الأردن، ص. 77-76.

إلى 21% بما قيمته 6%من خلال المساعدات الأجنبية أو الاستثمار الخاص الأجنبي، وعليه يصبح قيد رأس المال أداة منطقية مناسبة تبرر زيادة التحويلات الهائلة لرأس المال والمساعدات الفنية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وهو ما تم فعلا عند تطبيق خطة "مارشال" في أوروبا، وربما ينطبق الوضع مع حالة الدول المتخلفة اليوم.

إن الاعتماد على الادخار والاستثمار وتحديد رأس المال يعتبر شرطا ضروريا لإحداث النمو، ولكنه غير كاف، حيث ظروف العالم الثالث مختلفة تماما عما شهدته الدول المتقدمة قبل حدوث نهضتها. فمثلا توافرت لأوروبا ظروف مواتية مثل تكامل الأسواق المالية والسلعية، توفر تسهيلات النقل المتطورة، القوة العاملة المدربة، الدافع نحو النجاح...الخ، وهو ما مكنها من تحويل رأس المال الجديد إلى مستويات مرتفعة من الناتج وبشكل فعال.[87]

3.2.2/المدرسة النيوكلاسيكية (نموذج Solow)

لقد كانت نظرية هارود و دومار متشائمة لاعتقادها أن الاقتصاد يميل للتقلب بين حالتي البطالة والتوظف الزائد عن الحد،حيث أرجع Solow سببه إلى الجمود المفترض في معامل رأس المال،والى استخدام عناصر الإنتاج بنسب ثابتة،الأمر الذي يؤدي إلى استغلالها دون كفاءة،ولذلك اقترح إمكانية الإحلال بينها وافترض أن عرض العمل ينمو بمعدل ثابت(n) وان تراكم راس المال هو نسبة ثابتة من الدخل $(k = \mathcal{s}Y)$، استبدل المعامل الثابت لرأس المال في دالة الإنتاج بدالة متجانسة خطيا $\left(y = \mathrm{F}(K \cdot L)\right)$ ،ويقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات:[88]

- ☜ الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة في جميع أسواقه، وينتج منتجا مركبا واحدا.
- ☜ دالة الإنتاج هي دالة " Cobb-Douglas " ذات غلة الحجم الثابتة، وحيث يمكن الإحلال بين عنصري الإنتاج K[89]وL.

$$Y=F(K,L)=K^{\alpha}L^{\alpha-1}\cdots\cdots\cdots\cdots 1$$

- ☜ الاستهلاك يأخذ شكل دالة " Keynes "

$$C=cY\Rightarrow S=(1-c)Y=sY\cdots\cdots\cdots\cdots 2$$

---

[87] م. تودارو، **التنمية الاقتصادية**، تعريب محمود حسن حسني مرجع سبق ذكره، ص. 131.

[88] Ulrich KOHLI ,**Analyse macroéconomie**, De Boeck, Bruxelles Belgique 1999, p. 418

[89] ibid p. 418.

☜ نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، حيث إذا كان معدل نمو السكان هو (n) فإن عرض العمل ينمو كذلك ب (n) وذلك لأن:

$$\frac{d\log L}{dt}=\frac{\frac{dL}{L}}{dt}=\frac{L}{dt}=n\cdots\cdots\cdots\cdots 3$$

فرضية قانون تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي للإحلال، ووجود مرونة في الأسعار والأجور، وأن عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما.

☜ التكنولوجيا متغير خارجي المنشأ.

❖ يتكون نموذج Solow من نموذجين مختلفين وهما:

1.3.2.2-النموذج القاعدي1956

في ضوء الفرضيات السابقة فإن النموذج القاعدي ل Solow يتكون مما يلي:[90]

☜ الإنتاج الفردي من الشكل:$y=\frac{Y}{L}=\varphi(k)=k^{\alpha}\cdots\cdots\cdots\cdots 4$

حيث $k=\frac{k}{L}$

☜ تراكم رأس المال عبر الزمن من الشكل:$\dot{K}=\frac{dK}{dt}=I-\delta K\cdots\cdots\cdots\cdots 5$

إن كل تغير نسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار واهتلاكه (بأقساط ثابتة(δ)) وحيث أن الاقتصاد المغلق يفرض تساوي الادخار مع الاستثمار (التوازن في سوق السلع والخدمات) فإن:

$$I=S=sY\Rightarrow K=sY-\delta K\cdots\cdots\cdots\cdots 6$$

$$k=\frac{K}{L}\Rightarrow \log k=\log K-\log L\Rightarrow \frac{d\log k}{dt}=\frac{\dot{k}}{K}=\frac{\dot{L}}{L}=\frac{sY-\delta K}{K}-\frac{\dot{L}}{L}\cdots\cdots 7$$

☜ معدل نمو عنصر العمل عبر الزمن بافتراض التوازن في سوق العمل هو:

$$\frac{\dot{L}}{L}=n\Rightarrow \frac{d\log L}{dt}=n\Rightarrow \log L=\int ndt=nt+C_0$$

$$\Rightarrow L_t=e^{nt+c_0} \qquad ;L_0=e^{c_0}$$

$$\Rightarrow L_t=L_0\, e^{nt}$$

ومنه تصبح العلاقة7 كما يلي: $\frac{\dot{k}}{k}=\frac{sY}{K}-\delta-n=\frac{sY}{K}-\delta-n\cdots\cdots\cdots\cdots 7$

---

[90] Michel DEVOLY, **Théories macroéconomiques (Fondement et controverses**) ,2ème édition, Armand Coline, Paris 1998, p.204.

$$\Rightarrow \dot{k}=s\varphi(k)-(\delta+n)k \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots 8$$

تمثل هذه العلاقة المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل رأس المال الفردي، وهي تعبر عن الطريقة التي يتحدد بها تراكم رأس المال انطلاقا من الإنتاج والاستثمار والادخار(العلاقة 4)، وهما العلاقتان الأساسيتان في هذا النموذج، وهو ما يظهره الشكل البياني التالي:

الشكل 1.2:نموذج Solow القاعدي

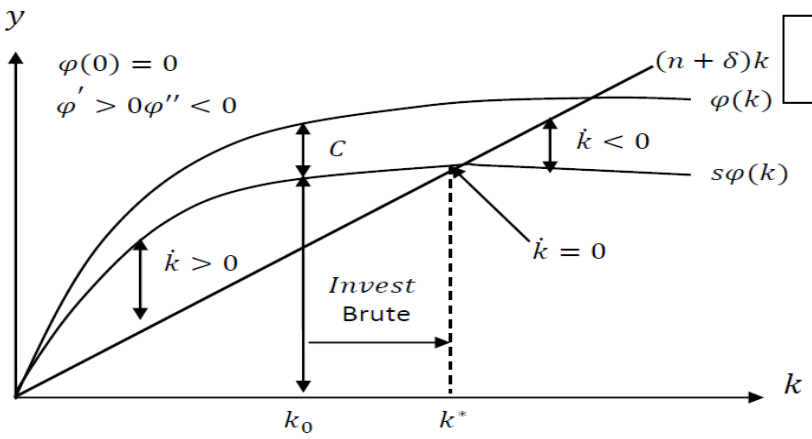

La source : Murat yildizoglu, la croissance économique, France, université Montesquieu bordeaux, 2001, au page web : http//www.vcharite.univ-mrs.fr//

استنادا إلى فرضية إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال فإن:$\dot{k}=sk^{\alpha}-(\delta+n)k \ ; (\delta+n)>0$

توضح هذه العلاقة أن معدل تغير مخزون رأس المال لكل وحدة فعلية من العمل هو عبارة عن الفرق بين حدين هما:[91]

- الحد الأول (sk^{α}):وهو يمثل الاستثمار الجاري لكل وحدة فعلية من العمل.
- الحد الثاني $k(\delta+n)$: وهو يمثل الاستثمار الواجب، أي قيمة الاستثمار الواجب استثمارها من أجل الحفاظ على K حتى لا ينخفض أو إبقائه ثابتا وذلك لأن مخزون رأس المال يهتلك بالمقدار(δ)، إذ يجب استثمار نفس المقدار حتى لا يتدنى رأس المال من جهة، ومن جهة أخرى فإن العمل ينمو بمقدار (n)،لذلك يتوجب أن ينمو مخزون رأس المال بنفس المقدار حتى لا ينخفض(k).

إن نسبة التغير في k هي الفرق بين المنحنيين $(s\varphi(k))$و$(k(\delta n+n))$وهي تعطي ثلاث حالات، تقود إلى معرفة كيفية تأثير الصدمات على نمو رأس المال وعلى معدل النمو الاقتصادي ككل.

ففي حالة تقاطع المنحيين فإن الحالة التوازنية تصبح:$\frac{\dot{k}}{k}=0\Rightarrow \dot{k}=0 \ ;k=k^{*}$

[91] X. Ragot ,**La théorie de la croissance économique du long terme**,ENSAE France, 2006, p. 16-18.

وفي حالة $(k^* > k_0)$ أي $(k > 0)$فإن رأس المال الفردي في الاقتصاد يتزايد ويصاحبه في ذلك تقوية رأس المال.واما في حالة$(\mathrm{k}^* < k_0)$ أي $(k \dot{<} 0)$ فإن رأس المال الفردي يتناقص، وهنا يتم توسيع رأس المال.

⇦ **أثر الصدمات على نمو رأس المال:** كثيرا ما يتساءل الباحثون في مجال النمو عن الأثر المحتمل على تطور رأس المال الفردي إذا حدثت صدمة ناتجة عن تغير أحد عوامل البيئة الاقتصادية التالية:

✓ **الزيادة في معدل الاستثمار:**

حيث أن قيام المستهلكين بزيادة معدل الادخار انطلاقا من حالة التوازن $(s \Rightarrow s \dot{>} 0)$ يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد، مما يرفع معدلات الزيادة في الإنتاج والدخل، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي، وذلك كما يلي:

الشكل2-2صدمة الاستثمار على كل من k و y

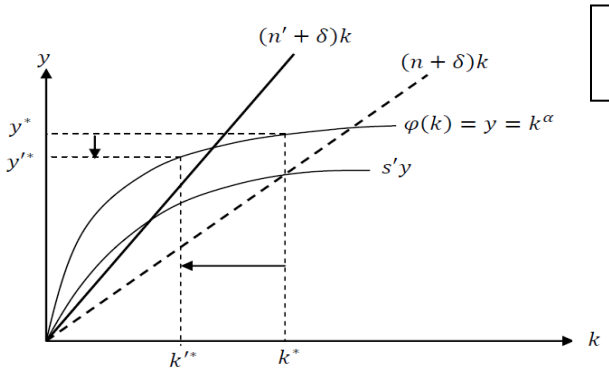

المصدر:كبداني سيدي احمد،مرجع سبق ذكره،ص.47.

✓ **زيادة النمو الديمغرافي:** حيث الزيادة فيها تعني بالدرجة الأولى زيادة عرض العمل (L) مما يفرض ضغوطا على تراكم رأس المال، الأمر الذي يجعل النسبة (k) تتناقص، مما يعني حدوث صدمة سلبية على نمو الناتج والدخل، وذلك كما يلي:

الشكل2-3 صدمة النمو السكاني على k و y

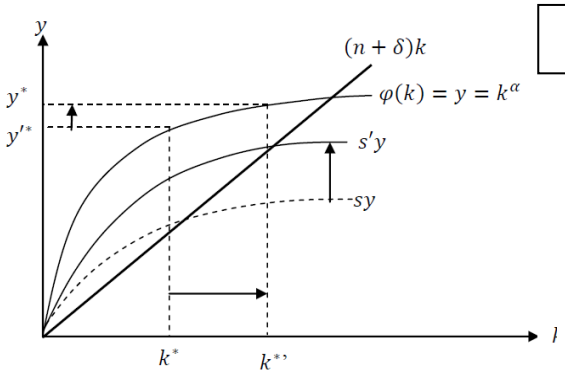

المصدر:كبداني سيدي أحمد،مرجع سبق ذكره،ص.47.

⇦ **دراسة التوازن:** يتحدد التوازن في نموذجSolow القاعدي بالشرط التالي:

$$\dot{k}=sk^{\alpha}-(\delta+n)k=0$$

$$k^{*}=\left(\frac{s}{\delta+n}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

حيث أن الإنتاج الفردي هو: $y^{*}=\varphi k^{*}=k^{\alpha}\Rightarrow y^{*}=\left(\frac{s}{\delta+n}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$

إذن فحسب Solow فإن من الأسباب التي جعلت بعض الدول غنية وأخرى فقيرة هو أن الدول التي لديها معدلات ادخار(استثمار) أكثر ارتفاعا فهي التي تتمتع بقابلية أن تصبح غنية، وأما الدول التي لديها معدلات نمو سكانية مرتفعة فهي مرشحة أن تكون ضمن دائرة الفقر.

⇦ **النمو الاقتصادي في النموذج القاعدي البسيط:**

إن نموذج النمو البسيط يعتبر أن المتغيرات الفردية ثابتة أثناء التوازن، بينما المتغيرات المطلقة(y,s,c,k,l) فهي تنمو بنفس معدل نمو السكان $\left(n=\frac{\dot{L}}{L}=\frac{\dot{K}}{K}=\frac{\dot{Y}}{Y}\Leftarrow 0=\frac{\dot{y}}{y}=\frac{\dot{k}}{k}\right)$، مما ينتج عن ذلك في المدى البعيد حدوث اختلاف الناتج المحلي الفردي بين الدول، بينما تبقى نسبة رأس المال إلى الناتج $\left(\frac{K}{L}\right)$ ثابتة لأن kوy ثابتان، بما يجعل الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون ثابتة هي الأخرى وعليه، تستطيع الاقتصاديات أن تنمو في المدى القصير وليس الطويل، حيث كلما اقترب الاقتصاد من الحالة التوازنية كلما تباطأ نموه وهذا بسبب أن (α) أصغر من الواحد في المعادلة الأساسية في النموذج (العلاقة 4)، حيث أنه عندما يتزايد (k) فإن معدل نموه يتناقص، وبما أن معدل نمو الإنتاج الفردي (y) يتناسب طردا معه فإنه يتناقص هو الآخر.[92]

2.3.2.2- نموذج Solow مع التقدم التقني

استنادا إلى النموذج القاعدي ل Solow فإنه في المدى الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى حالة مستقرة، فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو، ولجعله كذلك ادخل التقدم التقني في الشكل العام لدالة الإنتاج ،

وحسبSolow يكون التقدم التقني حياديا إذا كان يدعم رأس المال $\left(\left(y=F(AK\cdot L)\right)\right)$

و بمأن النظريات الاقتصادية بدأت منKeynes جاءت لتبحث في السبل التي يصل فيها الاقتصاد إلى حالة التشغيل الأمثل، فإنه عادة ما يؤخذ التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في المدى الطويل.

وعليه فإن دالة الإنتاج تكون من الشكل $y=F(AK\cdot L)=k^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}$

حيث : A يعبر عن التقدم التقني وهو خارجي المنشأ ويتزايد بمعدل ثابت $g=\frac{\dot{A}}{A}$، وعليه، فإذا كان:

---

[92] Ulrich KOHLI, Op cit, p. 420.

❖ تراكم رأس المال لا يتغير بشكل أساسي وكان من الشكل $\dot{K}=sY-\delta K \Rightarrow \frac{\dot{K}}{K}=s\frac{Y}{K}-\delta$

❖ وكانت دالة الإنتاج الفردية من الشكل

$$y=\frac{Y}{L}=\frac{K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}}{L}=\frac{K^{\alpha}}{L^{\alpha}}\frac{(AL)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}}=k^{\alpha}A^{1-\alpha}$$

❖ وبوضع $\left(\frac{K}{A}=\widetilde{k}\right)$ و $\left(\frac{Y}{A}=\tilde{y}\right)$ وهما دالتا رأس المال الفردي والإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني على التوالي، فإن دالة الإنتاج الفردية تصبح من الشكل:

$$\frac{K^{\alpha}}{A^{\alpha}}=A^{-\alpha}\widetilde{K^{\alpha}}=\frac{k^{\alpha}A^{1-\alpha}}{A}=\frac{y}{A}=\tilde{y}$$

$$\widetilde{y=\tilde{k}^{\alpha}}\text{.....9}$$

انطلاقا من العلاقة 9 فإن الحالة التوازنية في المدى الطويل تعرف بمتغير جديد وهو نسبة الناتج الفردي للتقدم التقني، ومنه:

$$\frac{\dot{\tilde{K}}}{K}=\frac{\dot{K}}{K}=\frac{\dot{L}}{L}=\frac{\dot{A}}{A}$$

$$\frac{\dot{\tilde{K}}}{\tilde{K}}=s\frac{y}{k}-(\delta+n+g)\text{.....10}$$

ونعلم أن: $\frac{Y}{K}=\left(\frac{Y}{L}\right)\left(\frac{L}{K}\right)=y\frac{\frac{1}{k}}{L}=g\left(\frac{1}{k}\right)=\frac{g}{k}$

و: $\widetilde{\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}}=\left(\frac{\frac{1}{k}}{A}\right)y=\left(\frac{A}{k}\right)\left(\frac{y}{A}\right)=\frac{y}{k}$ 11

ومنه فإن: $\frac{Y}{K}=\frac{y}{k}=\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$

وبتعويض $\frac{\tilde{K}}{K}$ في مكان $\frac{y}{k}$ في المعادلة10 نجد $\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=s\frac{\tilde{y}}{k}-(\delta+n+g)\Rightarrow\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=s\tilde{k}^{\alpha-1}-(\delta+n+g)$

ففي الحالة المستقرة عندما يكون $\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=0$ فإن العلاقة الأخيرة تصبح: $\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=0\Rightarrow s\tilde{k}^{\alpha-1}-(\delta+n+g)=0$

وعليه، يمكن إيجاد دالة رأس المال الفردي للتقدم التقني (K^{*}) في المدى الطويل، وهي تأخذ نفس شكل العلاقة 8 إذا كان معدل نمو التقدم التقني $g=0$ ، حيث : $\Rightarrow k^{*}=\left(\frac{s}{\delta+n+g}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$

أما دالة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني فهي: $\tilde{y}^{*}=\left(\frac{s}{\delta+n+g}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$

تبين هذه المعادلة نتيجة واضحة بخصوص غنى وفقر البلدان عبر العالم، حيث البلدان المتقدمة تتمتع بمعدل استثمار مرتفع لرأس المال، أو معدل نمو سكاني ضعيف، أو رقي تقني قوي، أو كل هذه الأسباب مجتمعة، وهو عكس ما تعانيه البلدان النامية، حيث يرجع سبب تخلفها إلى انخفاض معدل الاستثمار أو الزيادة المفرطة في معدل النمو السكاني، أو الانخفاض الكبير في مستوى التقدم التقني، أو كل هذه الأسباب مجتمعة.

وبالرغم من الانتشار الواسع لنظرية " Solow " وتحليلاتها التي استمرت إلى غاية بداية الثمانينات من القرن الماضي، إلا أنها لم تستطع تفسير أسباب تناقص معدل النمو في المدى الطويل لاعتمادها على فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية، مما جعل بعض الاقتصاديين يشككون في دقتها، وأهمهم الذين ينتسبون لمدرسة نماذج النمو الداخلي.

4.2.2-نظرية النمو الداخلي (نموذج رومار ولوكاس)

انطلاقا مما سبق نجد أن تطور نظرية النمو والوضع الذي انتهت عليه حتى عام 1960،وبعد هذه الفترة لو ترد أي أفكار جديدة تقوم بوضع بحث جديد لنظرية النمو رغم استمرار العلم العادي في التحقق وقد شهدت فترة ال70 انخفاض شديد في الإنتاجية على نطاق واسع في العالم ومع هذا فان نظرية النمو كموضوع للبحث تقلصت كثيرا،بحيث لم يعط للجهد الفكري إلا الأفكار القليلة في موضوع النمو الاقتصادي،إلى غاية سنة1983 التي تم فيها إحياء قوي حقيقي لنظرية النمو و لم تنشر نتائجها إلا بعد عام 1986، وقد تحقق ذلك عبر فكرة جديدة أبحت تعرف بنظرية النمو الداخلي،وهذه الأخيرة تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد وتتحكم في تغيرات التطور التقني أو كما يطلق غليه البعض – بواقي سولو- الذي لم تستطع النظرية النيوكلاسيكية تفسيرها،واهم ما ميز هذه النظرية أنها تبحث عن وجود زيادة عوائد الحجم،كما أولت الاهتمام الكبير للمعرفة وراس المال البشري من اجل إمدادنا بالإطار التحليلي للنمو الاقتصادي بعناصر تحدد من داخل النموذج أي تحدد بالنظام الذي يحكم عملية الإنتاج،كما إن المبدأ الرئيسي المحرك لنظرية النمو الداخلي الحديثة هو تفسير الاختلاف في معدلات النم بين البلدان،وقد تم عرضها عبر عدة نماذج أهمها:[93]:

1.4.2.2-نموذج رومر الأول1986: الذي بني على فرضيتين أساسيتين متمثلتين في

⇦ التعلم بالتمرن ومفادها أن المعرفة والأرباح تكتسب من خلال الاستثمار رأس المال البشري.

[93] Rober j. Barro, la croissance économique, traduit par Fabrice Mazerolle, Paris, ediscience international, 1996, p.164.

⇦ المعرفة التكنولوجية المتاحة للمؤسسة والتي تعتبر سلعة جماعية تسمح بالاندماج في السوق ولها عدة أثار ايجابية.

2.4.2.2-نموذج رومر الثاني1990 الذي يتكون النموذج من ثلاث قطاعات أساسية وهي: قطاع إنتاج السلع النهائية، والسلع الوسيطة، وقطاع البحث والتطوير، وحيث ينتج هذا الأخير المعارف التي تستعمل في الإنتاج الجديد للسلع، بينما تباع حقوق الملكية الفكرية لقطاع السلع الوسيطة الذي ينتج بهذه الأفكار الجديدة سلعا يبيعها إلى مؤسسات القطاع النهائي، مما ينتج في الأخير الرقي التقني وذلك كما يلي:[94]

قطاع الإنتاج النهائي يعرض سلعا متجانسة (Y) وتنافسية، حيث يتم الحصول على الإنتاج (Y) بواسطة العمل(L) وكذلك بعددα من السلع الوسيطة X^j، حيث كل منها تمثل نوعا من رأس المال، وحيث تستخدم المؤسسات برنامج تعظيم الربح بشكل تنافسي.

☜ **قطاع البحث والتطوير** الذي يحتوي على المخترعين الذين يبحثون عن تعظيم ربحهم انطلاقا من نشاطهم البحثي في صورة سعر الشهادة أو براءة الاختراع التي يبيعونها لقطاع السلع الوسيطة.

☜ **قطاع السلع الوسيطة** وهو احتكاري يقوم بشراء شهادة الاختراع من قطاع البحث والتطوير، حيث كل مؤسسة تنتج سلعة وسيطة.

يواجه صناع القرار في المؤسسات الاختيار بين نوعين من الاستثمارات التي ينتظر منها تحقيق الربح، فأما الأولى فهي التوجه إلى السوق المالي واستثمار رأس المال بسعر فائدة معين، وأما الثاني فهو شراء الاختراع بسعر بيع الباحثين من أجل التفرد بالإنتاج في ظروف احتكارية، مع مراعاة أن يتساوى الربحان أثناء التوازن، بمعنى الفوائد المتحصل عليها عند التوجه للسوق المالي أو لدى البنوك تساوي إلى مجموع الربح الذي يحصل عليه الباحثون والربح أو الخسارة في رأس المال بعد إعادة بيع الشهادة المستعملة خلال الفترة.

3.4.2.2-نموذج لوكاس

يعتمد هذا النموذج على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن تراكمه يأخذ الشكل التالي:[95]

---

[94]Karline PELIER ,"Propriété intellectuelle et croissance économique en France 1945-1791 "une analyse économétrique du modèle de Romer ,"université Montpellier ,1 dans :http//www.lameta.univ-montp1.fr/download/DT/WP2003-23.pdf, cite web consulté le 18 /04/2015 .

[95] Karline PELIER, " Propriété intellectuelle et croissance économique en France1945-1791 ",Op cit.

$$\dot{h}=\beta(1-\mu)n\cdots\cdots\cdots 1$$

حيث أن μ هي الزمن المسخر للعمل، وأما $(1-\mu)$ فهو الزمن المسخر للحصول على المعارف، وأما β فهي مقدار الفعالية، ومنه: $\frac{\dot{h}}{h}=\beta(1-\mu)\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots 2$

أما دالة الإنتاج فتأخذ شكل دالة Cobb-Douglas ، وهي: $y=k^{\beta}(hL)^{1-\beta}$

وبما أن نظرية النمو الداخلي جاءت لتفسر اختلاف معدلات النمو العالمية وأسباب غنى وفقر بعض البلدان، فإن هذا النموذج يشبه نموذج Solow ، إذ تلعب h دور الرقي التقني فيه، مما يجعله قابلا للنمو كلما كان هناك وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد ، الأمر الذي يساعد على زيادة رأسمالهم البشري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. لذا فإن أحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكوماتها بالتعليم والتكوين والتدريب مما أثر على معدلات نمو مؤسساتها، لأن السياسة التي تستطيع أن ترفع من وقت التكوين بشكل مستمر ودائم (تفضيل تراكم رأس المال البشري) سيكون لها أثر مباشر على معدل نمو اقتصادها الوطني.

3.2-النمو الاقتصادي والتعليم العالي:

1.3.2-العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي:

نعني بالنمو الاقتصادي الارتفاع في الإنتاج اقتصاديا على المدى الطويل وما هو إلا مرادف لزيادة الدخل القومي،ويعني ذلك أن النمو يعني بالتوسع الكمي في التطور الاقتصادي،في حين انه في مفهوم التنمية التي تعني مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تصحب عملية النمو يتم إدماج الجوانب الكمية والنوعية.

وعادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي انطلاقا من مؤشر PIB أي الناتج المحلي الإجمالي حيث يقيس النمو خلال مدة محددة.

تفسير علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي

إن التعليم يعمل على إنشاء مجموعة عوامل تسمح بعملية النمو:

- ⇦ التعليم يحسن من إنتاجية الأفراد فقد أكد "ميلر" أن الاستثمار في التعليم يميل إلى أن يكون أكثر إنتاجية من الاستثمارات البديلة في راس المال غير البشري،وذكر بان تعليم الفرد بلوغه القدرة الإنتاجية هو أول ما نستطيع أن نقوله عن إسهام التعليم في عملية النمو الاقتصادي.

- ⇦ إن النمو يعتمد على التجديد الدائم لتقنيات الإنتاج، هذه التقنيات لا يمكن تشغيلها إلا بوجود يد عاملة مؤهلة وقادرة على التكيف وبسرعة مع التطورات ويتحقق ذلك بشكل أفضل بمستويات تعليمية مرتفعة.
- ⇦ من مفاتيح التطور أيضا القدرة على انتهاز الفرص (التقنيات الجديدة والأسواق الجديدة) وهذا يفترض التحكم الفعال في تكنولوجيا المعلومات من حيث كيفية الحصول على البيانات والمعلومات وتخزينها وتصنيفها وتحليلها واسترجاعها ونشرها بسرعة فائقة،والمستوى التعليمي العالي عامل أساسي لذلك،فالتعليم يسمح بتطوير نشاطات البحث والتطوير التي هي أساس التطور التقني وبالتالي النمو.
- ⇦ يسمح التعليم بوضعية نفسية أفضل تعمل على تغيير قيم الأفراد حيث تولد الرغبة في النجاح والمنافسة والبحث والتطوير المتيحة للتطور الاقتصادي.[96]

وقد اهتمت نماذج النمو الاقتصادي في السنوات الماضية بإدخال المساهمة التي تقطع عملية تنمية الموارد البشرية ضمن مدخلات النمو،ومن أهم هذه الدراسات الحديثة لتحليل علاقة التعليم بالنمو لدينا دراسة شولتز و دينسون،فقد قام هذان الاقتصاديان بإثبات أن التعليم له مساهمة مباشرة في زيادة الدخل الوطني وذلك عن طريق رفع كفاءة وإنتاجية اليد العاملة.[97]

كذلك قام خبراء البنك الدولي عام 1980 بقياس العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والإلمام بالقراءة والكتابة ومتوسط العمر المرتقب،أو المتوقع أن يعيشه الإنسان في 83 دولة من دول العالم ال3،فوجدوا أن ال12 دولة التي حققت أعلى معدلات نمو كانت تتمتع بأعلى المعدلات في التعليم،وكذلك حقق مواطنوها أطول متوسط عمر متوقع.[98]

2.3.2/ قياس العائد الاقتصادي من التعليم

بواسطة حساب التكلفة والعائد عن طريق العينة المقطعية المستعرضة ويستخرج منها دخول الأفراد في مختلف المستويات للعمر طبقاً للمستوي التعليمي للأفراد وبذلك تحصل على مستوي دخل الفرد للمستويات التعليمية المختلفة في الأعمار المتعاقبة. وأبرزت الطريقة ما يلي :

- ✓ يرتبط دخل الفرد ارتباطاً عالياً بمستوي تعليمه فكلما زادت درجة التعليم زاد دخل الفرد.

---

[96] فاروق عبده فليه،"اقتصاديات التعليم – مبادئ راسخة واتجاهات حديثة–"،دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع،عمان،2003،ص.300.

[97] محمد يوسف حسين،"اثرالانتشارالتعليميالتنميةالاقتصادية–دراسةتحليليةفيالدولالنامية–"،الكتابالسنوي في التربية وعلم النفس،دار الفكر العربي،القاهرة،1990،ص.41.

[98] نفس المرجع سبق ذكره،ص.41.

- ✓ يزيد الدخل ويبلغ أعلى مستوي له في متوسط العمر ثم يثبت وأحياناً يتناقص حتى بلوغ سن التقاعد.
- ✓ دخول الأفراد ذوي التعليم العالي مرتفعة جداً بالنسبة لمن هم أقل تعليماً.
- ✓ يبلغ الدخل أعلى مستوي له بالنسبة لذوي التعليم العالي في سن متأخرة وأحياناً يستمر الارتفاع حتى سن التقاعد.

1.2.3.2/ مشكلات قياس عائد التعليم.

- ✓ إن استغلال رأس المال في التعليم – بناء المدارس مثلاً - لا ينتج عنه نتاج يمكن تسويقه، ويصعب حساب عائده المالي كرأس مال اجتماعي للفرد وعند مقارنته بالمشاريع الأخرى.
- ✓ الاقتصار على حالات العرض والطلب الحاضرة والماضية، والاستناد إليها لتحديد الاحتياجات المستقبلة.
- ✓ يهمل قياس الفوائد الاقتصادية غير المباشرة
- ✓ مشكلة جمع الحقائق والبيانات المطلوبة ودقتها في الدول النامية مثل (دخول الأفراد، نفقات كل مرحلة تعليمية،المصروفات المدرسية، المنح الدراسة،بيانات سوق العمل،متوسط ضريبة الدخل..).[99]

3.3.2/بعض نماذج قياس مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي:

يرى شولتز أنه يمكن قياس عائد التعليم من ناحيتين (المباشرة)، (غير المباشرة) " إقامة حديقة وسط منطقة سكنية " إذا فتحت هذه الحديقة للناس نظير أجر معين فإن دخل هذه الرسوم يمثل العائد المباشر من الناحية الاقتصادية، وهناك عائد اقتصادي غير مباشر يتمثل فيما يتاح للمنطقة من هواء وشمس ومنظر الشجر والخضر وهذه منافع اقتصادية يمكن قياسها لكن بصعوبة . وهذا هو شأن التعليم. وعلية هناك أربع طرق لقياس إسهام التربية في الاقتصاد هي :

---

[99] على عبد القادر على ،**قياس معدل العائد على التعليم**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، 2009،ص. 12.

- **حساب العائد عن تقدير الزيادة في الدخل الفردي:**

هناك رأس مال مادي، ورأس مال بشري/ لكل استثمار لرأسمال يوجد ما يسمي بالعائد يمكن قياسه/ هناك صعوبة لقياس رأس المال البشري لكن تمكن الاقتصاديون من ذلك وقسموه لعائد فردي وجماعي ، والفردي مباشر وغير مباشر.

- **العائد المباشر على الفرد** : تقوم على المقارنة بين أرباح الأفراد وبين مستواهم التعليمي وفكرة الأمر أن التعليم يرفع مستوي التأهيل عند العامل مما يستتبع زيادة إنتاجيته وهذه تؤدي بدورها إلى رفع مستواه. وأشارت دراسات إلى أن القيمة المالية التي يحصل عليها الفرد نتيجة للتربية تتجاوز في جميع الأحوال النفقات التي تنفق عليه، ودراسات شولتز، لوبل، جليك، بيكر، هوثاكر...

- **طريقة الترابط :**

وتعني أن تقيس الترابط القائم بين النشاط التعليمي وبين مستوي النشاط الاقتصادي، ومن أساليبه: المقارنة بين البلدان المختلفة في وقت ثابت، واكتشاف الترابط السابق بين نمو التربية ونمو الدخل القومي . وقد أجريت أبحاث تتعلق بالترابط بين معدلات الانتساب إلى المدرسة وبين الدخل القومي للفرد ووجودا ترابطاً إيجابياً بينهما رغم التباين القائم بين البلدان . وهناك أسلوب الترابط عبر الزمن ويعني قياس الترابط بين التربية وبين الدخل القومي داخل بلد معين عبر فترات زمنية مختلفة كدراسة شولتز والتي قاس خلالها الترابط بين التربية والدخل القومي بأمريكا خلال الفترة 1900 إلى 1956. وكذلك قياس أثر التربية في إنتاج المصانع.

- **طريقة البواقي لمعرفة إسهام التعليم في زيادة الدخل القومي العام:**

وبها يتم تقدير الزيادة الإجمالية في الإنتاج القومي لبلد من البلاد خلال حقبة من الزمن مبينة دور العوامل المحددة القابلة للقياس في تلك الزيادة منتهية إلى القول بأن ما تبقي يرجع إلى بعض العوامل غير المحددة وتجمع هذه الأبحاث على أن التعليم وتقدم المعرفة من أهم هذه العوامل غير المحددة .وأشار عدد من الباحثين إلى :

☜ نسبة الزيادة في الدخل القومي العام التي يمكن إرجاعها إلى ما أنفق من رأس المال والعمل وذلك في فترة زمنية معينة ثم اعتبار (الباقي) نتيجة للتحسينات التي طرأت على القوي العاملة من حيث الكيف بسبب التعليم.

☜ العامل المتبقي يتضمن عناصر التعليم، التدريب والتنظيم التكنولوجي..

☜ يمكن تفسير العامل المتبقي من خلال: (اقتصاديات الحجم، التحسن في نوعية الموارد الإنسانية وغير الإنسانية التي تدخل في عملية الإنتاج).[100]

- **طريقة حساب التكلفة والعائد الاقتصادي.**

يعتمد تحليل التكلفة والعائد على مقابلة تكاليف التعليم بالعائد منه على أساس القيمة الحالية لكل منها،لان الحصول على مبلغ معين في المستقبل ليس بنفس أهمية المبلغ المماثل،الذي يتوافر لدى الفرد في الفترة الحاضرة ويعود ذلك إلى ما يتوافى من مبالغ يمكن أن تستثمر بسعر فائدة معين مما يؤدي مع الزمن إلى زيادة مقدار هذا المبلغ.[101]

---

[100] محمد محروس إسماعيل، "اقتصاديات التعليم مع دراسة خاصة عن التعليم المفتوح والسياسة التعليمية الجديدة"، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 1993، ص.22.

[101] غادة عبد القادر قضي، "قياس العائد الاقتصادي من التعليم في سوريا"، جامعة القاهرة، القاهرة، 1982، ص.3.

وكخلاصة للفصل نستطيع القول بأن النمو الاقتصادي يكتسي أهمية بالغة في تحليل أوضاع الاقتصاد في أي بلد،وقد نشأت النظرية الاقتصادية عبر عدة مراحل تكمل كل منها الأخرى بدءا بالمفكرين التجاريين مرورا بالكلاسيكيين الذين أوحت أعمالهم بان النمو الاقتصادي طويل الأجل ثم تلتها أعمال هارود و دومار التي تعد أول نموذج لتفسير النمو لاقتصادي وقد ركز على الوضع المتوازن للاقتصاد،إلا أنها انتقدت بشدة من قبل سولو الذي قدم نموذج يعتبر من أهم النماذج لمل له من إسهامات كبيرة في الفكر التنموي إلى نظرية النمو الداخلي التي قدمت عدة أعمال فسرت فيها مصادر التطور التقني ولا تزال الأبحاث متواصلة لتفسير ظاهرة النمو بأكثر فعالية ،ثم العلاقة التي تربط النمو بالتعليم والتي تعتبر علاقة طردية ومترابطة إذ يكمل كل منها الأخر فوجود أنظمة تعليمية متطورة يؤدي إلى زيادة الابتكار والإبداع والاكتشاف ما يعمل على تحسين الإنتاج وزيادة الإنتاجية اقل التكاليف وبالتالي زيادة تحقيق ناتج داخلي اكبر ومنه زيادة المداخيل وبالتالي زيادة معدلات النمو ثم نعود إلى رفع نسب الإنفاق على التعليم.

الفصل الثالث

أثر جودة التعليم العالي على

النمو الاقتصادي في الجزائر

الفصل الثالث

أثر جودة التعليم العالي على النمو الاقتصادي في الجزائر

تسعى الجزائر منذ الاستقلال جاهدة في إصلاح مجمل هياكلها بما فيها قطاع التعليم هذا الأخير الذي يشغل اهتمام الدولة منذ الاستقلال ونجد أنها أحرزت تقدما ملحوظا خاصة في مجال التعليم العالي،حيث أولت له الاهتمام الكبير ويتضح ذلك جليا من خلال ما تلبيه من احتياجات تخص القطاع بتسخير كافة الوسائل وانتهاج أسلوب التخطيط لتجسيد استراتيجياتها التنموية وتبني إصلاحات من شانها أعادة النظر في منظومتها التعليمية وذلك للاستجابة لمتطلبات العلمية والتقنية لوظائف العمل وإعداد إطارات تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والسير نحو التحول والتأقلم مع متطلبات العصر.

ومع ما تحققه الجامعة الجزائرية اتجاه الإصلاحات غير أنها تحاول دائما تحسين نوعية وجودة مخرجاتها التعليمية عن طريق جملة من المجهودات وهذا بسبب تيقن المجتمع بالدور الفعال الذي يلعبه التعليم العالي في النمو الاقتصادي في الجزائر،ومن هذا المنطلق حاولنا تخصيص هذا الفصل للتعليم العالي في الجزائر والأوضاع التي آل إليها فقمنا بتسليط الضوء على مسار التعليم العالي وواقعه في الجزائر وفعاليته ومردوده الاقتصادي والذي يبين مدى جودته لان هذه الأخيرة تعمل على زيادة فعالية المجهودات التي يقدمها قطاع التعليم العالي ثم تقييم الوضع الذي تتموضع فيه الجامعة الجزائرية وآفاقها المستقبلية.

1.3-مسار التعليم العالي في الجزائر

يعتبر التعليم العالي آخر مراحل التعليم وأهمها وأكثرها تعقدا وتشعبا لما له من دور فعال سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية،وتسعى كل دول العالم جاهدة في تطويره وتحسين نوعية مخرجاته من اجل ضمان نموها وازدهارها في المستقبل،والجزائر إحدى هذه الدول،فما واقع التعليم العالي فيها؟

1.1.3-أهم مراحل تطور التعليم العالي بالجزائر

مر التعليم العالي في الجزائر بعدة مراحل جعلت منه محطة تجارب استجاب فيها للمتغيرات الاقتصادية وعايشها تعود أسسها إلى عهد الاستعمار وبدأت تتدرج حتى يومنا،حيث نميز محطتين أساسيتين أما الأولى

فهي الوضع قبل الاستقلال والثانية بعد الاستقلال أو ما يسمى بمرحلة الإصلاحات والإنجازات وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المحور.

1.1.1.3- التعليم العالي في فترة الاستعمار الفرنسي:

يقول "Lerie Staures" إن كل شيء عبارة عن تاريخ حتى ما حدث البارحة و الدقيقة الماضية عبارة عن تاريخ،و بمأن التاريخ هو ظل الإنسانية يمس الأحوال العامة،الفيزيولوجية،الاقتصادية،الفنية،القانونية والسياسية بغية الاحتفاظ بها وفي موضوعنا هذا لا نستطيع الاستغناء عن التاريخ الذي يحدثنا عن الجامعة الجزائرية[102].

تعتبر الجامعة الجزائرية من أقدم الجامعات في الوطن العربي،إذ يعود تأسيس أول جامعة في الجزائر أي حقبة الاستعمار وذلك سنة 1877 من طرف المستعمر الفرنسي لتصبح بذلك نسخة طبق الأصل للجامعة الفرنسية،[103]وقد بدأت في العمل سنة 1909 بإمضاء من رئيس الحكومة " Gérard jonnart" آنذاك،وقد ضمت 4 كليات تمثلت في كل من كلية الآداب والعلوم الإنسانية،الحقوق والعلوم الاقتصادية،العلوم الفيزيائية وكلية الطب و الصيدلة [104]،وقد أنشئت هذه الأخيرة خدمة للمستوطنين الفرنسيين،وهذا ما أكدته الإحصائيات التي أجريت بان قطاع التعليم لم يكن يضم أكثر من 10% من الجزائريين أما التعليم العالي فلم يستفد منه إلا نحو 300 طالب،وقد انتهجت فرنسا في البداية إستراتيجية تكوين نخبة مزيفة من المثقفين الجزائريين مقطوعة الصلة عن الجماهير الشعبية من اجل الاستعانة بهم في تجسيد سياستها الاستعمارية، [105]إلا أن هذه السياسة لم تكن ناجعة بالقدر الذي كان يتصوره،حيث أصبح الأفراد المتعلمين سواء نالوا تعليما جامعيا أو غيره يمثلون الخطر الأكبر على تواجدهم بالجزائر. [106] هذه نظرة عامة ومقتضبة عن صورة التعليم العالي في الجزائر حتى قيام الثورة التحريرية ضد الاستعمار سنة 1954 والتي دفع بأغلبية الطلبة في 1956/05/19 إلى مقاطعة مقاعد الدراسة لتلبية واجبهم الوطني ويعلنوا اضرباهم عن التعليم حتى تتحرر الجزائر ،وبعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها أما اكبر تحدي يهدد مستقبلها ألا وهو الأمية،الفقر والتخلف الاقتصادي والاجتماعي.

---

[102] **Les amie de l'association de l'université** ; université d'Alger 1945 ; j1959

[103]لحسن بوعبد الله ومحمد مقداد،"تقويم العملية التكوينية –دراسة ميدانية لجامعات الشرق الجزائر– "،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1998،ص.02.

[104] تركي رابح،"أصول التربية والتعليم"،ديوان المطبوعات الجامعية، ط2،الجزائر،1990،ص.146.

[105] رفيق زروالة،مرجع سبق ذكره،ص.190.

[106] تركي رابح،"ابن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر"،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981،ص.134.

2.1.1.3- التعليم العالي بعد الاستقلال:

بعد الاستقلال مرت الجامعة الجزائرية بعدة أطوار مهمة ،تأثرت من قريب ومن بعيد بالتركيبة النظامية والقانونية والإيديولوجية للنظام الذي حكم الجزائر خلال العقود الثلاثة الماضية وتتمثل هذه الأطوار في:

المرحلة الأولى 1962 – 1969

لم ترث الجزائر عن فرنسا إلا جامعة واحدة فقط وقد كانت فرنسية محضة،وبعدها تم إنشاء جامعة وهران سنة 1966،وجامعة قسنطينة سنة 1967،ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا في العاصمة وجامعة العلوم والتكنولوجيا في وهران وجامعة العلوم والتكنولوجيا في عنابه [107]،أما النظام البيداغوجي الذي تم إتباعه فكان عبارة عن ارث فرنسي،إذ كانت الجامعة مقسمة إلى كليات تمثلت في (كلية الآداب والعلوم الإنسانية،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،كلية الطب وكلية العلوم الدقيقة) حيث كانت هذه الأخيرة -الكليات- مقسمة إلى عدد من الدوائر والتي تهتم بتدريس تخصصات مختلفة،كما كانت هذه المرحلة تهدف إلى توسيع التعليم العالي إلى جانب التعريب والجز أرة.أما بالنسبة لمراحل الدراسة فهي الأخرى ظلت تسير على نهج النظام الاستعماري وكانت كما يلي:[108]

- مرحلة الليسانس:03 سنوات.
- شهادة الدراسات المعمقة:سنة واحدة.
- شهادة الدكتوراه درجة ثالثة على الأقل سنتين.
- شهادة دكتوراه دولة وقد تصل مدة تحضيرها إلى 5 سنوات.

المرحلة الثانية 1970 –1990

تمثل هذه المرحلة ميلاد الجامعة الجزائرية والتي تزامنت مع تنفيذ المخطط الرباعي الأول والثاني (1970 – 1973)،(1974 – 1977) ،إذ أن أهم إصلاح شهدته المؤسسة الجامعية في عشرية السبعينات التعليم العالي والبحث العلمي،كما تم إنشاء أول وزارة متخصصة في التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970،[109]كما جاء الإصلاح الجامعي سنة 1971 لمراجعة وإعادة الحسابات فيما يخص نظام التكوين في ضوء الحقائق والواقع المعاش،وقد تمحورت الأهداف الرئيسية للإصلاحات كما يلي:

---

[107] تركي رابح، "أصول التربية والتعليم"،مرجع سبق ذكره،ص.150.

[108] بوفلجة غياث،"التربية والتكوين في الجزائر"،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1992،ص.62-63.

[109] بوفلجة غياث،نفس المرجع سبق ذكره،ص.63.

- ✓ تكوين إطارات قادرة على الاستجابة لمتطلبات التنمية في الجزائر.
- ✓ تبني سياسة تعدد الاختصاصات لتلبية متطلبات جميع القطاعات.
- ✓ تكوين اكبر عدد من الإطارات بأقل التكاليف الممكنة لتحقيق اكبر قدر ممكن من المردودية.

ونتيجة لهذا الإصلاح شهدت الجامعة الجزائرية ظهور تخصصات عدة،سواء في العلوم الإنسانية والاجتماعية،أو في العلوم التكنولوجية،لتشمل المشاكل المختلفة الناجمة عن حركة التنمية التي عايشتها الجزائر في السبعينات،[110]كما شهدت العلاقة بين الجامعة والمحيط المهني والاجتماعي تطورا ملموسا،وقد تطورت روابط التعاون ويظهر ذلك جليا من خلال قيام الجامعة بتزويد المجتمع بالإطارات الجامعية، [111]أما بالنسبة لمراحل الدراسة الجامعية فتم تعديلها لصبح كما يلي:

- مرحلة الليسانس:04 سنوات.
- مرحلة الماجستير:سنتين.
- مرحلة الدكتوراه فتدوم 05 سنوات.

ثم تلت عشرية الثمانينات التي عرفت فيها الجامعة ما يسمى بمرحلة الخريطة التنظيمية،والتي ظهرت سنة 1983،واتضحت معالمها سنة 1984[112]،وتهدف الخريطة إلى:

- ✓ تخطيط التعليم الجامعي إلى أفاق سنة 2000 معتمدة في تخطيطها على احتياجات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة.
- ✓ تحديد احتياجات سوق العمل من اجل السعي وراء تحقيقها.
- ✓ تحقيق التوازن من حيث توجيه الطلبة إلى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل.
- ✓ تحويل المراكز الجامعية إلى معاهد وطنية،والحفاظ على 7 جامعات كبرى فقط.
- ✓ تطوير نظام الخدمات الجامعية.

كما تميزت هذه المرحلة بالحديث على استقلالية الجامعة،وهذا ما أثار القضية التي طرحت سنة 1989،والذي تم العمل به ابتدءا من جانفي 1990،حيث جاءت في شكل مشروع (يضم 25 صفحة)تمحورت بنوده حول

---

[110] Mahfoud bennoune ;**"éducation culture et développement en Algérie marinier ENAG"** ;algerio ;2000 ;p.365-366.

[111] لحسن بوعبد الله ومحمد مقداد،مرجع سبق ذكره،ص.03.

[112] بوفلجة غياث،مرجع سبق ذكره،ص.64-65.

استقلالية المؤسسات والهيئات الجامعية من الناحية الإدارية المالية،البيداغوجية والبحثية.كما شهدت العلاقة بين الجامعة والمجتمع في هذه الفترة نوع من الفتور،فالجامعة استمرت في القيام بدورها المتمثل في ضخ الإطارات الجامعية،لكن القطاع الإنتاجي لم يتمكن من إدماج هذه المخرجات وتوظيفها.[113]

المرحلة الثالثة 1991 – 2000

أما حقبة التسعينات فتميزت بمرحلة إصلاح المنظومة الجامعية سواء من ناحية الهياكل،الوسائل،المناهج،الطرائق أو من ناحية المناهج والأهداف التي تضمن تكوين كفاءات قادرة على التكيف و الأوضاع المتجددة،وتقررت مهام الجامع آنذاك كما يلي:

- تطابق التكوين والتشغيل.
- إنتاج القيم الثقافية التي تغذي الهوية الشخصية.
- إنتاج معايير علمية قادرة على وضع مشروع مجتمعي.

كما شهدت الجامعة عملا واسعا لإعداد الأساتذة الجامعيين إعدادا بيداغوجيا متمثلا في الملتقيات والورشات التدريبية التي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي داخل الوطن وخارجه.كما عرفت هذه المرحلة محاولة جديدة لبناء علاقة وطيدة بين الجامعة والمحيط المهني والاجتماعي. [114]أما فيما يخص التشييدات فقد شهدت إنشاء جامعة العلوم الإسلامية بقسنطينة إلى جانب إنشاء كل من جامعة بجاية،بومرداس،بسكرة ومستغانم.

المرحلة الرابعة 2001 – 2013

عرفت هذه الفترة نوعا من الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية،حيث شرعت الدولة في وضع مخططات تنموية خماسية(1998 – 2002)و(2006 – 2013) وتهدف هذه الأخيرة إلى تصحيح الأخطاء الموجودة في القطاع والحد من المشاكل المتتالية،وهذا بإيجاد السبل المثلى للارتقاء بالجامعة وإعطائها مكانة دولية مرموقة من خلال التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية وتبني برامج جديدة لمسايرة التطورات العلمية المعاصرة،كما كان واضحا خلال هذه الفترة السعي إلى توثيق العلاقة بين العالم الأكاديمي للجامعات ومؤسسات البحث والعالم الاقتصادي والصناعي على وجه الخصوص،حيث تميز بإصدار قانون 99-05 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي والبحث العلمي الذي يهدف إلى:[115]

---

[113] لحسن بوعبد الله ومحمد مقداد،مرجع سبق ذكره،ص.09.

[114] لحسن بوعبد الله ومحمد مقداد،نفس المرجع سبق ذكره،ص.04.

[115] عمر الصخري،"التعليم العالي البحث العلمي في الجزائر ما بين 1962 – 2002،"وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،ص.15-16.

- ✓ جعل الجامعة المؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني لتجنب التصلب الناجم عن اعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري كما أفاد هذا القانون إحياء نظام الكليات من جديد وتجديد النظام البيداغوجي للتعليم العالي تحقيقا لمبدأ المرونة حتى تتمكن الجامعة من الاندماج مع المحيط الخارجي.
- ✓ رفع نوعية التعليم والتكوين عن طريق تعزيز البحث العلمي والتكنولوجي في مختلف التخصصات.
- ✓ توفير وسائل الاتصال ومد شبكة الانترنت بغية رفع المستوى الثقافي والعلمي والمهني للطلبة والأساتذة.
- ✓ تكريس الاستقلالية المالية وفرض المراقبة البعدية لمؤسسات التعليم العالي حول الانجازات التي توصلت إليها وجدوى المبالغ المنفقة على مشاريع البحث العلمي.

وقد قامت الدولة برفع حصة ميزانية البحث العلمي من 0.75% من PIB سنة 1999 إلى 1% سنة 2002، حسب ما كان مقررا في القانون التوجيهي،وفي إطار العولمة ووعيا منها بالمهام المنوطة بالجامعة على المستوى الداخلي من اجل ضمان التطور والتحكم في العلم والمعرفة وعلى المستوى الخارجي ضمان تواجدها واستمرار تطورها وكذا تطوير التبادلات الثقافية والحركية البشرية على جميع المستويات انخرطت الجزائر منذ سبتمبر 2004 في السياق العالمي الخاص بإصلاح أنظمة التعليم العالي،[116] وقد تمت برمجة إستراتيجية لتطوير القطاع ما بين 2004 و2013 بعد ما تمت المصادقة عليها من طرف مجلس الوزراء المنعقد في 2002/04/20 إذ تم وضع هيكلة جديدة للتعليم تكون مصحوبة بتحسين وتعديل مختلف البرامج البيداغوجية وتنظيم جديد لتسيير المنظومة التعليمية،ولأجل ذلك تم اعتماد إستراتيجية جديدة تتمثل في نظام يعتمد 3 مراحل(ليسانس،ماستر،دكتوراه) يهدف إلى إنشاء تعليم عالي تساهميا في خطواته تطوريا في تنفيذه يعطي للجامعة حرية أكثر في تحديد مجالات التكوين والشهادات المرفقة،كما أن صياغة البرامج التكوينية والحجم الساعي يعتبر من صلاحيات المؤسسة الجامعية،ليصبح بذلك للوزارة دور التقييم والمتابعة بواسطة لجان جهوية أو وطنية تضمن تجانس وتحسين عروض التكوين المقدمة من اجل الاستجابة للتطورات العالمية وتطوير ميكانيزمات التكوين الفردي بغية الاستمرار في تطوير التعليم العالي والرفع من جودته.[117]

2.1.3- أهم الإصلاحات المعاصرة التي تبناها القطاع

نجد في العشريتي الماضية أنه تم اعتماد استراتيجيات وإصلاحات معاصرة جعلت منها الجزائر صرح للوصول إلى تحقيق آمالها فيما يخص قطاع التعليم العالي وتمثلت في كل من نظام LMD ونظام تطبيق مبادئ الجودة.

---

[116] عبد الكريم حرز الله وبداري كمال،"نظام ل م د"،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،الجزائر،2008،ص.54-55.

[117] عبد الكريم حرز الله وبداري كمال،نفس المرجع سبق ذكره،ص.85-90.

1.2.1.3- نظام LMD

يعرف النظام الجامعي عدة اختلالات بالرغم مما قامت به من إصلاحات وهذا ما دفع السلطات الجزائرية لتصحيحها عبر إصلاح شامل وعميق على مستوى التسيير والأداء ومخرجات الجامعة الجزائرية،حيث انطلق القطاع في إصلاح التعليم الذي من شانه أن يجعل الجامعة تلعب دورا مركزيا يتمثل في تطلع المواطنين لاسيما فئة الشباب ،نحو بناء مشروع مستقبلي بالاستفادة من تكوين عالي نوعي يمدهم بمؤهلات ضرورية لاندماج امثل في سوق العمل من جهة،وتلبية متطلبات القطاع الاجتماعي الاقتصادي الذي يطمح إلى التنافسية والنجاعة وهذا بإمداده بموارد بشرية نوعية قادرة على التجديد والابتكار،مع التكفل بجانب هام في مسعى ازدهار البحث العلمي والتنمية.هذه الدوافع أدت إلى تبني المنظومة العالمية للتعليم العالي ليسانس،ماستر،دكتوراه.وسنفصل فيه كما يلي:[118]

على مستوى التعليم،يتميز نظام ل.م.د بما يلي:

- هيكلة جديدة للتعليم.
- أعادة تنظيم التعليم.
- تقييم وتأهيل عروض التكوين.
- مضامين مجددة للبرامج البيداغوجية.

1.1.2.1.3-مهمة الإصلاح

إن مهمة هذا الإصلاح زيادة على إثبات الطابع العمومي للتعليم العالي تكمن في:

- ضمان تكوين نوعي يأخذ بعين الاعتبار التكفل بتلبية الطلب الاجتماعي الشرعي في مجال الالتحاق بالتعليم العالي.
- تقوية المهمة الثقافية بترقية القيم العاملة التي يعبر عنها الفكر الجامعي خاصة تلك المتعلقة بالتسامح والاحترام.
- التمكن من التفتح أكثر على التطور العالمي وعلى الخصوص في مجال العلوم والتكنولوجيا.
- تشجيع التعاون الدولي.
- خلق الشروط الملائمة للتوظيف والاحتفاظ بالكفاءات الواعدة والأساتذة الباحثين بجامعاتنا.

---

[118] www.mesrs.dz (08/11/2007-22/04/2008- 05/06/2008-23/09/2008).

2.1.2.1.3- غايات الإصلاح

- ✓ تقديم تكوين نوعي لضمان إدماج مهني أحسن.
- ✓ التكوين للجميع وعلى مدى الحياة.
- ✓ استقلالية المؤسسات الجامعية.
- ✓ انفتاح الجامعة على العالم.

3.1.2.1.3- هيكلة نظام ل .م .د الجديدة للتعليم

إن هيكلة نظام ل م د للتعليم،هي بسيطة تتيح قراءة أفضل للشهادات في سوق العمل وتتمحور في 3 أطوار للتكوين:

- طور أول يتوج بشهادة ليسانس،وتنظم هذه المرحلة التكوينية في طورين،وتشمل تكوينا قاعديا أوليا متعدد التخصصات،مدته من سداسي واحد إلى أربع سداسيات،تخصص لحصول على المبادئ الأولية،وكذا معرفة مبادئ منهجية الجامعة واكتشافها.ويتبع هذا الطور بتكوين متخصص من فرعين:
  - ⇦ فرع أكاديمي يتوج بشهادة الليسانس تسمح لصاحبها بمواصلة دراسات جامعية عليا.
  - ⇦ فرع مهني:يتوج بشهادة تسمح لصاحبها بالاندماج المباشر في عالم الشغل، وتحدد برامجها بالتشاور مع قطاع العمل.
- طور ثاني يتوج بشهادة الماستر،تدوم سنتين ويسمح فيها لكل طالب حاصل على شهادة الليسانس أكاديمية والذي تتوفر فيه شروط الالتحاق،ويحضر هذا التكوين إلى اختصاصين مختلفين:
  - ⇦ تخصص مهني:يمتاز بالحصول على تدريب أوسع في مجال ما يؤهله صاحبه إلى مستويات اعلي من الأداء والتنافسية،ويبقى توجيه هذا المسار دائما مهنيا(ماستر مهني).
  - ⇦ تخصص في البحث:يمتاز بتحضير المعني للبحث العلمي،ويؤهله للبحث في القطاع الجامعي او الاقتصادي (ماستر بحث).
- ⇦ طور ثالث يتوج بشهادة الدكتوراه،تبلغ مدة التكوين في الدكتوراه 6 سداسيات على الاقل،وامام التطور المعتبر للمعلومات والتخصصات والطابع التطبيقي للبحث على التكوين في الدكتوراه يتضمن على التوالي تعميق المعارف في الاختصاص والتكوين بالبحث من اجل البحث.

4.1.2.1.3- إعادة تنظيم التعليم في ظل نظام ل م د

ينظم التعليم العالي في سداسيات ،يتضمن وحدات تعليمية . و تجمع التكوينات في ميادين تكوين، إن ميدان التكوين هو بناء متجانس يغطي عدة تخصصات تقدم التكوينات في شكل عروض تكوين ، تتفرع إلى : ميدان،فرع،تخصص ولا يقاس التعليم و التكوين المحصلين بسنوات الدراسة وإنما بأرصدة إذ:

- ⇦ يجب اكتساب 180 رصيدا للحصول على الليسانس.
- ⇦ يجب اكتساب 160 رصيدا للحصول على الماستر.

إن الأرصدة هي وحدة حساب تسمح بقياس عمل الطالب خلال السداسي(دروس، أعمال موجهة، أعمال تطبيقية، تربص، بحث، عمل شخصي...) و الأرصدة قابلة للاكتساب و التحويل من مسار لأخر.

2.2.1.3-نظام تطبيق مبادئ الجودة

أدركت السلطات الجزائرية ضرورة وحتمية تطبيق نظام ضمان الجودة في التعليم العالي بنوع من التأخر . تجسدت الإرادة السياسية في القيام بإصلاح يهدف إلى ترقية التعليم العالي نحو مستويات أفضل، في سنة 2008من خلال صدور القانون التوجيهي للتعليم العالي [119]، والذي وإن لم يتطرق بصفة مباشرة وتفصيلية لتطبيق نظام الجودة في التعليم العالي إلا أنه كرس لأول مرة إمكانية فتح مؤسسات خاصة للتعليم العالي وضرورة مراقبتها وتقييمها بإنشاء ما يسمى بالمجلس الوطني للتقييم(CNE). وفي جوان 2008 قامت وزارة التعليم العالي بتنظيم مؤتمر دولي حول ضمان الجودة [120]،والذي كان بمثابة انطلاق دراسة إمكانية تطبيق ضمان الجودة في المؤسسات الجامعية الجزائرية .فانبثقت (خلية) فرقة عمل كلفت من طرف الوزارة بالتفكير في المشروع مدعمة في البداية ببعض الخبراء الدوليين،وفي 2010/05/31[121] تم ترسيم عمل الفرقة بإنشاء اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي (CIAQES)[122] ، والتي تباشر عملها وفق ما اسند والبحث العلمي لها من مهام:

---

[119] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،القانون 06-08 المؤرخ في2008/02/23،العدد رقم 10،الصادر في 2008/02/27،ص. 42.

[120] الملتقى الدولي لضمان الجودة في التعليم العالي، الواقع والمتطلبات، الجزائر، 2008/06/01.

[121] انشئت اللجنة بقرار وزاري رقم 167 بتاريخ31 /2010/05.

[122] Commission Nationale pour l'Implémentation de l'Assurance Qualité dans l'Enseignement Supérieur et la recherche scientifique.

- ⇦ إعداد منظومة وطنية للمعايير والمؤشرات (référentiel) لضمان الجودة مع الأخذ في الاعتبار المعايير الدولية.
- ⇦ تحديد معايير اختيار مؤسسات التعليم العالي النموذجية و معايير اختيار المسئولين عن ضمان الجودة في المؤسسات الجامعية.
- ⇦ إعداد برنامج إعلامي موجه للمؤسسات الجامعية وبرنامج تدريبي للمسئولين عن ضمان الجودة في كل مؤسسة.
- ⇦ تحديد برنامج تطبيق ضمان الجودة في المؤسسات المختارة والسهر على متابعة تنفيذه.

لابد من الإشارة أنه تمّ تشكيل لجنة باشرت بعض المهام ويمكن سرد ما تحقق إلى حد الساعة كما يلي:

1.2.2.1.3- الخيارات الأساسية

هو مجال السياسة المتبعة لضمان الجودة،تم تبني ضمان الجودة الداخلي كخيار استراتيجي على حساب الخارجي والذي تم تأجيل تطبيقه إلى وقت لاحق تماشياً مع بروز مؤسسات متنوعة الطبيعة والشكل القانوني . وقع الاختيار على التقييم الداخلي أو بالأحرى التقييم الذاتي (Autoévaluation) كمرحلة أولى تناسبًا مع مبدأ التطوير المستمر لجودة التعليم حيث يتعين على المؤسسات وضع أهداف لتحسين الجودة ثم متابعة مدى تحقيقها لها، على أن يتم الانتقال إلى ضمان الجودة الخارجي من خلال تكوين وكالة وطنية تابعة لوزارة التعليم العالي للقيام بعملية التقييم الخارجي.

2.2.2.1.3- تكوين المسئولين وخبراء التقييم

بعد استكمال تكوين أعضاء اللجنة الوطنية من خلال برنامج تكويني على يد خبراء دوليين، والذي توّج بزيارات ميدانية لبعض المؤسسات الأوروبية سوف يتم الشروع عن قريب في تدريب المسئولين الذين تم تعيينهم على مستوى كل المؤسسات الجامعية ضمن برنامج تكويني على مستوى الندوات الجهوية الثلاثة.

3.2.2.1.3-إعداد نظام المعايير

تعمل اللجنة حاليًا على إعداد نظام للمعايير يكون له بعد وطني. وبالرجوع للأنظمة والمعايير فإن إمكانية تبني أحد أنظمة الوكالات الدولية متاحة، لكن يجبذ إعداد نظام يأخذ في الاعتبار الخصوصيات السائدة في منظومة التعليم العالي الوطنية.ولاتزال الأبحاث متواصلة حولها.

3.1.3-أهم مكتسبات الإصلاحات

لقد تم من خلال هذه الإصلاحات رفع التحديات الأربعة التالية:

- **ديمقراطية التعليم العالي** استطاعت الجامعة خلال السنوات الست التي عقبت إصلاح سنة 1971، مضاعفة عدد طلابها، فبعد أن كان هذا العدد في مستهل السنة الدراسية 72/71 (36005 طالب)أصبح في سنة 78/77 (36915 طالب) أي أن مابين **%** 08 إلى **%** 32 من خرجي البكالوريا يسجلون فعلا في معاهد التعليم العالي. و قد تعزز هذا النمط من الديمقراطية بتطبيق اللامركزية و انتشار عدد من مؤسسات التعليم العالي داخل الوطن فبالإضافة إلى الجامعات الثلاثة :في العاصمة، وهران و قسنطينة، أنشئ عدد من المراكز في عنابة،تلمسان،مستغانم،تيزي وزو،باتنة وسطيف و حسب ما ينص عليه الميثاق الوطني، فإن الجزائر ينبغي أن تحقق مشروع جامعة أو معهد جامعي في كل منطقة.
- **جزأرة الهياكل و المناهج والإطارات** يعتبر الإصلاح خطوة حاسمة لوضع المؤسسة الجامعية في مسارها الطبيعي و هو خدمة التنمية الوطنية و التكيف مع متطلبات التغير السريع الذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال فقد كان الإصلاح ضرورة ملحة لإخراج الجامعة من غربتها و عزلتها و تجديد هياكلها التي صممها الاستعمار منذ حوالي خمسين عاما لتلبي أغراضه و تخدم مصالح قلة من المستوطنين فيما كان يسمى ب "ممتلكات ما وراء البحر "و تمثلت الهيكلة الجديدة في إلغاء نظام الشهادات و السنة التحضيرية و توزيع الاختصاصات على فروع تجمعها أقسام و تأسيس معاهد من مجموع تلك الأقسام التي كانت تضمها في السابق كليات و العمل على تحقيق نوع من التكامل و التعاون العلمي و الإداري بين مختلف المعاهد. أما بالنسبة للمناهج فقد أحدث الإصلاح انقلابا في الطرق التقليدية الموروثة و عرضها بأساليب تربوية جديدة والمراقبة المستمرة للمعارف و تدعيم حصص الأعمال التطبيقية و الموجهة داخل كل وحدة و التخلي عن الأسلوب التلقيني و الإلقائي و اعتبار الوحدة الدراسية مجموعة متناسقة من المعارف و المهارات و بالنسبة للتأطير فإن جزارة الإدارة و مراكز الإشراف ابتداء من الجامعة و مراكز البحث حتى الوزارة قد تحققت بسرعة و قضت على الوصاية المباشرة التي كان يمارسها الأجانب على تعليمنا العالي و أنشطة البحث المختلفة، إلا أن هذه العملية لم تستكمل في عدد من المعاهد و الاختصاصات بجزارة هيئة التدريس فقد تطلب الإصلاح الاستعانة بالخبرات الأجنبية بأعداد كبيرة جدا،خاصة من الدول العربية.

التعريب إن الجامعة التي كانت تقتصر قبل الإصلاح على استخدام لغة واحدة و هي الفرنسية في جميع الاختصاصات باستثناء الآداب العربية و بعض الاختصاصات في العلوم الاجتماعية، قد شهدت بعد الإصلاح تحولا كبيرا في الاتجاه نحو التعريب و تمثل ذلك في الاجرائين التاليين:

- ✓ تدريس العربية كلغة في الاختصاصات التي تدرس باللغة الفرنسية.
- ✓ إنشاء فروع تستعمل العربية في التدريس.

لقد حدد الهدف من تعليم اللغة الوطنية لمن يتلقون تعليمهم أساسا بلغة أجنبية في اتجاهين:

- ✓ إدماج هؤلاء الطلاب في السياق العام لعملية التعريب.
- ✓ تمكينهم من استخدام اللغة الوطنية بعد التخرج كأداة للعمل و خاصة بعد إتقان المصطلح الفني المرتبط بالمهنة.

مردود التعليم العالي و تدعيم التعليم العلمي و التقني تخريج أكبر عدد ممكن من الإطارات الكفأة في أقصر مدة ممكنة بواسطة عدد من الإجراءات التنظيمية و البيداغوجية التي تؤدي إلى الحد من الإخفاق و التسرب والعمل على تدعيم و توسيع التعليم العلمي و التقني، و قد تنبهت الوزارة المعنية إلى هذه الوضعية، فأشارت إلى الخطورة التي يشكلها الاختلال في التوازن بين الاختصاصات و عدم تطابقها مع حاجات البلاد الراهنة والمستقبلية و انعدام التوجيه و الاعتماد على الإجراءات الإدارية لمواجهة المشاكل بعد أن تستفحل و عدم الإسراع بوضع نظام للتوجيه على مستوى الوزارة و مؤسساتها التعليمية.

البحث العلمي لا يستوفي هذا الإصلاح أبعاده إذا لم يفحص التعليم العالي في ميدان البحث العلمي، لأن المقياس الحقيقي لإنتاجية الجامعة هو ما يدور فيها من نشاط علمي في مجالات البحث الأساسي و التطبيقي للمساهمة في حل المشاكل المطروحة على البلاد، أو للعمل على تفاديها، فبهذه الطريقة تستطيع الجامعة أن تفرض وجودها على المستوى العالمي و تبرهن على فعاليتها في المعركة التي تخوضها بلادنا ضد التخلف[123].

2.3/تحليل المؤشرات الكمية لتطور التعليم العالي

من خلال دراستنا لمسار تطور التعليم العالي اتضح لنا أن الدولة الجزائرية تمكنت من قطع شوط كبير في ضخ عدد لا يستهان به من الإطارات والباحثين على المستوى الإقليمي والدولي إلا أنها ظلت دائما تسعى إلى الأفضل بتحسين نوعية مخرجات الجامعية والرفع من مستوى الطالب الجامعي وتبني السياسات والإصلاحات

---

[123] محمد العربي ولد خليفة،المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1989،ص.213-225.

التي اشرنا إليها في المحور السابق ويبحث هذا المحور في المؤشرات الكمية المتعلقة بتطور الجامعة الجزائرية سواء من ناحية الميزانية المخصصة للقطاع سنويا،أو من ناحية أعداد الطلبة المسجلين والمتخرجين وأعضاء الهيئة التدريسية.

1.2.3-تطور ميزانية التعليم العالي:

يعتبر التعليم العالي في الجزائر مشروعا حكوميا محضا تموله بشكل أساسي الموارد الحكومي،وقد شهد الجزء المخصص من ميزانية الدولة لهذا القطاع ارتفاعا كبيرا خلال العقود الماضية،حيث عرفت ميزانية القطاع زيادة مطلقة من سنة لأخرى وهذا لمواكبة سياسة الاستيعاب ومتطلباته،ويبين الجدول التالي تطور ميزانية التسيير المخصصة لهذا القطاع خلال السنوات من 1970إلى 2015.

الجدول رقم 03-01:حصص الإنفاق على قطاع التعليم العالي من ميزانية تسيير الدولة

الوحدة :ألف دينار

السنوات	ميزانية تسيير الدولة	الاعتماد المخصص للقطاع	نسبة ميزانية القطاع إلى ميزانية الدولة.
1971	4.253.300	119.606	%2,81
1975	13.168.776	417.500	%3,17
1980	27.775.837	1.493.000	%5,38
1985	64.186.370	2.764.372	%4.31
1990	84.000.000	5.075.000	%6,04
1995	437.975.979	16.877.192	%3,85
2000	965.328.164	38.580.667	%4
2005	1.200.000.000	78.381.380	6.53%
2010	2.837.999.823	173.483.802	%6.11
2015	4.972.278.499	300.333.642	%6,04

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجرائد الرسمية المتضمنة المصادقة على قانون المالية للسنوات من 1971 إلى 2015.

المنحنى البياني رقم 03-01 : نسب الإنفاق على قطاع التعليم العالي بالجزائر

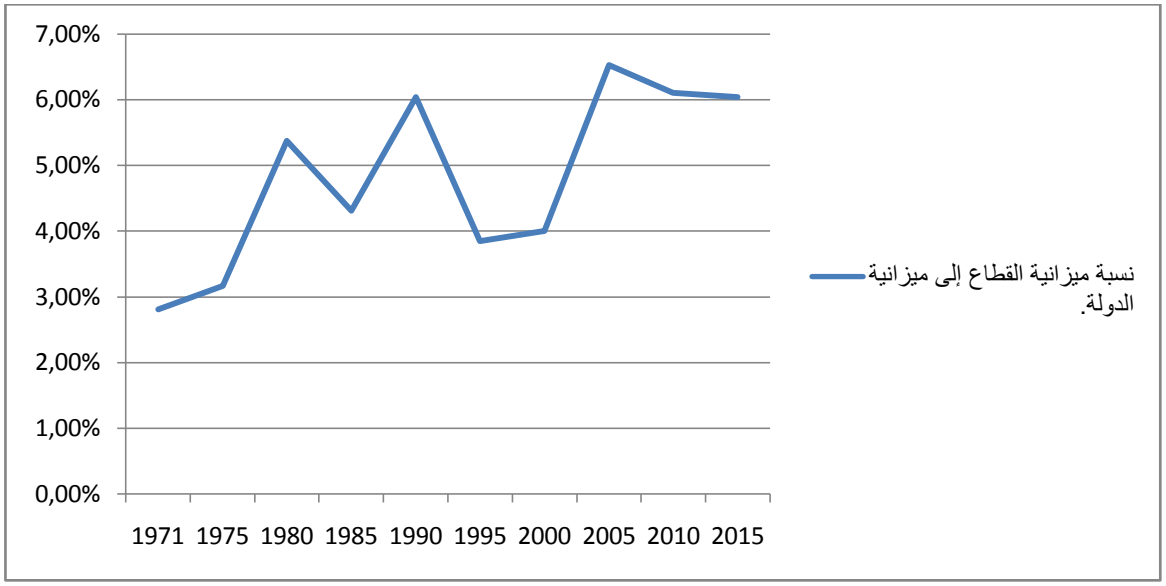

إن مقارنة ميزانية تسيير التعليم العالي مع ميزانية التسيير العامة للدولة الواردة في الجدول أعلاه تمدنا بمؤشرات كبيرة في استخلاص صورة واضحة للجهد الذي تبذله الجزائر من اجل ترقية قطاع التعليم العالي،إذ نلاحظ أنها تخصص مبالغ كبيرة لتجسيد مخططاتها التنموية والدفع به قدما،ولكن تجدر بنا الإشارة إلى أن نسب ميزانية القطاع لم تكن ثابتة بل هي متذبذبة ففي سنة 1971 تزامن مع المخطط الرباعي الأول،حيث خصص للقطاع ما نسبته 2,3% من ميزانية التسيير للدولة،ثم ارتفعت لتسجل ما نسبته 3,9% في المخطط الرباعي الثاني،وقد استمرت الدولة في ضخ كميات كبيرة ومتزايدة إذ نلاحظ انه سنة 1980 بلغت نسبة الضخ 5,4%،إلا أن هذه النسبة انخفضت خلال الخمس سنوات التي تلت هذه الفترة لتبلغ ما نسبته 4,3% ،ولكن هذا الانخفاض عاد للتزايد مع بداية التسعينات ليبلغ ما نسبته 6% ،وعلى الرغم من الجهود المبذولة إلا أن الوضع السياسي والأمني الذي عايشته الجزائر في تلك الفترة اثر سلبا على الاهتمام بالتعليم العالي،حيث خصصت كل اهتماماتها بالأوضاع الأمنية ما يفسر تسجيل تراجع في نسبة الميزانية لتسجل 3.8% من الميزانية العامة،ولكن مع دخول القرن الحادي والعشرين وحلول عام 2000 بدأت تولي له الدولة الاهتمام والتركيز حيث رجعت نسبته تتزايد لتبلغ 4% ثم سنة 2010 سجلت ما نسبته 6,11% من ميزانية الدولة لتسجل تراجع سنة 2015 قدر بنسبة تعادل 6,04% من ميزانية تسيير الدولة وهذا راجع إلى إلغاء مبلغ اعتماد قدره 225 مليون و 975 ألف دينار من ميزانية تسيير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهذا في إطار تجسيد سياسة التقشف المزعم تطبيقها مع بداية 2015،لمواجهة تهاوي أسعار المحروقات.

ويمكن تفسير الضخ المتزايد للمبالغ كل سنة كما يلي:

- ☜ ارتفاع أجور العمال والهيئة التدريسية.
- ☜ ارتفاع مخابر البحث وأنشطة البحث في الجامعة.
- ☜ تزايد عدد الطلبة المقيمين ما يزيد من نفقات الخدمات الجامعية.
- ☜ ارتفاع عدد المسجلين في الجامعة حيث شهد تطورا كبيرا لأنه يمثل عنصر أساسي لارتفاع النفقات.

2.2.3-تطور عدد الطلبة المسجلين في التدرج وما بعد التدرج

يمثل عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي أهم عنصر من عناصر المدخلات الإنتاجية للقطاع، فهو يتحكم بشكل كبير في الشبكة الجامعية سواء من ناحية البنى التحتية أو من ناحية عدد الفروع والتخصصات،وان دراسة الوثائق المتعلقة بتطور التعليم العالي توحي بان عدد المسجلين شهد تطورا كبيرا منذ الاستقلال وذلك نتيجة لما قامت به الجزائر من محاولات تكوين الإطارات لمواجهة العجز الحاصل في مختلف القطاعات في الدولة،وفي دراستنا هذه قمنا بإحصاء عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي خلال السنوات الدراسية من 1962 إلى 2012،(توقفنا عند سنة 2012 لانعدام الإحصائيات)

الجدول رقم03-02:عدد الطلبة المسجلين في التدرج وما بعد التدرج خلال السنوات من 2012/1962.

السنوات	63/62	70/69	80/79	90/89	00/99	07/06	10/09	11/10	12/11
عددالطلبةفي التدرج	2725	12243	57445	181350	407995	820664	1034313	1077945	1245870
بعد التدرج	156	317	3956	13967	20846	43458	58975	66617	-------
الإجمالي	2881	12560	61410	195317	428841	864122	1093288	1138562	-------

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على منشورات إحصائية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مسار 50 سنة من الاستقلال.

منحنى بياني رقم 03-02:تطور عدد الطلبة المسجلين

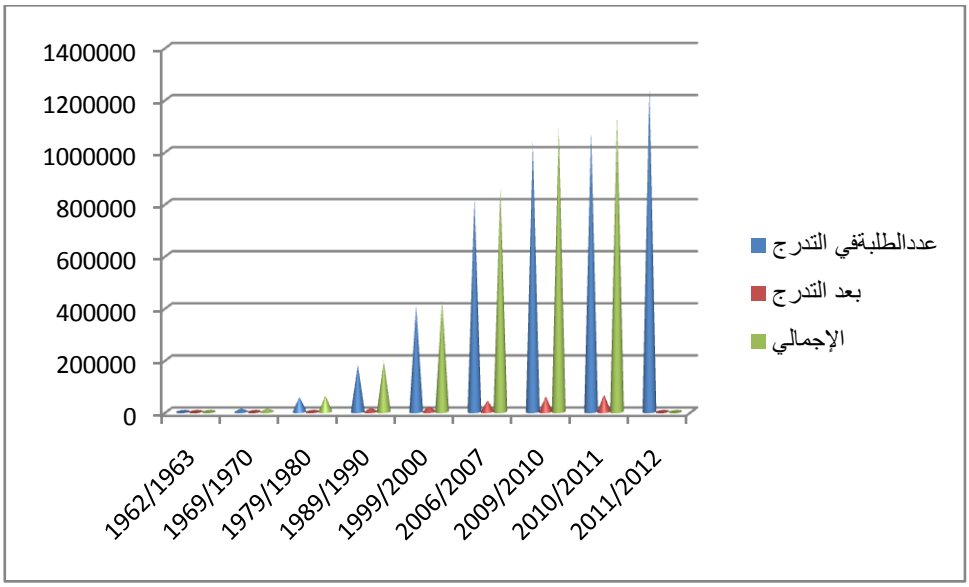

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تضاعف عدد الطلبة المسجلين بنسبة 9 مرات بين سنة 62 و70،وب 4,5 مرة بين سنة 80 و90 وب 2,25 مرة بين 2000 و2010 وفي سنة 2012 نجد انه بلغ قرابة 1,3 مليون طالب جامعي من بينهم 237953 طالب جديد،ولا يزال في الاستمرار والتواصل،وهذا التحسن الملحوظ ناتج عن ارتفاع نسب النجاح في البكالوريا بالدرجة الأولى والرغبة في مواصلة التعليم والتحصل على أعلى الشهادات لتسهيل إمكانية الاندماج في سوق العمل وينقسم هذا العدد الهائل من الطلبة على مجموعة من التخصصات الكبرى تضم في مجملها (العلوم الدقيقة/تكنولوجيا،علوم الطبيعة،علوم طبية وعلوم اجتماعية/علوم إنسانية)تتوزع بنسب متفاوتة قدرت في 2011 ب 21% في العلوم التكنولوجية، 8% في العلوم الطبيعية،5% في العلوم الطبية و 65% في العلوم الإنسانية.

إضافة إلى الإصلاحات التي أجريت للقطاع بما فيها تهيئة المنشات القاعدية التي عمدت إلى رفع طاقات الاستيعاب لتتواءم مع الحجم المتزايد والمكثف حيث بلغت سنة 2012 طاقة الاستيعاب الإجمالية 1404700 مقعد بيداغوجي وتم إنشاء 1000 مخبر مقسم عبر كل الجامعات والمدارس العليا الجزائرية،كما قامت بتهيئة الأحياء الجامعية لتصل الطاقة الإجمالية لاستقبال الأحياء الجامعية 601220 من بينها 215000 سرير موفر لاستقبال الطلبة الجدد.

كما لا نستطيع إغفال الفرق الكامن في عدد الطلبة من حيث الجنس(ذكر وأنثى) إذ نجد أن عدد الإناث يتضاعف ويتفوق على الذكور ليصل إلى 59% سنة 2011 وهذا ما يبين تقارب المستوى التعليمي بين

الإناث والذكور في الجامعة الجزائرية وبالتالي يمكن القول أن الدولة تمكنت من تحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم والسماح لأكبر عدد من الجزائريين بالالتحاق بالجامعة،إلا أن تشجيع تعليم الإناث أعطى ثماره اكبر بالمقارنة مع أعداد الطلبة وهذا ما يشكل عواقب اجتماعية وخيمة على الدولة صرنا نعايشها ونشهدها.

بالإضافة إلى الطلبة هناك الأساتذة والباحثون والفريق الإداري كلهم ينتمون إلى أسرة المنظومة التعليمية ليكونوا أعضاء الهيئة التدريسية التي تشرف على تعليم وتأطير الطلبة الملتحقين بالجامعة،وعليه فان نجاح وفعالية وجودة العملية التعليمية مرتبط بنجاح وظيفة أعضاء هيئة التدريس في إتمام رسائلهم وبلوغ الأهداف الملزمون بتحقيقها ولهذا لابد من دراسة تطور هذا العنصر في الجامعة الجزائرية.

3.2.3-تطور أعضاء الهيئة التدريسية

من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لابد من التعليم الجيد ولا يمكن أن يكون التعليم جيدا وذو جودة إلا على يد أستاذ جيد التحصيل وعلى مستوى عال من التكوين،لان الأستاذ هو حجر الزاوية في نجاح التعليم أو فشله،ومن هنا يشترط في كافة الأساتذة والباحثين والمؤطرين في التكوين العالي الحصول على شهادة الماجستير والدكتوراه ونشاطات البحث،ويتوج الأستاذ بكفاءة التأهيل الجامعي التي تمنح وفق معايير قانونية من قبل أساتذة ذوي رتب عالية.

وقد ظل عدد الأساتذة في تزايد مستمر ومتواصل يظهر ذلك واضحا في الجدول التالي ،ونظرا لقلة الإحصائيات توقفنا عند السنة الدراسية 2011/2010:

الجدول رقم 03 –03: يوضح تطور أعضاء الهيئة التدريسية من 1989 إلى 2011

السنوات / البيان	63/62	70/69	80/79	90/89	00/99	01/00	/2006 2007	/2009 2010	/2010 2011
أستاذ التعليم العالي	66	80	257	573	950	1126	2192	2874	3186
أستاذ محاضر	13	112	463	905	1612	1582	3013		
أستاذ محاضر "أ"								4562	4817
استاذمحاضر "ب"								2352	2835
أستاذ مساعد ومكلف بالدروس	74	167	2494	8797	12907	13144	23034		
أستاذ مساعد "أ"								15517	16681
أستاذ مساعد "ب"								11844	12101
أستاذ معيد	145	483	4283	4261	1991	1928	823	539	520

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على منشورات إحصائية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

منحنى بياني رقم 03–03 :تطور أعضاء الهيئة التدريسية

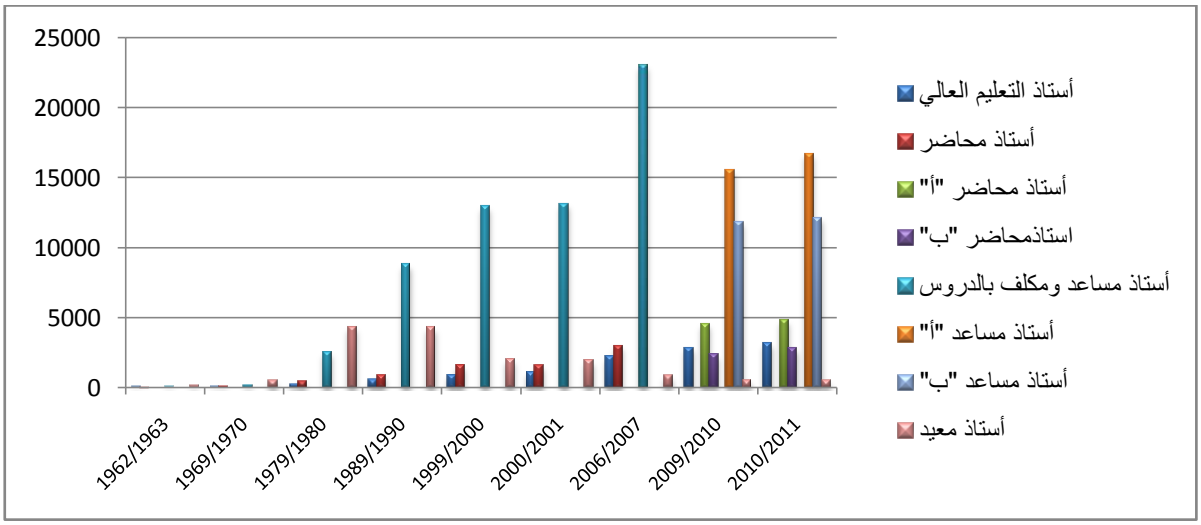

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد الأساتذة لم يتوقف عن التزايد على مدار السنوات الدراسية المتعاقبة. كما نجد أن هيئة التدريس كانت تتشكل من 5 فئات أساسية تتمثل في:

- ✓ أساتذة التعليم العالي.
- ✓ أساتذة محاضرين.
- ✓ أساتذة مكلفين بالدروس.
- ✓ أساتذة مساعدين.

- ✓ أساتذة معيدين.

وفي 2008 تم سن قانون خاص بأساتذة التعليم العالي تضمن تعويض الفئات المذكورة بالفئات التالية:

- ✓ أساتذة التعليم العالي.
- ✓ أساتذة محاضرين "أ".
- ✓ أساتذة محاضرين "ب".
- ✓ أساتذة مساعدين "أ".
- ✓ أساتذة مساعدين "ب".

- وبهذا تم حذف فئة الأساتذة المكلفين بالدروس والمعيدين.

كما نلاحظ أن سنة 2011 بلغ فيها عدد الأساتذة 66000 أستاذ تعليم عالي ،إلى جانب تزايد نسبة الأساتذة المحاضرين لتسجل ما نسبته 18% سنة 2011 مقارنة بالسنوات السابقة،أما المساعدين فقد بلغت نسبتهم إلى ما يقارب 72% ،كما لا ننسى المعيدين الذين تناقص عددهم ليبلغ 1% بسبب حصول الأغلبية منهم على شهادة الماجستير والدكتوراه.

4.2.3-تزايد نسب التأطير في مرحلة التدرج

يوضح الجدول التالي تزايد نسب عدد الأساتذة المؤطرين والدائمين في مرحلة التدرج.

الجدول رقم03- 04: تزايد عدد الأساتذة المؤطرين ونسبهم في مرحلة التدرج

السنوات / البيان	63/62	70/69	80/79	90/89	00/99	01/00	2007/2006	2010/2009	2011/2010
عدد الأساتذة الدائمين	298	842	7497	14536	17460	17780	29062	37688	40140
مجموع الطلبة المسجلين	2725	12243	57445	181350	407995	466084	820664	1034313	1077945
نسب التاطير	9	15	8	12	23	26,21	28,24	27	27

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على منشورات إحصائية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي،مسار التعليم العالي 50 سنة من الاستقلال

منحنى بياني رقم 03 –04:تزايد عدد الأساتذة المؤطرين في مرحلة التدرج

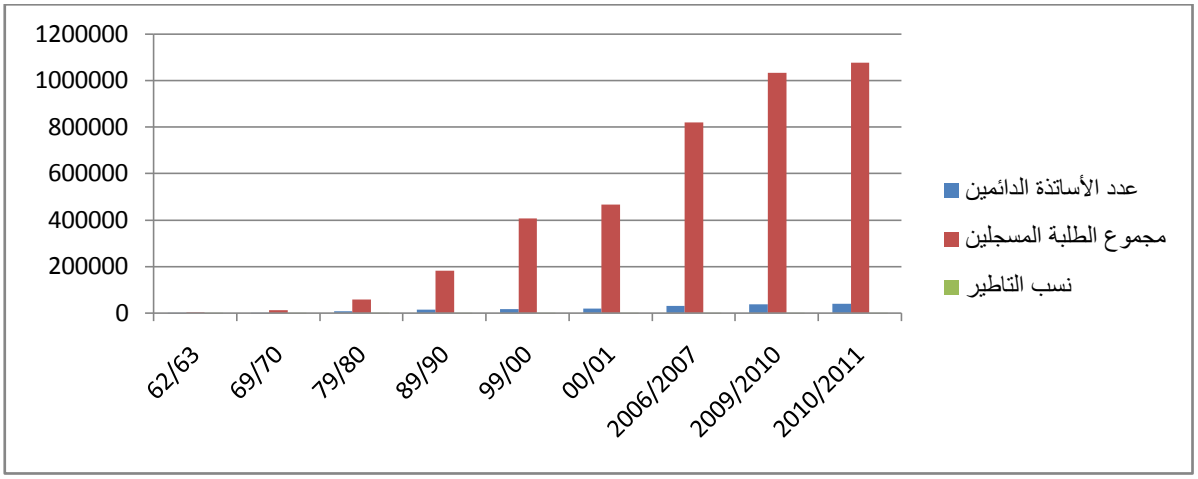

منحنى بياني رقم 03–05:يبين نسب التاطير في مرحلة التدرج

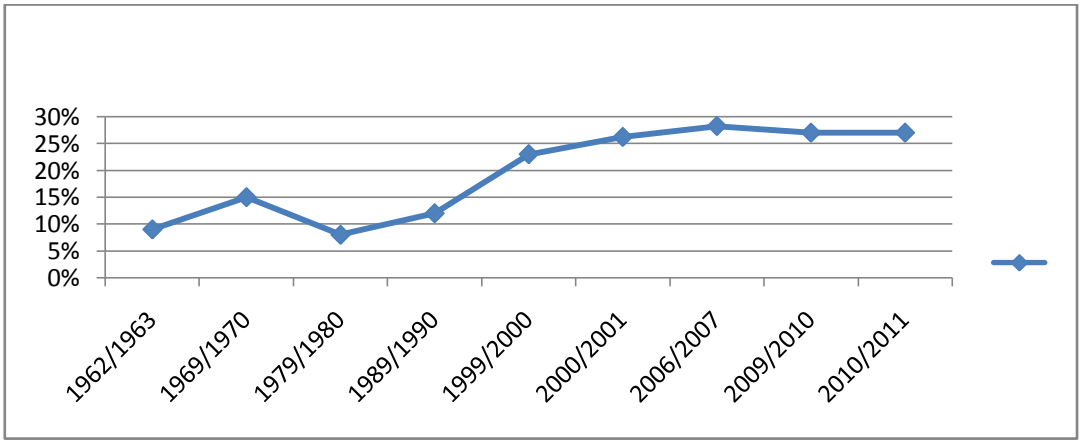

نجد من خلال الجدول أعلاه أن مجمل عدد الأساتذة يتزايد ليبلغ 40140 أستاذ سنة 2011 أي بزيادة 6% مقارنة بنسبة 2010/2009، بالإضافة إلى الأساتذة المحاضرين "أ" شهدوا أيضا تطورا بنسبة 0,7% حيث كان عددهم 7436 أستاذ سنة 2009 ليصل إلى 8000 أستاذ سنة 2010.

5.2.3– تطور عدد المؤسسات الجامعية

لقد أدى تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم العالي إلى توسيع الشبكة الجامعية حيث بلغ عدد المؤسسات الجامعية في الموسم 2009،64/2008 مؤسسة بعدما كان 6 مؤسسات فقط سنة 1970 وهو الأمر الذي أدى إلى تضاعف قدرة الاستقبال البيداغوجي،وهي موزعة عبر التراب الوطني مقسمة بين جامعات ،مراكز جامعية،مدارس عليا،مدارس وطنية ومدارس تحضيرية.

جدول رقم 03-05: جدول يبين تطور الجامعات في الجزائر

السنة	1970	1980	1990	2000	2005	2009	2012
المؤسسة	6	19	50	53	60	64	104

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مسار التعليم العالي في الجزائر،مرجع سبق ذكره.

3.3- مردودية وجودة التعليم العالي بالجزائر

سنحاول من خلال هذا المحور دراسة المردودية الكمية والنوعية لمخرجات التعليم العالي على المستوى الكلي وربطها بسوق العمل ليتسنى لنا الحكم على جودة منظومة التعليم عالي في الجزائر.

1.3.3-مردودية التعليم العالي بالجزائر

لعل أبرز الأدوات التي تؤثر مباشرة على الاقتصاد تلك المتعلقة بالقوى العاملة المؤهلة والمكونة تكوينا على مستوى عال من الكفاءة ونجد أن الجامعة الجزائرية تؤهل نحو مليون متخرج طيلة السنوات الماضية في قطاع التعليم العالي وهم الذين يعدون العمود الفقري اليوم ف جميع القطاعات والنشاطات عن طرق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

1.1.3.3- المردودية الداخلية للتعليم العالي بالجزائر

نلاحظ من خلال ما سبق إن التعليم العالي مر بعدة مراحل ومحطات مهمة ونخص بالذكر القانون التوجيهي لقطاع التعليم العالي لسنة 1998 الذي يعد حجر الأساس الذي قامت عليه خريطة واستراتيجيات وأهداف هذا القطاع حيث أسس نظام LMDبطريقة تدريجية ومن اجل الارتقاء بنوعية مخرجات التعليم العالي تم وضع شروط ومعايير للالتحاق بهذه المؤسسات بالنسبة للطلبة الجدد ولعل أهم الأسباب الداعية لهذا الإجراء هي الحد الطلب المتزايد على بعض التخصصات وتوجيههم الى تخصصات أخرى تتماشى وسوق العمل وكذا بسبب ارتفاع نسبة الرسوب التي عرفتها الجامعات وذلك راجع الى طريقة التوجيه التي كانت منتهجة –نظام توجيه مفتوح- يمكن الطلبة بالالتحاق بأي شعبة كانت،وكذا التدريس باللغة الفرنسية الذي يمثل اكبر تحدي لبعض الطلبة في السنة الجامعية الأولى خاصة في المدارس والمعاهد التقنية والتكنولوجية والطبية.

كل هذه الأسباب دفعت بقطاع التعليم العالي بانتهاج سياسات أهمها تحديد المعد الأدنى للالتحاق بالتخصصات المرغوبة.

2.1.3.3- المردودية الخارجية للتعليم العالي

أصبحت الجزائر تهتم بنوعية وجودة مخرجاتها من الإطارات وفقا للأهداف المسطرة خلال الإصلاحات الجديدة والتي تركز على:

- الحفاظ على ديمقراطية التعليم العالي حتى يتسنى للجامعة مواصلة المهام المسندة اليها.
- خلق مرونة الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي من خلال السماح للطلبة بالدخول والخروج من الجامعة وتجديد معارفهم.
- تكريس الجهود والامتياز من خلال تجديد البرامج وخلق تخصصات جديدة تساير التطورات الحاصلة على مستوى سوق العمل.
- السعي نحو التغيير أو التقليل من بعض التخصصات التي قل الطلب عليها على مستوى القطاعات الأخرى.
- تشجيع الابتكارات والاختراعات وذلك بالتنسيق مع مؤسسات البحث العلمي وفتح معايير على مستوى المؤسسة التعليم العالي خاصة التكنولوجية.
- تبادل الخبرات والمعارف من خلال الدورات التكوينية للمؤطرين والباحثين وإنشاء مشاريع مشتركة مع الدول الأجنبية لتطوير نوعية مخرجات التعليم العالي.
- السعي نحو توسيع الشبكة الجامعية بهدف الحد من الضغط عليها وتوفير الجو المناسب لاكتساب المعارف اللازمة بالإضافة إلى توفير الخدمات الاجتماعية للفئات المحرومة.

وبقيت الدولة الجزائرية تعتمد على المخططات التنموية،بغية إعادة التوازن لسوق العمل والحد من تفاقم ظاهرة البطالة وإيجاد السياسات اللازمة لإدماج المتخرجين الجدد من الإطارات في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لان عدم استغلالهم يعد هدرا بشريا ورأسماليا.

2.3.3- جودة وكفاءة العملية التكوينية بمؤسسات التعليم العالي بالجزائر

يتمثل الهدف الرئيسي لعملية التكوين العالي في كون الجزائر مطالبة بالتحاور مع المحيط الاقتصادي الجزائري وتزيده بحاجات التنمية وبالإطارات اللازمة و لبلوغ هذا المسعى لابد من رفع جودة النظام التكويني بالجامعة وضمان أقصى مردودية لمجموع الاستثمارات الموجهة لكافة القطاعات وتلبية ما تتطلبه من مناصب العمل التي تعرضها المؤسسات المستخدمة من حيث المؤهلات ومن ثم تفعيل العلاقة بين الجامعة والمحيط وان

فعالية العملية التكوينية تقيم بمدى تأثير الخبرة التي تصنعها الجامعة كمرحلة نهائية من مراحل التعليم،كما تستدعي معرفة جوانب القوة والضعف في كل عناصر جودة الأداء الجامعي،وتساهم الأسباب المتعلقة بالكفاءة الداخلية لمكونات العملية التكوينية في الاختلال الوظيفي لعلاقة الجامعة بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي ولقد تم تحديد مجموعة من المعايير تتعلق بجودة العملية التكوينية تم استنتاجها من 3 أوجه أساسية متمثلة في البرامج،الطالب والأستاذ وعليه ستتم معالجتها كما يلي:

1.2.3.3- محتوى العملية التكوينية

و نجد من خلال ما يدور حولنا في محيط الجامعة وما نعايشه يوميا وبناءا على جملة من المعطيات وكذا تزايد نسبة البطالة وتدهور مستويات الطلبة،راجع إلى عدم استيعاب المعرفة العلمية بالقدر الكافي والكبير أي أن نسبة التزود بالمعرفة العلمية متواضعة نوعا ما يؤثر سلبا على ممارسة العمل ونجد أن نسبة الاستيعاب الكبرى تكاد تنعدم وهذا راجع إلى الاختلاف في المقاييس والمقررات.

2.2.3.3- طرق التدريس وأعضاء هيئة التدريس

تعتبر من الأبعاد المهمة في عملية التكوين إذ تمثل العلاقة التي تربط المكون بالمتلقي وعليه تأثر الخبرة على الكفاءة أو المردودية الداخلية للعملية التكوينية،ويمكن الحصول على أعضاء هيئة التدريس ذوي جودة من خلال التحاق الأساتذة بدورات تدريبية في طرق التدريس وتطوير قدراتهم من خلال المشاركة في مؤتمرات وندوات ودورات متخصصة،لا بالنظر إلى طرق التدريس فالهل تختلف من أستاذ لأخر وكذا حسب كفاءة الأستاذ في حد ذاته،لهذا لابد من مضاعفة التربصات نظرا لما تقوم به من دور فعال في تزويد الأساتذة بالمستجدات العلمية وتعميق معارفهم في مختلف التخصصات والتي تتعدى غالى البرامج التكوينية .

3.2.3.3- المراجع العلمية

إن من أهم الركائز التي توفر الجودة في التعليم العالي جلب المكتبات للمراجع العلمية الحديثة والمتخصصة وزيادة أوعية المعلومات في المكاتب المركزية وتنويعها من خلال التحديث المستمر للكتب،الدوريات،المجلات والفهارس،...الخ.

وبناءا على جملة المعطيات الراهنة نجد أن:

- ✓ المكتبات الجامعية لازالت تتوفر على مراجع قديمة نسبيا وتقليدية.
- ✓ نقص كبير في عدد المراجع.
- ✓ المراجع الموجودة نظرية بحتة.

- ✓ تكرار المراجع بعدة نسخ والبعض منها لا يوجد أصلا.
- ✓ المراجع المجلوبة عادة ما تكون منقحة وليست إصدارات جديدة.
- ✓ فوضى عارمة في سيرورة نظام المكتبات .
- ✓ تنصيب أعضاء غير كفء.

3.3.3- تصنيف الجامعة الجزائرية

فيما يخص التصنيف الدولي لسنة 2014 نجد أن الجامعة الجزائرية لم تحتل أي مرتبة عالمية سواء في تصنيف 1000 أو 8000 جامعة.

التصنيف العربي للجامعة الجزائرية:حسب تصنيف "كيو اس"

احتلت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالمملكة العربية السعودية المرتبة الأولى في ترتيب أفضل 50 جامعة عربية حسب التصنيف الذي أطلقته مؤسسة "كيو أس" للمرة الأولى في المنطقة العربية لسنة 2014 /2015،لتليها الجامعة الأمريكية في بيروت في المرتبة الثانية، وجامعة الملك سعود في المرتبة الثالثة، فيما غابت الجامعات الجزائرية عن ترتيب الجامعات العربية الخمسين بالرغم من الإمكانيات المادية والبشرية الهائلة من طرف الدولة وقد اعتمدت مؤسسة "كيو أس" في تصنيفها للجامعات العربية على 9معايير منها الأبحاث المنشورة لأعضاء هيئة التدريس، السمعة الأكاديمية، أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على الدكتوراه، السمعة لدى أصحاب العمل، نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب، أعضاء هيئة التدريس الدوليين، الطلاب الدوليين، تأثير الموقع الالكتروني، الأبحاث المنشورة لأعضاء هيئة التدريس، والاقتباسات لكل بحث، والبحوث باللغة العربية لأعضاء هيئة التدريس، كمعيار مستقل، وقد شارك في مشاورات التصنيف حوالي 100 أكاديمي من الجامعات العربية، مع مساهمة نحو 2350 من أصحاب العمل و 3500 أكاديمي من المنطقة العربية في الحصول على نتائج السمعة المعنية، من خلال الاستبيان باللغتين العربية والانجليزية،هذا وقد سيطرت كل من الأمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية على المرتبة الأولى والثانية من حيث عدد الجامعات لتشارك بعشر وتسع جامعات تواليا. وتجدر الإشارة إلى أن التصنيف شمل كذلك جامعة تونسية وأخرى سودانية لتغيب الجزائر بجامعاتها من هذا التصنيف العربي مرة أخرى بعد التصنيفات العالمية، حيث أقصيت الجامعات الجزائرية من تصنيف شنغهاي بالرغم من تخصيص الدولة للجامعات ميزانية ضخمة ، وموارد بشرية كبيرة للتقدم بالجامعة الجزائرية إلى الأحسن.

محاولة تحليل:

حتى نستطيع الحكم على وجود جودة في التعليم العالي في الجزائر من عدمها وفي حال وجودها إن كانت تساهم ولو بنسبة بسيطة في التعليم العالي لابد من إجراء دراسة قياسية،ولكن لضيق الوقت ارتأينا إلى تقديم دراسة تحليلية حول مساهمة جودة التعليم العالي في النمو الاقتصادي في الجزائر،محاولين فيها تسليط الضوء على معدلات النمو التي سجلت في فترة الإصلاحات التي عرفها التعليم العالي.

جدول رقم 03-05:معدلات النمو التي حققتها الجزائر في فترة إصلاح التعليم العالي

الوحدة:%

السنوات	1969- 1962	1990- 1970	2000 - 1991	2015 – 2001
معدلات النمو	%2.25	%3.53	%1.86	%3.84

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشريات الديوان الوطني للإحصائيات

منحنى بياني رقم 03-06 : معدلات النمو في الجزائر خلال سنوات إصلاح التعليم العالي

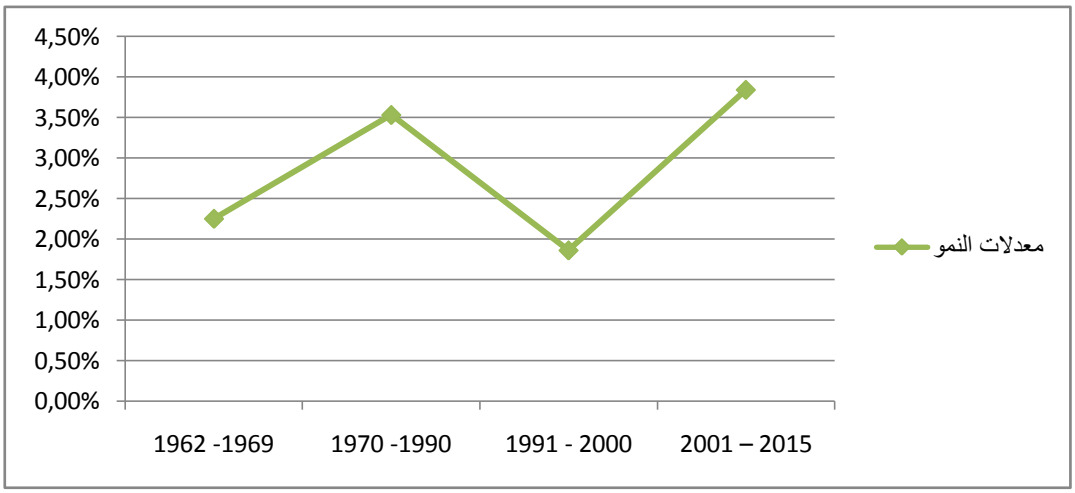

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول أن معدلات النمو في الجزائر كانت متذبذبة في فترة الإصلاحات،حيث نجد انه سجل ما نسبته 2.25% خلال فترة الإصلاح الأولى ثم ليرتفع ويسجل ما نسبته 3.53% خلال فترة 1970 إلى 1990 حيث تعد هذه الفترة بمثابة ميلاد للجامعة الجزائرية والتي عرفت

إصلاحات كبرى تزامنا مع المخطط الرباعي الأول والثاني ،بداية بإنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تلتها ظهور الخريطة التنظيمية للجامعة الجزائرية وبالرغم من ذلك قامت بإصلاح آخر حيث نجد أن معدلات النمو الاقتصادي تراجعت خلال فترة التسعينات حيث سجلت 1.86% مقارنة بالفترة السابقة ويمكن إرجاع ذلك للأوضاع الأمنية التي عايشته ا الجزائر حيث ركزت كل اهتمامها في تلك الفترة على حل مشاكلها الأمنية الداخلية وهذا نفسه السبب الذي أدى إلى ترجع حصة الإنفاق على التعليم العالي في تلك الفترة،ثم تأتي فترة الإصلاح الأخيرة من 2001 إلى يومنا هذا وقد سجلت ما نسبته 3.84% ارتفاع مقبول مقارنة بالفترة التي سبقتها ونجد أن هذه المرحلة تزامنت مع استقرار الوضع الأمني والسياسي ما جعل الجزائر تولي اهتمامها الكبير بقطاع التعليم العالي وهذا ما يفسر تزايد نسب حصص الإنفاق المخصصة لهذا الأخير مع تبنيها لإصلاحات جديدة تتماشى والمتغيرات العالمية كنظام LMD وكذا إعادة هيكلة خلايا النظام الجامعي كإدراج خلية ضمان الجودة إضافة إلى عقد اتفاقيات شراكة وتعاون مع الدول الأجنبية لجعل التعليم العالي أكثر فعالية،ومع ظهور كل هذه الإصلاحات وزياد الاستثمارات في هذا القطاع وتطوير الخدمات الجامعية نجد في المقابل أن عدد الطلبة الملتحقين في التعليم العالي شهد ارتفاعا كبيرا خاصة خلال السنوات الأخيرة وبالرغم من الجهود المبذولة في توسيع شبكة المراكز الجامعية إلا أن حجم الطلبة طغى على تلك الإصلاحات البيداغوجية،مما أدى إلى ظهور عقبات جديدة لم تكن في الحسبان فالعدد الهائل للطلبة الملتحقين بالتعليم العالي أدى إلى وجود صعوبة في التدريس والتأطير حيث أن عدد الطلبة يضاعف عدد الهيئة التدريسية وبالتالي أضحى من قطاع يسعى إلى تحسين نوعية وجودة مخرجاته وإعداد إطارات ذات كفاءات ومهارات عالية تساهم في دفع عجلة التنمية إلى صرح يضخ كميات كبيرة من المخرجات نجدها في غالب الأحيان لا تتوفر على ادني نسبة من الكفاءة ،أي انه انتقل من قطاع يهتم بالنوع إلى قطاع يهتم بالكم ،وهذا ما انعكس سلبا على ما كانت تطمح إليه الجزائر والذي كان من المفروض أن يتحقق فبالرغم من الجهود والمساعي المبذولة من طرف الدولة الجزائرية للنهوض وتحسين نوعية وجودة مخرجات القطاع والمبالغ المخصصة لتسييره والتي من المزعم أنها ستساهم في زيادة معدلات النمو بعد طرحها لمخرجات ذات نوعية وبالتالي دفع عجلة الاقتصاد إلا أن العدد الهائل الذي ينتجه القطاع حال دون ذلك بل زاد الأمور تعقيدا بحيث أن هذه المخرجات لا تتواكب مع احتياجات السوق وأضحت تساهم في زيادة معدلات البطالة سنويا،لذا على الدولة أن تنتهج سياسات صارمة ونجد الحلول المثلى للنهوض بالقطاع فالمسالة ليست مجرد إنفاق بل تتعدى ذلك إلى الرقابة ووضع شروط حقيقية للالتحاق بالجامعات وإعادة تكوين الهيئة التدريسية التي من المفروض أنها الركيزة الأساسية في القطاع

إضافة إلى تخصيص ميزانيات لإنشاء مراكز تكوين خاصة تتوازى و متطلبات سوق العمل وإدراج الطلبة الحاصلين على البكالوريا فيها وتكوينهم وفق معايير دولية تساعدهم على شق طريقهم في المستقبل وبناء رؤيتهم المستقبلية وإنشاء مشاريع تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني أما الجامعات فتخصص لإعداد الإطارات المفكرة والمبدعة ذات الجودة والكفاءة العالية والتي تقوم بتقديم بحوث ودراسات علمية جديدة.

ولكن يمكن أن نقوم بإبداء رأي شخصي بتحفظ، م ن خلال هذه الدراسة وجدنا أن الجزائر قامت بإصلاحات عديدة مأمولة منها أن تحقق من ورائها تحسين جودة مخرجاتها وبالتالي المساهمة في تحقيق النمو،وفي المقابل لو تحقق سوى معدلات نمو طفيفة وان قيمنا هذه المعدلات حسب الواقع نجد بان نسب النمو التي تتزايد متأتية من قطاع البناء والأشغال العمومية وم ن إنتاجها للنفط،فماذا جنت من وراء كل تلك الإصلاحات؟وان كان الإصلاح الأول لسنة 1970 قد حقق نتيجة فعلا،فلماذا قامت بإصلاح جديد؟هذا هو العيب الحقيقي في السياسة الجزائرية حيث أنها تقوم بإصلاح الإصلاح ولا تقوم بالتغيير الجذري،فحتى لو قامت بالإصلاح وضخ نفقات كبيرة هذا لن يجدي نفعا بل أنها تزيد الطين بله،لان الإصلاح ليس في السياسة أو تبني البرامج التي تتواكب مع المتغيرات العالمية بل يكمن في إصلاح العقول التي تتولى إدارة هذا القطاع وزرع فكرة أهمية مخرجات التعليم العالي في دفع عجلة التنمية وهذا هو الدور الأساسي من وراء توليها تلك المناصب ولا الصراع حول تولي السلطة وعدم القيام بالمسؤولية على أتم وجه،فالتعليم العالي في الجزائر اليوم أصبح قابعا في الأسفل أو بالأحرى في حالة طوارئ ليس له أي مستوى إذا قارناه بالدول المجاورة،فهو لا يحتاج إلى كل تلك الإصلاحات أو ضخ أموال طائلة قدر احتياجه للتغيير الجذري ورسم سياسات طويلة الأجل لا تتغير بين الفينة والأخرى كما انه يحتاج إلى إطارات ذات كفاءة تسعى حقا لتطويره وتحسين مخرجاته لا إلى السلطة واحتلال الكرسي.

وكخلاصة لهذا الفصل نجد أن التعليم العالي في الجزائر عايش عدة محطات تاريخية بدأت بالموروث الفرنسي مرورا بالإصلاحات المتتالية والتي انتهت بانتهاج نظام LMD الذي يهدف إلى رفع الجودة في التعليم،والتقليل من نسبة الهدر التعليمي في الجامعة باعتبارها أنها هي مؤسسة التعليم العالي الأكثر استقطابا للطلبة في هذا المستوى من التكوين ،ولكن بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة للارتقاء بهذا القطاع ، إلا أن التصنيف العالمي للجامعات بين أن مستوى أداء الجامعة الجزائرية لم يرق إلى المستوى المأمول،فالنمو العددي الهائل تسبب في تدهور ظروف التكوين والت أطير،ويمكننا القول أن هذا التدهور قد مس نوعية المخرجات والخدمات التعليمية بسبب ضعف الهياكل اللازمة ولعدم استيعاب تدفقات الطلبة المتزايدة من قبل المنشات القاعدية القائمة ومعدل التأطير كما ونوعا. ومن خلال ما توصلنا إليه في دراستنا للفصلين السابقين فيما يخص العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي بالتعليم والتي هي علاقة طردية،حيث أن كان التعليم ذو جودة وفعالية سيساهم حتما في زيادة معدلات النمو الاقتصادي،ولكن بالوضع الذي تؤول إليه الجامعة الجزائرية ونوعية مخرجاتها الرديئة لا تؤدي إلى تعزيز النمو بنسبة كبيرة لأنه لا يمكن الحديث عن مخرجات تساهم في النمو دون أن تكون ذات جودة ومنه نقول أنه على قطاع التعليم العالي في الجزائر رفع التحدي من أجل قيادة المجتمع إلى تحقيق التنمية المستدامة.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الدراسة الذي استهليناه بعرض واقع العلاقة بين التعليم والاقتصاد انبثق منها علم جديد ألا وهو اقتصاديات التعليم، وقد تبناه العديد من الباحثين الذين اهتموا بالجوانب الاقتصادية للتعليم،وكما نعلم أن التعليم العالي هو أسمى مراحل التعليم فهو بذلك يحتل أهمية كبيرة لما يقوم به من دور كبير من تهيئة الأفراد للانتقال من عالم الدراسة إلى عالم الصناعة والإنتاج وكذا الإدارة،وبالتالي الفائدة الكبرى للدولة،ولكن في ظل انعدام مؤسسات تعليم عالي مهيأة تتبنى استراتجيات ملائمة تكون بها النواة التي تخرج المهارات والإطارات سيؤدي ذلك بالدولة إلى تكوين راس مال بشري غير فعال،وتظهر في ثنايا هذه الاستراتيجيات ما يسمى بجودة التعليم العالي التي تحمل مجموعة من الخصائص تتلاءم ومتطلبات العصر وكذا تتفاعل مع المتغيرات الاقتصادية،لهذا صار من الضروري على الدولة أن تخصص له مكانة كبيرة من خلال تبني آليات وتقنيات من شانها تحقيق الجودة التي تؤدي بدورها إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

وان دراسة النمو الاقتصادي أهمية كبيرة في تحليل الواقع الاقتصادي لأي بلد،وتعد الأبحاث المتعلقة بمواضيع النمو الاقتصادي من أهم دراسات في الفكر الاقتصادي،إذ أنها تسمح بعرض تفسير للميكانيزمات التي تدفع بمعدلات النمو الاقتصادي في أي بلد للارتفاع أو الانخفاض،وقد نشأت النظرية الاقتصادية عبر عدة مراحل بدأت بأفكار مدرجة في الدراسات السابقة ثم تطورت إلى نظريات ومدارس ثم تطورت وعرضت فيها نماذج كان روادها كثر الذين درسوا النمو الاقتصادي وقد أدرجوا التعليم والتطور التكنولوجي ضمن الآليات والميكانزمات التي من شانها تحسين معدلات النمو ثم شهدت هذه الأخيرة ركودا دام أكثر من عقدين لتتجدد الأبحاث النظرية تمثلت في نشأة النظرية الحديثة للنمو والتي أعطت عدة نماذج للنمو الداخلي الذي يتحدد فيه التطور التكنولوجي بعوامل داخلية من اجل تحقيق نمو اقتصادي مستمر ومحمي داخليا، وفي هذا الصدد رأى اغلب رواد هذا الاتجاه أن التطور التقني يمكن أن يتحدد بعدة عوامل منها البحث والتطوير والتعليم وغيرها،حيث كادت النظرية الاقتصادية أن راس المال البشري يكتسي أهمية كبيرة في العملية الإنتاجية،إذ يعتبر تأهيل اليد العاملة عن طريق تحسين مستوى ونوعية التعليم يساهم في رفع فعالية القوة العاملة التي تزيد من إنتاجية جميع عوامل الإنتاج،كما تسهل عملية البحث والتطوير الابتكار التكنولوجي والتجديد أو على الأقل التكيف مع عملية نقل التكنولوجيا.

وبالحديث عن قدرة قطاع التعليم العالي في إنتاج راس المال البشري من شانه تعزيز الناتج الوطني وحصة العامل منه وبذلك ضمان تقليص الفوارق مع الدول المتقدمة ،وفي هذا الصدد أدرجنا الجزائر كونها من الدول النامية فتحدثنا عن مسيرة التعليم العالي فيها وبالأخص الجامعة الجزائرية وأهدافها من اجل بناء نظرة واضحة عن تطور التعليم العالي في الجزائر الذي شهد عدة تحولات،منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وخلال مسيرته هذه عرف عدة إصلاحات كانت تهدف إلى التكيف مع المستجدات الحاصلة على الصعيدين المحلي والعالمي ومن بين النتائج التي توصلت إليها هذه الإصلاحات ما يلي:

-جعل الجامعة مؤسسة عمومية ذات صبغة علمية وثقافية ومهنية لتجنب التصلب الناجم عن اعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري.

-استقطاب عدد كبير من الإطارات ورفع مستوى الدرجات العلمية وخاصة بالنسبة لهيئة التدريس.

-تحقيق التوازن الجهوي نسبيا من خلال مد الشبكة الجامعية وفك الضغط على مناطق الشمال.

-زيادة عدد مخابر البحث العلمي ومنحه وتخصيص ميزانية له.

-انتهاج وتطبيق نظام ل م د بغية تحسين نوعية الخدمة التعليمية.

-استغلال وسائل الاعلام ومد شبكة الانترنت قصد رفع المستوى العلمي والمهني للطلبة والأساتذة.

وبالرغم من الجهود المبذولة في هذا القطاع إلا انه يواجه مجموعة من العراقيل والمشاكل يمكن حصرها فيما يلي:

-النمو السريع لعدد الطلبة الوافدين على الجامعة،مما أدى إلى اكتضاضهم في قاعات التدريس،وبالتالي تدني نوعية مخرجاتهم من ناحية تحصيل المادة العلمية.

-تدني مستوى تأهيل الأستاذ الجامعي وعدم مواكبة المناهج للآفاق الجديدة للمعرفة والثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية.

-عدم استقرار منظومة التعليم وخصوصا الأعداد الهائلة والمتزايدة جراء نسبة النجاح في البكالوريا ما جعل الطلبة المنخرطين في التعليم العالي ذوو مستوى متدني وضعيف نسبيا.

-تفشي ظاهرة البطالة بسبب عدم توافق مخرجات التعليم ومتطلبات السوق.

-هجرة الأدمغة ذات المستوى العالي إلى الدول الغربية ما أدى إلى عدم جدوى المنح التي تقدمها الدولة للطلاب في الخارج ما يعتبر هدر تعليمي ذو تكلفة كبيرة عليها.

هذه الأسباب وأخرى جعلت من الجامعة الجزائرية لا ترقى إلى مستوى وجودة أداء الجامعات في العالم المتقدم،ويمكننا القول أن هذا التدهور قد مس نوعية التكوين بسبب ضعف الهياكل اللازمة وعدم استيعاب تدفقات الطلبة المتزايدة من قبل المنشات القاعدية القائمة والتأطير كما ونوعا.

وفي الأخير يبقى هذا البحث محاولة لإثارة موضوع بالغ الأهمية لدولة مثل الجزائر خاصة في الوقت الحالي.

جدول المحتويات

الصفحة

التشكرات

الجداول والأشكال

المقدمة العامة

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للجود في التعليم.

تمهيد

1.1 – التعليم والاقتصاد..... 07

1.1.1 - مفهوم التعليم..... 08

2.1.1 - اقتصاديات التعليم..... 10

3.1.1- رواد اقتصاديات التعليم..... 13

2.1 – ماهية التعليم العالي..... 16

1.2.1 - مفهوم التعليم العالي..... 16

2.2.1 - أهم مؤسسات التعليم العالي 21

3.2.1 - الاستثمار في التعليم العالي..... 25

3.1 – الجودة في التعليم العالي..... 30

1.3.1 - مفهوم الجودة..... 30

2.3.1 - أسس ضمان الجود في التعليم..... 33

3.3.1- تجارب ضمان تقييم واعتماد الجودة غي التعليم العالي 38

خلاصة الفصل

الفصل الثاني : الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالتعليم

تمهيد

1.2 – ماهية النمو الاقتصادي..... 42

1.1.2 - مفهوم النمو الاقتصادي..... 42

2.1.2 - شروط تحقيق النمو الاقتصادي وخصائصه في الدول المتقدمة..... 45

3.1.2- النمو والتنمية الاقتصادية..... 48

2.2 – النظريات الاقتصادية للنمو..... 53

1.2.2 - النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي..... 54

2.2.2 - النظرية الكيترية (نموذج هارود ودومار) 56

3.2.2 - النظرية النيوكلاسيكية (نموذج سولو)..... 59

4.2.2 - نظرية النمو الداخلي (نظرية رومار ولوكاس)..... 66
3.2 – النمو الاقتصادي والتعليم العالي..... 69
1.3.2 - العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي 69
2.3.2 - قياس العائد الاقتصادي من التعليم.....70
3.3.2 - بعض نماذج قياس مساهمة التعليم العالي في النمو الاقتصادي..... 71

خلاصة الفصل

الفصل الثالث:اثر جودة التعليم العالي على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد

1.3مسار التعليم العالي في الجزائر..... **75**
1.1.3-أهم مراحل تطور التعليم العالي في الجزائر..... 76
2.1.3-أهم الإصلاحات المعاصرة التي تبناها القطاع..... 81
3.1.3-أهم مكتسبات الإصلاحات..... 86
2.3–تحليل المؤشرات الكمية لتطور التعليم العالي بالجزائر..... **88**
2.1.3-تطور ميزانية التعليم العالي 88
2.2.3-تطور عدد الطلبة المسجلين في التدرج وما بعد التدرج..... 90
3.2.3-تطور أعضاء الهيئة التدريسية..... 92
4.2.3-تزايد نسب التأطير في مرحلة التدرج..... 94
5.2.3-تطور عدد المؤسسات الجامعية..... 96
3.3–مردودية وجودة التعليم العالي بالجزائر..... **96**
1.3.3-مردودية التعليم العالي بالجزائر..... 96
2.3.3-جودة وكفاءة العملية التكوينية بمؤسسات التعليم العالي بالجزائر..... 98
3.3.3.-تصنيف الجامعة الجزائرية..... 100
دراسة تحليلية..... 101

خلاصة الفصل

الخاتمة..... **106**

قائمة المراجع

قائمة الجـــداول

الرقـــم	العـــنوان	الصـــفحـــة
1-3	حصص الإنفاق على قطاع التعليم العالي من ميزانية تسيير الدولة	89
2-3	عدد الطلبة المسجلين في التدرج وما بعد التدرج خلال السنوات من 2012/1962.	91
3-3	تطور أعضاء الهيئة التدريسية من 1989 إلى 2011	93
4-3	تزايد عدد الأساتذة المؤطرين ونسبهم في مرحلة التدرج	95
5-3	تطور الجامعات في الجزائر	96
6-3	معدلات النمو التي حققتها الجزائر في فترة إصلاح التعليم العالي	101

قائمة الأشكال

الرقـــم	العـــنـــوان	الصـــفحـــة
01-01	مكونات النظام التعليمي	26
02-01	مراحل الجودة في التعليم	36
01-02	نموذج Solow القاعدي	62
02 -02	صدمة الاستثمار على كل من k و y	63
03-02	صدمة النمو السكاني على k و y	63
01-03	المنحنى البياني يبين نسب الإنفاق على قطاع التعليم العالي بالجزائر	89
02-03	منحنى بياني يبين تطور عدد الطلبة المسجلين	91
03-03	منحنى بياني يبين تطور أعضاء الهيئة التدريسية	93
04- 03	منحنى بياني يبين تزايد عدد الأساتذة المؤطرين في مرحلة التدرج	95
05-03	منحنى بياني يبين نسب التأطير في مرحلة التدرج	96
06-03	منحنى بياني يبين معدلات النمو في الجزائر خلال سنوات إصلاح التعليم العالي	101

قائمة المراجع

المؤلفات

-أحمد مندور وآخرون،اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية،بيروت،الدار الجامعية،1990.

-بداري كمال وآخرون،ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي-إعداد وإنجاح التقييم الذاتي-،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،2013.

-بوفلجة غياث،"التربية والتكوين في الجزائر"،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1992.

-تركي رابح،"ابن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر"،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981.

-تركي رابح، "أصول التربية والتعليم"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1990.

-حامد عمار، في اقتصاديات التعليم، الطبعة2، دار المعرفة، القاهرة، 1968.

-حسين محمد مطوع، اقتصاديات التعليم، الإمارات العربية المتحدة، دار القلم، دبي.

-حسين حسن البيلاوي وسلامة عبد العظيم حسين،إدارة المعرفة في التعليم،ط1،دار الوفاء،الإسكندرية.

-خالد أحمد الصرايرة وليلى عساف،المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي،العدد 1،2008.

-رشدي احمد طعيمة وآخرون،الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد،ط 1،عمان،دار المسيرة،2006.

-روب موريس،النمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة،ترجمة هشام متولي ،الطبعة 2،دار الطليعة للطباعة والنشر،بيروت،1979.

-زين العابدين طهبوب وآخرون،محور العلاقة بين الجامعة والصناعة،المؤتمر الوطني لتطوير التعليم العالي،عمان،2004.

-عدنان أبو مصلح،معجم علم الاجتماع،ط1،دار أسامة،الأردن،2010،ص:79.

-عبد الله زاهي الرشدان،في اقتصاديات التعليم،ط2،عمان،دار وائل للنشر،2008.

-عبد الغني النوري،اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية،الدوحة،دار الثقافة.

-على عبد القادر على، قياس معدل العائد على التعليم، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، 2009.

-عبد العزيز البهواش وآخرون،ضمان الجودة في التعليم العالي- مفهوم،مبادئ وتجارب عالمية- ،ط1،القاهرة،علم الكتب،2005.

-عليان عبد الله العولي،علم اقتصاديات التعليم،غزة،الجامعة الإسلامية قسم أصول التربية،2008.

-عبد القادر محمد عبد القادر عطية،اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية،الإسكندرية،2003.

-على عبد القادر على ،قياس معدل العائد على التعليم، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، 2009.

-عبد الكريم حرز الله وبداري كمال، "نظام ل م د"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،الجزائر،2008.

-غادة عبد القادر قضي، "قياس العائد الاقتصادي من التعليم في سوريا"، جامعة القاهرة، القاهرة، 1982.

فاروق عبده فليه:اقتصاديات التعليم –مبادئ راسخة واتجاهات حديثة–، ط1، عمان، دار المسيرة، 2003.

-فليح حسن خلف،التنمية والتخطيط الاقتصادي،جدار للكتاب العالمي،عمان،2006.

-كلاوس روزة ،ترجمة عدنان علي عباس،الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي،الطبعة الأولى،جامعة قاريونس،بنغازي،1990.

-محمدبوعشة،أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي–بين الضياع وأمل المستقبل–،دار الجيل،بيروت،ط1،2000.

-مها عبد الباقي جويلي،دراسات تربوية في القرن الواحد والعشرين،الإسكندرية،دار الوفاء،2001.

-ميشيل تودارو،ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود،التنمية الاقتصادية،الرياض،دار المريخ للنشر،2006.

-محمد عوض الترتوري،إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات،ط 1،دار المسيرة،عمان.

-محمد ناجي حسين خليفة،النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم،دار القاهرة،القاهرة،2001.

-محمد مدحت مصطفى وسهيل عبد الظاهر احمد،" النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،الإسكندرية،1999.

-مدحت القريشي،"التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات–"،دار وائل،الأردن،2007.

-محمد صالح تركي القريشي،"علم اقتصاد التنمية"،إثراء للنشر والتوزيع،الأردن،الطبعة الأولى،2010.

-مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية؛ نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل 2007 ، الأردن.

-محمد محروس إسماعيل، "اقتصاديات التعليم مع دراسة خاصة عن التعليم المفتوح والسياسة التعليمية الجديدة"، دار الجامعات المصرية، القاهرة.

-محمد يوسف حسين،"اثر الانتشار التعليمي في التنمية الاقتصادية-دراسة تحليلية في الدول النامية-"،الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس،دار الفكر العربي،القاهرة،1990.

-محمد العربي ولد خليفة،المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1989.

-لحسن بوعبد الله ومحمد مقداد،"تقويم العملية التكوينية -دراسة ميدانية لجامعات الشرق الجزائر- "،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1998.

-يوسف حجيم الطائي وآخرون،إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي،ط1،عمان،الوراق،2008.

الأطروحات

-ربا جزا جميل المحايد،إدارة المعرفة في تحقيق ضمان جودة التعليم العالي،مذكرة ماجستير منشورة،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،2008.

-كبداني سيدي احمد،"اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة مع الدول العربية – دراسة تحليلية قياسية-"،أطروحة دكتوراه،سنة 2013.

قوانين

-الجريدة الرسمية، ع24، قانون رقم99-05 المؤرخ في 1999/04/04 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي.

-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،القانون 06-08 المؤرخ في2008/02/23،العدد رقم 10.

-عمر الصخري،"التعليم العالي البحث العلمي في الجزائر ما بين 1962 – 2002،"وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

مقالات:

-الحلبي وسوسن شاكر،معايير الجودة الشاملة في الجامعات العربية،مجلة اتحاد الجامعات العربية،العدد ال4،2007.

-حسن بن العارية،(أستاذ محاضر بجامعة أدرار،الجزائر،دور التعليم في النمو الاقتصادي مع الإشارة إلى حالة الجزائر،مجلة المستقبل العربي.

-ريما سعد الجرف، الخطة الإستراتيجية لجامعة التكنولوجيا بماليزيا للوصول إلى مستوى عالمي، وكالة إلى مستوى عالمي، وكالة الجامعة للتطوير والجودة، موقع مشروع الخطة الإستراتيجية لجامعة الملك سعود، من الموقع http://forums.ksu.edu.sq// .

-علي الحوات،العلاقة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل-دراسة المجتمع الليبي-،الهيئة الوطنية للمعلومات والاتصالات،ليبيا،2007،من الموقع الالكتروني ncrss.com.

-عبد الرحيم محمد خيير(عميد كلية الدراسات العليا،جامعة بحري)،قراء في التصنيف العالمي للجامعات لعام 2014 ،الموقعwww.alkakoba.net.

-العمري هاني،منظور الجودة في قطاع التعليم العالي بالوطن العربي —المنهجية والتطبيق- مجلة اتحاد الجامعات العربية،2002.

-محمد الشريف بشير،استثمار البشر في ماليزيا،من الموقع:www.islamonline.net.

-ناجي الحاج، التجربة الماليزية في التعليم العالي اليمني،من الموقع www.al-tagheer.com.

-التصنيف الأكاديمي للجامعات ، مقالة منشورة بعنوان شنغهاي للجامعات،الموقعwww.alittihad.ae .

-منشورات جامعة ديالي،كلية التربية(العراق)،من الموقع:educogolf.uodiyala.edu.iq .

-الملتقى الدولي لضمان الجودة في التعليم العالي، الواقع والمتطلبات، الجزائر، 2008/06/01.

المراجع باللغة الاجنبية:

-Cizas A. E, « Quality assessment in smaller countries » problems and Lithuanian approach, Higher Education Management, Global J. of Engng. Educ., 1997.

-Deming Edward ;out of the crisis.cambridge : mit ; center for advanced engineering study ; 1986.

-Davis D. J & Ringsted C. , « Accreditation of undergraduate and graduate medical education » how do the standards contribute to quality? Adv Health Sic Educ Theory Pract3,2006.

-JablonskyJoseph.1994.implementerstotal quality managementon overview, without publisher, Santiago, preiffer, USA.

-Jacques Lecaillon ,La croissance économique ,Paris ,Cujas,1972

-Michel DEVOLY, Théories macroéconomiques (Fondementet controverses) ,2ème édition, Armand Coline, Paris 1998.

-Mahfoud bennoune ;"éducation culture et développement en Algérie marinier ENAG" ;algerio ;2000 .

-Olivier Basdevant ; « croissance et formation » revue d'économie politique ;2002.

-Pierre Caluic , André Zylberg , « Microéconomie du marche du travail » ;édition ladecouverte ;paris .

-Rober j. Barro, la croissance économique, traduit par Fabrice Mazerolle, Paris, ediscience international, 1996.

-Sadek Bakouche la relation éducation développement ; offices des publications universitaires ; Alger ; 2009.

-Ulrich KOHLI ,Analyse macroéconomie, De Boeck, Bruxelles Belgique 1999.

-X. Ragot ,La théorie de la croissance économique du long terme,ENSAE France, 2006.

MEMOIRES RAPPORTS ET ARTICLES :

-Jacky Ouziel , « la valorisation du capital humains » problèmes économiques ,05/02/2003 ,N.2795 .

-CampbellC.&RozsnyaiC. « QualityAssurance and the Development of Course Programmes » Bucharest, UNESCO, CEPES Papers on Higher Education.

-Karline PELIER ,"Propriété intellectuelle et croissance économique en France 1945–1791 "une analyse économétrique du modèle de Romer ,‘‘ université Montpellier ,1 dans :http//www.lameta.univ montp1.fr/download/DT/WP2003-23.pdf, cite web.

-National quality assurance &accreditation, Handbook: National Quality Assurance and Accreditation, 2004.

-Le site d'internet : http://www.alhijaz.net/vb/show.

-www.mesrs.dz.

-Les amie de l'association de l'université ; université d'Alger 1945 ; j1959.